

الخيارات السياسية للتيارات السلفية

أعده للنشر / أحمد عمرو

الخيارات السياسية للتيارات السلفية

أعده للنشر

أحمد عمرو

سلسلة كتب المركز العربي للدراسات الإنسانية

سلسلة دورية استراتيجية تهتم بتقديم رؤى استشرافية وفكرية لصناع القرار والمفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي. يتركز اهتمام السلسلة على التحديات الفكرية والاستراتيجية والسياسية التي تواجه الأمة الإسلامية سواء على المستوى الداخلي، أو في علاقات الأمة مع الدول والشعوب غير المسلمة، أو على مستوى الرؤى الفكرية والحضارية الخاصة بمستقبل العالم الإسلامي.

مجالات الاهتمام:

تهتم السلسلة بخدمة صانع القرار في العالم العربي والإسلامي من خلال الجوانب التالية:

- تقديم دراسات تحليلية لقضايا واقعية ملحة تشغل اهتمام صانع القرار في العالم العربي والإسلامي.
- عرض حلول عملية لمشكلات معاصرة في مجالات الفكر والاستراتيجية والسياسة.
- تعريف بقضايا أو مشكلات جديدة على ساحة العمل الإسلامي.
- طرح رؤى جديدة متميزة وعملية حول بعض المشكلات والقضايا المعاصرة.

رئيس التحرير

م. حسن الرشيدي

hassan@arab-center.org

إعداد

أحمد عمرو

تدقيق لغوي

عبد العزيز مصطفى الشامي

إخراج فني

أحمد أبو الفتوح حسين

محمد فهمي أبو زيد

المركز العربي للدراسات الإنسانية

القاهرة ١٢ شارع رفاعة متفرع من الخليفة المأمون - مصر الجديدة

www.arab-center.org

mail: info@arab-center.org

هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ ٢٠٢+

فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ ٢٠٢+

نقال : ٠١٠٥١٢٥٩٥٦ ٢+

الموزعون:

مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة : ١٢ شارع رفاعة، الخليفة المأمون ـ مصر الجديدة ـ هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩، هاتف: ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦. سلطنة عمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص. ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠. البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ المنامة: ص. ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١. السعودية: الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠. السودان: الخرطوم، دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: ٧٩٣٢٨٣ ـ فاكس: ٧٩٣٢٨٤ ـ ص. ب ١١١٦٦ الخرطوم. الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣. قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ ـ ٤٥٥٧٨١١ ـ ٤٥٥٧٨١٢ ـ فاكس: ٤٥٥٧٨١٩. الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع: ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت رمز بريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩. المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩. اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء: ص. ب: ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ - فاكس: ٤٠٥١٣٥.

رقم الإيداع: ١٣٦٨٢ / ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لقـــد كانت ثورة ٢٥ يناير لحظة فارقة فـــي تاريخ مصر، لم تقتصر نجاحاتها على إسقاط نظام ديكتاتوري؛ طالما قهر المصريين وأفقرهم وأمرضهم وعذبهم، بل كانت كذلك نقطة كاشـــفة لحقيقة الشـــعب المصري بمختلف أفكاره وتياراته المتشعبة، انكشف فيها الغطاء عن طبيعة تلك التيارات وحجمها وتوجهاتها؛ نتيجة إزالة القيود والعوائق أمام العمل السياسي بكافة صوره أمام الجميع.

ومنـــذ تلك اللحظة بدأت حلقـــة جديدة من الحراك السياســـي داخل المجتمع المصري، ظهر فيه التيار الســـلفي كأحد اللاعبين الجدد في الســـاحة السياســـية المصرية، وأصبح في بؤرة الأحداث.

تبدو أهمية كتاب الخيارات السياسية للتيارات السلفية في النقاط التالية:

أولاً : طبيعـــة المرحلة التاريخية التي تمر بها مصـــر، ويمر بها العالم العربي من ثورات وتغيرات في البنية السياسية والاجتماعية، مما يفرض على الإسلاميين عامة والســـلفيين خاصة الانطلاق من فتاوى جديدة تناســـب هذه الفترة، وتسمح بتفعيل دورهم، وتشرع في انتهاز الفرصة لتطبيق النظام الإسلامي عبر دولة العدالة والحرية بادئ الأمر، ثم الانتقال لمرحلة الشرعية الإسلامية بقناعة شعبية.

ثانيًا: طرح ومناقشة الآراء المختلفة التي تؤيد المشاركة والتي تعارضها على طاولة البحث؛ للخروج برأي موحد حول هذا الأمر. خصوصًا وأن الرأي الســـابق للسلفيين قبل الثورة كان منحسرًا في عدم شرعية المشاركة من ناحية/ وعدم إيجابية نتائجها من ناحية أخرى؛ لانعدام مناخ الحرية والديمقراطية.

ثالثًا: أهمية مشـــاركة الســـلفيين في العمل السياسي والحكم وإدارة شئون البلاد من أجل تفعيل الشريعة الإسلامية، وحماية العقيدة، ومناطحة العلمانيين والليبراليين واليساريين وغيرهم الذين تسيّدوا منصة الحكم، وفرضوا أفكارهم المعادية للإسلام طوال العقود الماضية.

رابعًا: مستقبل الحركات السلفية في الدول التي لم تكتمل فيها الثورات مثل اليمن وليبيا وســـوريا، فضلاً عن تونس والبحريـــن وعمان؛ حيث ينتظر تلك الحركات طرح مشابه لما يحدث في مصر بعد الثورة، من الممكن أن تسترشد به حينما تكتمل ثوراتهم وتســـتقر الأمور، وعلى الرغم من أن لكل دولة خصوصيتها إلا أن هناك أصولاً عامة يشترك فيها الجميع، وينطلق منها معظم التيارات السلفية بعيدًا عن خصوصيات كل فصيل وارتباطه بمحدداته الوطنية . أضف إلى ذلك تأثر بقية الحركات السلفية في العالم الإسلامي بمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وكذلك تأثرهم بالفكر السلفي فيها، والذي يمثل ثقلاً من الناحية الشرعية والفكرية والسياسية أيضًا.

خامسًا : ضرورة اعتبار ونظر كل الآراء المؤيدة والمخالفة، وكذلك تقييم الأشكال المتنوعة للتفعيل السياسي من الأحزاب وجماعات الضغط وغيرها من الممارسات، سواء التي تقتصر على الأحزاب فقط أو التي تقتصر على جماعات الضغط فقط، أو حتى التي لا تدخل في هذا أو ذاك، وتكتفي بالعمل الدعوي، وتمارس العمل السياسي بطريق غير مباشر من خلاله.

سادسًـــا: استحداث قضايا جديدة تستوجب البحث فيها وإدارة منظوماتها وتكييفها الشـــرعي والاجتماعي من أمثال (الفصل بين الدعوي والسياسي في ظل الأهداف الشـــرعية العليا للحزب السياسي) و (توظيف السياسة في خدمة الدين)، وغيرها من القضايا الشبيهة بذات المجال.

ســـابعًا: التأســـيس لدخول التيارات الســـلفية هذه المرحلة برؤية علمية وشرعية واضحة بعيدًا عن الضبابية، وبشفافية تتيح لها الانطلاق بثبات والمضي بعزم، سواء كان الرأي مؤيدًا أو معارضًا

وإن كانت الحالة المصرية الآن توصف بالســـيولة السياســـية، والتي ســـيعاد من خلالها تشكيل الساحة السياسية في مصر، فإن التيار الإسلامي خاصة السلفي منه مدعو لكي يقوم بدوره في إعادة تأسيس الهوية المصرية من خلال بوابة السياسة.

ولما كانت السياســـة ساحة جديدة لدى التيار الســـلفي، تتعدد داخلها المسارات والطرق، حرص المركز العربي للدراســـات الإنسانية - مساهمةً منه في زيادة الوعي

السياسي لدى التيارات الإسلامية وترشيد العمل الإسلامي - أن يقوم بعقد مجموعة من الورش العلمية واللقاءات، إضافة إلى الاستكتاب والاتصال بعدد من الدعاة والعلماء والخبراء في الساحة السياسية للوقوف على أفضل المسارات السياسية التي تتناسب مع طبيعة المنهج السلفي وأفكاره ومرتكزاته، إضافة إلى طبيعة المرحلة نفسها التي نحياها اليوم للوقوف على أفضل الخيارات السياسية المتاحة أمام التيارات السلفية.

فكان من الطبيعي أن نبدأ بوصف الحالة السياسية المصرية الراهنة وطبيعة مشاركة التيار الإسلامي والسلفي، ثم عرجنا على أصول وقواعد اللعبة السياسية، وإلى جانب الأوراق السابقة، والتي تأتي في سياق التقدمة والتمهيد لتلك الدراسة، عقدنا عددًا من الورش والندوات حول طبيعة المشاركة السلفية في السياسة، وهل تتمثل في حزب سياسي أم جماعة ضغط؟ أو غيرها من صور وألوان الممارسة السياسية.

وقد حوى هذا الكتاب بين دفتيه إضافة إلى الورش والندوات والأوراق البحثية عددًا من اللقاءات القصيرة؛ حرصنا فيها على الوقوف على رأي عدد ممن لهم باع في النظر السياسي والعلمي؛ لنضع بين يدي القارئ مجموعة من الآراء والخيارات والاجتهادات، والتي لا ندعي أنها أحاطت بالأمر من أطرافه، بل يبقى الباب مفتوحًا أمام مزيد من الاجتهاد في ظل واقع شديد الالتباس، ولكن نأمل أن نكون قد أسهمنا بقدر ولو يسير في دفع مسيرة العمل الإسلامي، رجاء أن تتبوأ الأمة مكانتها اللائقة بها بين الأمم.

والله من وراء القصد.

تقسيم الدراسة

احتوت هذه الدراسة على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: جمع ثلاثة فصول، وهي تعد إطارًا تمهيديًا للكتاب، أوردنا فيه صورة إجمالية لواقع الثورة المصرية، ومشاركة التيارات المختلفة بها، ثم فصل آخر عن قواعد اللعبة السياسية بالنسبة للسلفيين، ثم الفصل الأخير كان تلخيصًا لورشة عقدها المركز حول الخيارات السياسية للتيار السلفي.

الباب الثاني: وهو يجمع ثلاثة فصول، جميعها رأى مشاركة التيار السلفي في الحياة السياسية عن طريق تكوين أحزاب، لكن بوجهات نظر مختلفة.

الباب الثالث: وبه عدد من الأوراق البحثية واللقاءات مع عدد من الباحثين، رأت صورًا أخرى للمشاركة السياسية للسلفيين غير الأحزاب السياسية.

الباب الأول

الثورة والتوجيه السياسي
للتيار السلفي



الباب الأول

الثورة والتوجيه السياسي للتيار السلفي

أحدثــت الثورة تغييرًا كبيرًا وتحولاً في توجهات التيارات الســلفية المصرية، نقلها من حالة الرفض والانعزالية التي عاشــتها في ظل نظام المخلوع مبارك، واســتبداد أجهزتــه الأمنية بين البطش والســجن والتهديــد والتضييق، وبين محــاولات الضغط على بعض الفصائل لإجبارها للعمل لصالحها، والوقيعة بينها وبيــن التيارات الأخرى، ممــا دفع بها دفعًا للظهور والصعــود والعمل في مناخ الحريات، والمشــاركة في الـتأسيس لبناء الدولة الجديدة بعد سقوط الاستبداد والديكتاتورية والظلم.

لذلــك لا نبالغ إذا قلنا: إن المد والزخم الثــوري الذي دفعت به رياح التغيير قد أثّر تأثيرًا كبيرًا على توجهات التيار الســلفي نحو السياسة عملاً ومشاركة ومناطحة لبقية الأطياف المصرية المشاركة في مسرح الأحداث.

يحتوي هذا الباب على ثلاثة فصول تأتي بمثابة مدخل أو تمهيد إطاري للقضية محل الإشكال في تلك الدراســة، وهي «الخيارات السياسية للتيارات السلفية»، فالفصل الأول أتى بتوصيف دقيق لأحداث ثورة ٢٥ يناير والقوى المشاركة فيها، وهو أمر من الأهمية أن نقرأه بدقة قبل الخوض في أشكال المشاركة السياسية؛ لأن أحداث الثورة المصرية أحدثت زخمًا شديدًا لبعض القوى على حسب البعض الآخر، وأصبح عدم المشاركة في الثورة أحد أهم المثالب التي يوصف بها بعض القوى السياسية.

ثم انتقل بنا الفصل الثاني للحديث عن قواعد اللعبة السياسية وأصولها، وعن الإشكاليات التي تواجه التيار السلفي، والتي يجب عليه أن يقف على وضع آليات واضحة لتجاوزها قبل الخوض في اللعبة السياسية، وهي الإشكاليات المنهجية،

ويُقصد بها المفاهيم التي تتعلق بأفكار التيارات السلفية وعلاقتها بالسياسة، ومن الإشكالية الأخرى الإشكالية الاستراتيجية، والتي تقتضي دراسة أطراف الصراع وعناصر القوة والضعف فيها، وترتيب الأهداف للوصول إلى الغاية المنشودة، وتحديد مسارات العمل، ثم الإشكالية السلوكية، وهي ذات شقين:

قلبي يتعلق بالإخلاص والتجرد من الهوى وحب الزعامة.

وعلمي: يتعلق بفقه الخلاف، ومحاولة إيجاد مظلة استراتيجية تنطلق فيها التيارات السلفية للعمل السياسي تحت راية واحد.

أما الفصل الأخير في هذا الباب فهو عبارة عن نقاط تلخيصية لورشة عقدها المركز حددت عددًا من الخيارات السياسية أمام التيار السلفي، تلك الخيارات التي وُضعت في نقاط وجمل قصيرة، تم تفصيلها في البابين التاليين بشكل أوسع، فقد خلصت تلك الورشة إلى ضرورة المشاركة السياسية للتيارات السلفية عن طريق حزب سياسي، وهو الذي سيتحدث عنه الباب الثاني بالتفصيل.

الخيار الثاني المشاركة بوسائل سياسية أخرى كجماعات الضغط وغيرها لحين استكمال أدوات العمل السياسي.

الخيار الثالث الذي يرى عدم القدرة على المشاركة السياسية الآن، وهو الأمر الذي سنشرحه بالتفصيل في الباب الثالث إن شاء الله.

لذا أتى هذا الباب كمقدمة تمهيدية للبابين الآخرين؛ يرسم للقارئ خريطة طريق أثناء القراءة بصورة واضحة ومحددة.

الفصل الأول

إعادة تأسيس الحالة المصرية

طلعت رميح

كاتب وباحث سياسي

(تعتني هذه الورقة البحثية بتوصيف ما جرى أثناء ثورة ٢٥ يناير، وأســباب قيامها وأهم شعاراتها، كما يؤرخ بشكل مختصر لدور الحركات والتيارات التي شاركت فيها، وفي نهاية الفصل يضع الكاتب صورة استشرافية لطبيعة الصراع بين القوى السياسية الصاعدة بعد الثورة، وكيفية إدارة هذا الصراع).

الفصل الأول

إعادة تأسيس الحالة المصرية

عاشت «الحالة المصرية» في تاريخها الحديث، ثنائية دورة انقلابية منذ محمد علي وحتى مبارك، ليحدث الجديد المختلف في عام ٢٠١١م، الذي يعيد تأسيس الحالة المصرية وفق نمط مختلف -أو هكذا يمكن القول في حدود ما هو متوافر حتى الآن من وقائع الحراك - إذ يجري التأسيس الآن وفق صيغة تقوم على حضور وتأثير الرأي العام في علاقات القوى داخل المجتمع وفي تحديد دور مؤسسات الدولة وعلاقاتها مع بعضها البعض.

التأسيس الجديد يجري على أساس قوة وحق ودور الرأي العام من خلال صندوق الانتخاب، امتدادًا لدوره في الضغط لتغيير النظام؛ إذ لم يكتمل الحدث بعدُ؛ إذ ثمة سيناريوهات أخرى تطل برأسها وفق عوامل قوة فعلية. فالأصل في التغيير الحالي يظل هو دور الرأي العام، غير أن التغيير هو عملية تساهم فيها قوى شعبية متعددة داخل الدولة وخارجها أيضًا.

كانت التجربة الناصرية نمطًا تكراريًا لما جرى في تجربة محمد علي -مع اختلافات ظروف العصر وطبيعة الوقائع بطبيعة الحال- إذ كلاهما شهد نمطًا من بناء دولة مركزية قابضة يحتل فيها الحاكم الفرد سلطات مطلقة، وتسيطر فيها مؤسسة «الحكم الرئاسي» على بقية السلطات (التشريعية والقضائية والإعلام)، وعلى المقدرات الاقتصادية، سواء أدارتها هي أو تدوير الفائض الاقتصادي الناتج عن نشاطها، وفي ذلك لم يكن الحاكم مسئولاً أمام أية جهة شعبية. كانت سطوة الدولة هي الفلسفة في الفكر والسياسة والاقتصاد.

وكانت تجارب خلفاء محمد علي ومثلهم السادات وحسني مبارك، نماذج أقرب إلى بعضها البعض على نحو آخر -مع الوضع في الاعتبار ظروف الوقت واختلاف الوقائع- من زوايا نمط الفكر والاقتصاد والسياسة الخارجية وأسلوب الحكم. وربما

كان الفارق الزمني في فترة حكم ما بعد عبد الناصر مقارنة بفترة حكم خلفاء محمد علي - التي ميّزها الاحتلال المباشر - هو ما منع تفاعل حالة التغيير إلى ما وصلت إليه في نمط الحكم «كليًا» في عصر خلفاء محمد علي، إذ كان حكم مبارك سينتهي إلى نمط من «الملكية» هو الآخر، من خلال توريث نجله الحكم. وقد أقام كثير من المفكرين مقارنات متعددة بين عصري سعيد وإسماعيل وحكم السادات ومبارك.

لكن التأسيس الجاري الآن ما بعد ٢٥ يناير، يبدو نمطًا مختلفًا في العديد من الزوايا عن كل تلك الحقب السابقة في التاريخ المصري الحديث.

أهم جوانب التغيير هو نمط الحضور الشعبي الفاعل في التغيير، لقد جرى الانتقال من عصر محمد علي لأبنائه من عبد الناصر إلى السادات ومبارك عبر تقلبات غاب عنها الجمهور العام الذي حضر وكان الضاغط والمحرك والدافع في إعادة التأسيس الراهنة.

كان التغيير في الدولة المصرية يجري سابقًا عبر حالة أشبه بالتسليم والتسلم، والأهم هنا أن المرحلة تعيش وضعًا متفردًا في دور أجهزة الدولة وعلاقتها بالضغط الشعبي؛ إذ أهم مكونات الدولة (القوات المسلحة) هو الحارس للتغييرات الراهنة، وهي كانت دومًا الحصن الأخير لدفاع «الدولة» عن ذاتها.

لقد انكسرت الشرطة وتضعضعت أوضاع المؤسسات الإعلامية والاقتصادية للدولة، ولم يبق إلا القوات المسلحة، التي صارت تلعب الدور الأبرز في التمكين لإنفاذ التغيير، دون أن تعمد إلى الدفاع عن النظام القديم.

هذه الحالة فريدة في تاريخ التغيير في مصر، وتشكل حالة إيجابية، غير أنها تحقق وضعًا بالغ الخطورة في ذات الوقت؛ إذ إن تدهور الأوضاع على نحو حاد - كما تشير بعض الملامح - قد يدفع الأمور نحو منعطف آخر في إعادة التأسيس الجارية.

هذا النمط من التغيير غير مسبوق، ويتطلب إدراكًا دقيقًا لأفقه الاستراتيجية أو سيناريوهاته المحتملة، من قبل قوى التغيير؛ خاصة الحركة الإسلامية، التي هي الوافد الأهم في عملية التغيير ذات الطابع الشعبي؛ ولأنها القوة الملقى على عاتقها

وضع آفاق حقيقية للتغيير؛ باعتبارها القوة صاحبة الرؤية الأخرى الجذرية في بناء نظام مختلف؛ إذ القوى الأخرى صاحبة رؤية تصحيحية لذات النظام القديم.

٢٥ يناير : التوصيف:

وفي توصيف ما جرى منذ ٢٥ يناير وحتى الآن يمكن إيضاح ما يلي :

١- الأسباب:

كان النظام قد وصل إلى نمط ضاق فيه تمثيله للقوى الاجتماعية؛ إذ سيطرت مافيا لصوص المال والأراضي على سلطة القرار، وهو ما ولَّد حالة إفقار وتهميش لأعداد واسعة من الفئات الوسطى في المجتمع. وضاقت فيه رقعة المشاركة السياسية في النظام السياسي الرسمي، إلى درجة التضييق حتى على الشركاء؛ إذ منع وصول الأحزاب الرسمية مثل الوفد والتجمع والناصري ولم يجر تنفيذ تعهداته التي قطعت لهم قبل الانتخابات التشريعية، فضلاً عن المنع الكلي للإخوان المسلمين من دخول البرلمان في تحولٍ عن ما حدث في الانتخابات السابقة في درجة تزوير الانتخابات، كما تصاعدت أعمال التعذيب والقمع في المجتمع بصفة عامة.

وهو ما لم يهيئ أسبابًا نموذجية للثورة على النظام فقط، بل هو ما أفقده شرط أداء دوره المحدد من قبل الولايات المتحدة والغرب أو شروط استمراره، وصعَّد المخاوف لديهم من احتمالات وقوع ثورة شاملة - لا يسيطر عليها - تغير اتجاهات المجتمع والدولة المصرية من التعاون والتحالف إلى الصراع وبناء الاستقلال الحضاري والثقافي والسياسي والاقتصادي.

٢- قوى التغيير:

في ضوء الوقائع الماثلة، يمكن القول بأن القوى السياسية التي مارست دورًا أساسيًا في عملية إشعال فتيل التغيير والصمود والضغط من خلال مظاهرات ميدان التحرير- ونظيرتها في معظم محافظات مصر خاصة الإسكندرية والسويس والمنصورة - **قد تمايزت إلى ما يلي :**

أ- الحركة الإسلامية:

وقد شـــكّلت الكتلة الصلبة في الحـــدث، لحركتها المنظمة وصلابة عناصرها في المواجهة والحركة، ولرؤيتها الأشد وضوحًا في مجال العمل السياسي والأكثر استعدادًا واســـتنفارًا لمثل تلك الحركة بســـبب وقائع التزوير في الانتخابات وبحكم دورها في العمل السياسي خلال المرحلة السابقة من بين مختلف التيارات الإسلامية الأخرى. فضلاً عما تمتلكه من رؤية مختلفة جذريًا للنظام القائم.

ب- القوى والمجموعات الليبرالية واليسارية:

وهي مجموعات متعددة ومتنوعة، ارتبط بعضها أكثر بقضايا التحديث الغربية أو بمفاهيم الفكر والنمط الغربي، ومثّل وجودها نتيجة طبيعية لحالة التغيير الثقافي في العالم في إطار العولمة؛ حيث وجدت مجموعات من اليسار أكثرها يعيش قلقًا ممتدًا ومزمنًا من تنامي وقوة الحركة الإسلامية.

جـ- القوى الفئوية والاجتماعية:

شـــهدت حركة التغيير فـــي النموذج المصري في عـــام ٢٠١١م وفودًا لقوى فئوية اجتماعية وفق أجندات تتعلق بأوضاعها المعيشـــية، وهـــو ما مثّل حالة مختلفة عن طبيعة القوى السياســـية التي بدأت عملية التغيير وشعاراتها (٢٥ يناير) وعن القوى الشعبية غير المنظمة التي توافدت إلى الميادين دعمًا للتغيير خلال المرحلة الأولى أيضًا.

في النموذج التونسي لعب اتحاد الشغل دورًا مؤثرًا في عملية التغيير، وفي النموذج المصري لم يتحرك العمال بقوة عبر فكرة وحدة الطبقة العاملة.

نموذج الدور الفئوي الاجتماعي المباشر في مصر، ظهر في الأيام الأخيرة ما قبل تخلي مبارك عن كرسي الرئاســـة، ممثلاً في قدوم مجموعات سكانية تطلب إسكانًا وزيادة في المرتبات وتشـــكو المظالم الاجتماعيـــة، وهو ما مثّل دخول قوة احتياطية استراتيجية حسمت المعركة، وإن شكّل «عبئًا» على «الحركة السياسية» ما بعد مغادرة مبارك؛ إذ ظهرت حالة قلق من احتمالات سيادة نمط من الفوضى في المجتمع تؤدي إلى تغيير مواقف بعض القوى الشعبية وفي الدولة من التغيير الجاري.

د- الشعارات :

أغلب الشـــعارات التي رُفعت منـــذ بداية التظاهرات قد تركـــزت حول الحريات والممارسات الديمقراطية، من تعديل أو تغيير الدستور وإجراء انتخابات تحت إشراف القضاء، وحرية تشـــكيل الأحزاب، وإصدار الصحف، وإطلاق المحطات التليفزيونية والإذاعية.. إلخ.

وإذ لم تطرح شـــعارات أخرى (اجتماعية ـ عربية ـ وإسلامية) في التوجه الداخلي وفي السياسة الخارجية، فيمكن القول بأن شعارات إسقاط النظام قد شملت بالمجمل مختلف الشعارات؛ إذ تغيير النظام يعني تغيير سياساته الخارجية والداخلية. وذلك حمل في طياته احتمالات «أقوى» لتمايز «الشـــعارات» بين القوى المشـــاركة بمضي الوقت.

الحالة المصرية الجديدة:

الآن وبعد أن سقط «حكم مبارك»، يجري التأسيس لحالة جديدة، تتميز ملامحها عن كل ســـابقات المراحل المفصلية في إعادة تأســـيس نظام الحكم في مصر وفقًا للجوانب التالية:

١- يجـــري البناء الديمقراطي الآن، تحت إشـــراف «القوة الأكثر تأثيرًا ونفوذًا في جهاز الدولة المصرية»، التي كانت تميل دومًا إلى فكرة الشـــمولية والدولة المركزية القابضة على شئون الحكم والاقتصاد والإعلام.. وهي القوات المسلحة. ذلك الوضع يحمل الشيء ونقيضه.

٢- ويجري التغيير والبناء تحت ضغط استمرار قوة ذات الآلية التي أسقطت حكم مبارك؛ إذ لا تزال المظاهرات المليونية صامدة على قدرتها في الضغط، بما أدى إلى إسقاط وزارة شفيق وجهاز أمن الدولة ما بعد مغادرة مبارك. وهو علامة بارزة لتلك الحركة، يشدد على ضرورة المحافظة عليها، ويذكر بأن ضعف قوة الحشد – نتيجة الخلافات – قد يؤدي إلى تطورات عكسية.

٣- الوضع الدولي ضاغط في ذات اتجاه نشر الديمقراطية والتغيير؛ لأسباب أهمها:

تعميق ارتباط المجتمعات العربية بالمشروع والنموذج الغربي بديلاً لنظم الحكم ضيقة التعبير السياسي والاجتماعي، والمشكلة من نخب تقليدية تخطاها الفكر السائد في المشروع الغربي الراهن.

تشكيل ثقافة غربية كهدف وأساس لعلاقات سياسية واقتصادية واستراتيجية بين النظم الجديدة والدول الغربية، وتعميق حالة انكفاء الشعوب على داخلها، كبديل لمشروع المقاومة هو الهدف الثاني ضمن خطة تحاول وضع الديمقراطية في مواجهة المشروع المقاوم.

وبمعنى آخر، فإن دور الغرب في إدارة الثورات الراهنة لا يستهدف تشكيل نظم ديمقراطية تنهض بالمجتمعات العربية الإسلامية، بقدر ما يستهدف إعمال نموذج الفوضى الخلاقة، كحالة مستمرة ما بعد إسقاط النظام ضيق التمثيل، وهو سيعمل في مرحلة ما على استمرار نمط الفوضى عبر آليات الديمقراطية وغيرها بطبيعة الحال.

٤- إن التمايز بين القوى صانعة التغيير آخذ في الاتساع بصفة مضطردة. ففي متابعة الأحداث ظهر خلاف حول انتخاب الرئيس أولاً، أم إجراء الانتخابات التشريعية، وهو ليس خلافًا حول الإجراءات أو التوقيتات، بل خلاف ناتج عن خوف الليبراليين من الظاهرة الإسلامية المتمتعة بالتنظيم والجماهيرية في حال إجراء الانتخابات البرلمانية.

وظهر خلاف حول تعديل الدستور أم صياغة دستور جديد تقوم بإعداده جمعية تأسيسية، وهو خلاف راجع هو الآخر إلى قوة الحركة الإسلامية حاليًا، وخلاف حول مدة بقاء المجلس العسكري حاكمًا وتشكيل مجلس رئاسي يكون للعسكريين فيه نسبة الثلث (ثلاثة أحدهم عسكري) بما يمثل محاولة للقفز على السلطة من قبل بعض الليبراليين - إذا جاز الوصف - لتعويض ضعف تلك القوى في شارع التغيير والضغط.... إلخ.

٥- في الواقع العملي، بدأ يتردد مصطلح الثورة المضادة، كما وقعت أنماط متعددة من التحركات الاجتماعية المنفلتة ووقعت أحداث طائفية..إلخ، بما أظهر نتائج خطرة لفكرة انكسار هيبة الدولة من جهة، وهدد وضعية القوات المسلحة بمحاولة جرها للدخول في مواجهات مباشرة تخرجها عن الخط والخطة التي اعتمدتها منذ نزولها إلى الشارع.

الحالة الانتقالية - والبعيدة:

في توصيف الحالة الانتقالية الراهنة، يبدو القلق هو التعبير الأدق نفسيًا، غير أن التعبير السياسي الأدق هو أن لا اتفاق حقيقيًا حول «آلية الديمقراطية» لتحديد موازين القوى بين الأطراف المختلفة في التمثيل في الجهازين التشريعي والتنفيذي؛ إذ الصراع الجاري هو أمر تحايلي بدافع القلق من سيطرة الحركة الإسلامية على البرلمان القادم. **ويمكن قول ما يلي:**

١- تبدو البلاد قد حققت هدمًا لجوانب مهمة وأساسية في بُنى النظام السياسي ووضعت ملامح إجرائية لتغيير مسار النظام السياسي، لكنها لم تصل إلى توافق حول فلسفة النظام الجديد واتجاهاته. وذلك يجعل الأوضاع بعيدة عن حالة الاستقرار. والأهم أن ثمة مخاوف متنامية من أن آليات الديمقراطية ستؤدي لسيطرة الإسلاميين على الحكم. وبمعنى آخر فإن مشوار التأسيس للأوضاع القادمة لم يحظ بتوافق حقيقي بعد. وأن الخلاف الفعلي هو حول دور الحركة الإسلامية.

٢- وفي مراجعة التصريحات والتعديلات الدستورية والقانونية الجارية يبدو واضحًا أن الشرط الأساسي لنشاط الحركة الإسلامي خلال النظام السياسي الذي يتشكل حاليًا، سيكون في إطار محدد هو الدولة المدنية - لا الدينية-، وأن صراعًا يجري لوضع نشاط الحركة الإسلامية ضمن إطار «علمانية الدولة».

٣- والمعنى أن المرحلة الانتقالية ستطول، وأن الصراع في داخل المجتمع سيظل متواصلاً لمرحلة طويلة، وإن اختلفت آليات الصراع في المرحلة القادمة بعد إقرار آليات الديمقراطية بمختلف مجالاتها.

٤- في المرحلة القادمة يفتح الحوار حول «فلسفة بناء الدولة»، بما يحمل تداعيات

بعضهـا خطر في التأثير على آليـات الصراع – وهو فُتح الآن- كما يتوقع أن يحدث تدخل «صريح » من القوى الغربية في مثل هذا الحوار الداخلي.

٥- إن المرحلة القادمة قد تشهد تغييرات في مشهد الاصطفافات السياسية إلى درجة يمكن توقـع إقامة تحالفات بين بعض القوى السياسـية وعناصر من الحزب الوطني- غير المحروقة إعلاميًا – في مواجهة الإسلاميين.

المشاركة والامتناع:

واقع الحال أن المشـاركة نسـبية والامتناع نسـبي؛ إذ الامتناع هو نوع من عدم المشـاركة الضاغطة. كما أن عدم المشاركة في العمل السياسي ضمن أطر واضحة ليـس إلا تقليلاً في مدى الأذى الـذي يلحق الجماعة المرجعيـة، بل قد يكون في الأسـاس حالة ترتيب مراحل المشاركة الفاعلة؛ لتكون كل مرحلة في موعدها بتوفر شروطها.

وفي الوضع الراهن، تبدو المشـاركة ضرورة هامة وعاجلة، وتتوفر لها أسس ذاتية وأخرى موضوعية.

في الشـروط الذاتية، تبدو الحركة السلفية قد مكّنت لوجودها ودورها من خلال نشـاطها الدعوي –الصامت سياسيًا بطريقة أو بأخرى- وأصبح لها جمهورها الذي يسـمح بانطلاق نشاطها «السياسـي» في مناطق تركزها، كما يمكن القول بأن نمطًا من امتلاك الرؤى والوسائل قد تحقق كذلك خلال المرحلة الماضية، بل يمكن القول بأن الطابع الحاد لأحداث المواجهة مع الغرب والكيان الصهيوني وأحداث الصراعات الداخلية، قد وفّر زادًا للإدراك السياسي والاستراتيجي على نحو متميز.

وفي الظـروف الموضوعية، لم يعد جهاز الدولة القمعي على حاله، بل إن بعض مـن العاملين للحفاظ على هوية الدولة –في بعض أجهزتها- قد يكونون في حاجة لمـد اليد لمن يسـاعدهم في صد الهجوم الخارجـي والداخلي ضد هوية الدولة والمجتمـع. كما أن الظـرف العام في المجتمع بات منفتحًا على اسـتقبال الرؤى والأفكار المتعددة أكثر من ذي قبل، لغياب الدعاية المضادة الموجهة، ولعدم سطوة

أجهزة الإعلام الرسمية.

وهنا تبدو النقطة الإشكالية التي تواجه بعض الرؤى هو كيفية التعامل في ظل شروط قد تدفع البلاد إلى فكرة العلمنة الغربية تحت شعار الدولة المدنية، وذلك أمر مشروط بالضغط باستمرار لمنع إقرار آليات لتعويق العمل الإسلامي، كما هو أمر يمكن إدراك سبله من خلال الفصل النسبي بين حالة الحزب وحالة الدعوة.

الأمور لم تنفتح طلبًا إلى آفاق شاملة للتغيير، بل إن الأمور قد تشهد انتكاسًا وفق بعض المؤشرات - غير الكلية التأثير حتى الآن- ولكن تلك طبائع الأمور؛ إذ الجهد والدور يمكن له عبر المساهمة والضغط السياسي والعمل الدعوي، إحداث التغيير المطلوب، وفي ذلك يمكن المراهنة على احتدام الصراع مع الغرب، الذي لا تشير أي من الدلائل على أنه يميل إلى الهدوء، بل هو مرشح للتصاعد، بما يفرض تحديات حادة- عقائدية أو ثقافية أو غيرها - تحقق شرطًا موضوعيًا لنشاط ودور التيارات الأكثر جذرية في فهم طبيعة الصراع والمساهمين فيه.

إدارة الصراع:

واقع الحال أن القوة الأكثر جذرية في عملية التغيير هي الأكثر إدراكًا لصعوبات التغيير، خاصة إذا كان التغيير شاملاً للمجتمع، وليس مرتبطًا بإحداث تغييرات في آليات اختيار الممثلين في النظام السياسي أو التشريعي من فوق أرضية فلسفة ما هو قائم.

مراحل وخطط:

في ظل المراحل الانتقالية، قد يكون هناك تصور أن «الخطط» يجب أن تركز على المكاسب «التكتيكية» الحركية، غير أن الأصح بالنسبة للقوى الجذرية في الصراعات هو التمتع بأفق استراتيجي «طاغٍ» بعض الشيء. لقد كان صحيحًا وضروريًا على نحو مُلِحّ، هذا التشديد في الموافقة على تعديلات الدستور، وربط تلك الموافقة بمنع تغيير المادة الثانية من الدستور؛ إذ إن فتح الحوار الآن حول

إقرار دستور جديد في ظل الحالة الانتقالية المضطربة الراهنة، قد يحقق للمطالبين بإلغاء تلك المادة، حالة قوة غير حقيقية.

الآن ينبغي التركيز على «تأسيس» حالة قوة استراتيجية من خلال تحقيق أوسع المكاسب على الأرض، بتحقيق مشروعية العمل قانونيًا، ووضع إطار مرجعي يحدد ضوابط للحرية الحالية والقادمة وطرح فلسفة بناء الدولة ودورها في تثبيت هوية المجتمع، وتحقيق العدل وآفاق وضوابط ومحددات السياسة الخارجية لمصر، وتثبيت أن الديمقراطية آلية وليست هدفًا في حد ذاتها.. إلخ.

إن دخول المجالس التشريعية، وتوثيق وجود قيادات في تلك المجالات هو أحد ضرورات البناء المستقبلي، غير أن الأهم هو الإمساك بفكرة «تربية جمهور» محدد الرؤية على أساس مستقبلي أيضًا.

والمعنى أن المرحلة الحالية هي جانب من الاختبار للنفس والغير، وبناء ركائز استراتيجية.

ما هو سلم الأهداف من العمل السياسي بالنسبة للسلفيين في ضوء الظروف الحالية؛ هل الوصول إلى الحكم، أم التأثير فيه أو الوصول لدولة الحرية والعدالة كمرحلة مؤقتة؟

الفصل الثاني

السلفيون وقواعد اللعبة السياسية

حسن الرشيدي

مدير المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة

(يحـــاول هذا الفصل تســليط الضوء علـــى ما اصطلح عليه بعض السياســـيين بـ«قواعد اللعبة السياســـية»، والتي في مجملها تؤشـــر لمجموعة محددات وعوامل الصراع المختلفة في البيئة السياســـية، كما أشـــار الكاتب في هذا الفصل لعدد من الإشكاليات التي تؤثر في قدرة التيار السلفي على التأثير في البيئة السياسية بالشكل المناســـب، فتحدث الكاتب عن إشـــكاليات مفاهيمية منهاجية، وأخرى استراتيجية، وأخيرًا الإشكاليات السلوكية).

الفصل الثاني

السلفيون وقواعد اللعبة السياسية

«الإســـلام يملك جوهرًا ثابتًا تتوالى عليه الدهـــور، فيتغير المظهر دون الجوهر، ومعنـــى ذلك أن الأصولية أصيلة فيه، وفي ظروف الأزمـــات تعود للظهور باعتبارها الجزء الأصيل من ماهيته».

هذا قول المستشـــرق الغربي أرنستجلنرو، وهذا ما يحدث فعلاً على أرض الواقع، فالمزاج العربي والإسلامي بات في السنوات القليلة الماضية سلفيًا.

ونحن نشـــهد الآن من وسائل الإعلام التي يهيمن عليها قطاع كبير من الليبراليين هجومًا كاسحًا على الســـلفيين في العديد من بلاد العرب، ويتزامن هذا مع الصعود الثـــوري للجماهير ونجاحها في تغيير الأنظمة في أكثر من دولة وتبدل قواعد اللعبة السياسية.

قواعد اللعبة السياسية:

اصطلح الممارســـون للعمل السياسي على تسمية الأسس التي تحكم الصراع بين الأطراف السياسية المختلفة بقواعد اللعبة؛ حيث يتم تشبيه ساحة الصراع أو البيئة التي تمارس فيها الأطراف المختلفة ضغوطًا لتحقيق أكبر قدر من الأهداف بساحة الألعاب التي يطلق عليها البعض مسمى الطاولة السياسية.

هذه الأسس أو القواعد أو دعائم الطاولة تشمل تحديد أطراف الصراع المختلفة وطبيعتـــه ونوعه، وعلى ضوء هذه القواعد يمكـــن لأي طرف في هذا الصراع اتخاذ المواقف السياسية والخيارات الأقرب لتحقيق أهدافه.

ولعل نظرية الألعـــاب أو The Theory of Games هي إحـــدى التطبيقات العلمية لممارســـة السياسة بهذه القواعد، وقد طورها عدد من علماء السياسة، أمثال مارتن شوبيك وفون نيومان؛ حيث بينا أن هناك نوعين من هذه الألعاب: لعبة صفرية، وفيها

يحاول أحد أطراف الصراع تحقيق أهدافه فقط ولا يسمح للطرف الآخر بتحقيق أهدافه، وهذه اللعبة لها قواعدها التي تختلف عن اللعبة غير الصفرية، والتي يسمح فيها كل طرف للآخر بتحقيق جزء من أهدافه.

كذلك يدرك السياسيون أن اللعبة السياسية قد تكون لها أبعاد دولية أو إقليمية ومحلية، وفي الغالب فإن الخصائص الثلاثة السابقة قد تشترك في مكون اللعبة السياسية.

وتحديد أي من الأبعاد الثلاثة السابقة داخل في اللعبة يسمح لنا بتحديد من يتحكم في قواعد اللعبة، وهذه أخطر درجات الصراع السياسي، وأهمها حيث تتنافس الأطراف السياسية المختلفة الداخلة في الصراع سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية على وضع قواعد الصراع وتحديد معالم الطاولة السياسية وأبعادها وإنشاء دعائمها المختلفة.

ولذلك ففي أعقاب سقوط النظم السياسية ونشوء نظام جديد، فإن القوى السياسية تتصارع لإعادة إرساء قواعد اللعبة الجديدة، وتشييد دعائم للطاولة، فبينما تحاول أطراف في الصراع السياسي إبقاء قواعد اللعبة القديمة التي تخدم أهدافها تعمل الأطراف الأخرى، والتي تضررت من قواعد اللعبة القديمة، على أن تهدم القواعد التي أعاقتها عن تحقيق أهدافها قبل أن تشرع في تحقيق هذه الأهداف.

هذه القواعد قد تكون قانونية مثل قانون دولي أو دستور محلي، وقد تكون متجاوزة الصيغة القانونية وفقًا لإرادة الطرف الأقوى في الصراع.

وفي النهاية يحاول الطرف الأقوى في الصراع المحلي مثلاً فرض قواعده في اللعبة، مراعيًا قواعد تضعها الأطراف الأقوى منه دوليًا وإقليميًا لحين تغير موازين القوى الإقليمية والدولية، بينما يحاول الطرف الأضعف الالتزام بقواعد اللعب التي رسمها الطرف الأقوى، وفي نفس الوقت يستكمل أدوات قوته، ويغير بالتدريج قواعد اللعب لتكون في صالحه في نهاية المطاف.

ففي الواقع المكي في بدايات الرسالة كان طرف الجماعة المسلمة هو الأضعف من الطرف المشرك، فلم يأذن الرسول صلى الله عليه وسلم للصحابة بالقتال؛ لأن

الصراع حينئذ كان صفريًا، فلا يسمح المشركون للمسلمين بتحقيق أهداف الدعوة إلى الله؛ لذلك حاول الطرف المسلم استكمال دعوته بمد الدعوة إلى أماكن أخرى (الطائف) وقبائل غير قريش (الأوس والخزرج) حتى نجحت الجماعة المسلمة في إيجاد موطئ قدم لها في المدينة، ومن ثَم أعلنت الدولة، وهنا أصبح ميزان القوى يميل تدريجيًا لجانب المسلمين حتى وقعت حادثة مفصلية في الصراع الدائر بين المسلمين والمشركين تمثلت في صلح الحديبية عندما أراد المسلمون الذهاب إلى مكة لأداء الحج وعلم المشركون بالأمر، فحاولوا إيقاف المسلمين عن مسعاهم، وهنا في هذا الصراع السياسي أثبت النبي صلى الله عليه وسلم حسًا استراتيجيًا رائعًا في إدارة الصراع وقدرته على التحكم في اللعبة السياسية فهو أدرك أن قوة المسلمين تنامت بقدر أنها أثرت في طبيعة الصراع، فأضحى لا صفريًا يسمح كل طرف فيه للآخر بتحقيق جزء من أهدافه.

ومن ثم دخل المسلمون في مفاوضات مع مشركي قريش انتهت بتحقيق كل فريق لجزء من أهدافه، فالمشركون نجحوا في منع المسلمين من أداء عمرتهم، ونجحوا أيضًا في استرداد من يأتي من المشركين مسلمًا، بينما نجح المسلمون في تحقيق الإنجاز الأكبر الذي يتمثل في اعتراف المشركين، وللمرة الأولى بالدولة الإسلامية، بل ونجحوا أيضًا في بعض الأهداف الأقل مثل أداء العمرة في العام التالي، وفي حقن دماء المسلمين، بل وثقة في دعوتهم أنها ستكتسح المشركين إن طال الزمن أو قصر، وليس بالسلاح فقط.

ولم يرضخ النبي صلى الله عليه وسلم لضغوط الصحابة الذين لم يروا هذه الأبعاد من اللعبة السياسية، بل إن بعضهم اعترض على ما بدا لهم تنازلاً في استبدال بسم الله الرحمن الرحيم بـ (باسمك اللهم)، ومحمد رسول الله بـ(محمد بن عبد الله)؛ فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرى أن هذا الموقف لا يتحمل مزيدًا من الضغوط، ومن ثَم فإن فرض مزيد من الأهداف مما لا يمكن للطاولة السياسية أن تتحمله في هذه اللحظة حتى تبدل الموقف عند فتح مكة، وأصبحت اللعبة صفرية مرة أخرى، ولكن هذه المرة لصالح المسلمين فلن يُقبل من المشركين إلا الدخول في

الإسلام أو الدخول في قتال الطرف الأقوى وهو المسلمين.

وتبـــرز أيضًا الانتفاضة الفلســطينية في عـــام ٢٠٠٠م كمثال للعبة السياســية الصفرية، فالطرف الفلسطيني في الصراع لا يمتلك كثيرًا من الأوراق في صراعه مع الدولة الصهيونية، فحاول جاهدًا اســتجلاب المزيد من أدوات القوة عبر الانتفاضة، وبالتدريــج كان الطرف الصهيوني يحاول أيضًا انتزاع تلك الأدوات ليظل الصراع في مرحلة صفرية؛ يعجز فيها الفلسطينيون عن تحقيق أي من أهدافهم، ولكن مع دخول حماس اللعبة السياسية المسموح بها، ونجاحها في السيطرة على قطاع غزة، تغيرت قواعـــد اللعبة؛ لذلـــك حاولت آلة الحرب الصهيونية تغيير تلـــك القواعد في أواخر ٢٠٠٨م، وتحديدها بما لا يمكن الســيطرة الحماسية على القطاع من أن تدير الدولة فتصبح دولة فاشلة.

وفي مصر قبل الثورة كانت اللعبة السياســية صفرية بين النظام المصري المنهار وبين قوى المعارضة الإســلامية؛ بحيث لا يسمح لأحزاب ذات مرجعية إسلامية، وتم منع أي من القوى الإسلامية من تحقيق أهدافها، ومع انهيار النظام في ثورة ٢٥ يناير انهارت معه قواعد اللعبة السياســية، وبدأت البلاد في مرحلة لتشكيل قواعد جديدة للعبة السياســية، وحاولت الثورة صبغ سماتها في قواعد اللعبة السياسية في مصر منها :

- القانون ليصبح سيد الموقف في المجتمع المصري.
- الحرية وفي مقدمتها الحرية السياسية.
- الدين المنفتح على التيارات الفكرية الأخرى.

ولكن الخارج كان له أيضًا إطلالته وتأثيره على المشـــهد السياســـي المصري سواء إقليميًا متمثلاً في إيران وإسرائيل والدول العربية أو دوليًا وبالذات الولايات المتحدة.

لذلك حاولت القوة الرئيسة الداخلية متمثلة في الجيش المصري - والتي كان لها الدور الأكبر في تمرير ســيناريو الثورة وتغيير النظام بهذا الشكل الأقل دموية مقارنة بنظيره في الـــدول المجاورة - وضع قواعد جديدة للعبة مراعية للعوامل الخارجية، وفـــي نفس الوقت عدم تجـــاوز دور الجماعات الإســـلامية ذات النصيب الأكبر في

ثبات الثورة، فظهرت اللعبة السياسية غير الصفرية التي تسمح بتواجد أحزاب ذات مرجعية إسلامية، ولكنها في نفس الوقت لا تستطيع النزول بثقلها الكامل لتفرض خياراتها على المجتمع بالطرق السياسية مع قدرتها على ذلك؛ مراعاةً للضغوط الخارجية.

السلفية:

عند الحديث عن السلفية يجب أن نفرق بين مستويين في التعامل مع هذا المصطلح بين الفكرة نفسها وبين تطبيقاتها في المجال الواقعي والعملي.

ففي المستوى الأول نجد أن السلفية هي منهج فكري لفهم الإسلام له قواعد وأصول، والمقصود به رؤية القرآن والسنة وتطبيقهما بمنظور وفهم السلف الصالح، وهم الصحابة رضوان الله عليهم والتابعون وتابعو التابعين، أي الثلاثة قرون الأولى، ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

وتقوم الفكرة السلفية على عدة قواعد يطلق عليها منهج التلقي، ومنها: كل ما وافق الكتاب والسنة يتم إثباته وما خالفهما يبطل، ولا معصوم إلا الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أن إجماع السلف حجة شرعية ملزمة للخلف، ولا تقر السلفية قولاً ولا تقبل اجتهادًا إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة والإجماع، ولا تعارض القرآن والسنة بعقل أو رأي أو قياس أو غيرها من القواعد.

وهذه القواعد الواضحة في التعامل مع النصوص الشرعية تجعل الأساس في المنهج السلفي جليًّا ونقيًا، وهذا الوضوح يجعله في مقدمة المناهج على ساحة الصحوة الإسلامية. كما أن منهج التلقي هذا يجعله بمثابة إطار جامع لكل من ينتسب للسلفية.

لقد كان المنهج السلفي هو المنهج الذي تلجأ إليه الأمة الإسلامية طوال تاريخها في لحظة فارقة عندما يختلط فهم الإسلام النقي بمفاهيم متعددة وافدة أو مفروضة.

والسمة الثانية لهذه للحظة أيضًا أنها لحظة صدام مادي مرتبط بالرؤية السلفية، ففي الصعود السلفي الأول زمان الإمام أحمد بن حنبل ارتبط هذا الحدث بشيئين هو

فتنة خلق القرآن، والتي كان يقول بها المعتزلة، وأصر الإمام أحمد على إظهار عقيدة السلف، فهنا تعرضت الرؤية العقدية السلفية إلى التشويه، كما ارتبطت بتعذيب من يتمسك بها، ومحاولة إجبار الناس على رؤية مخالفة.

ونلمح في صعود سلفي آخر وهو زمن ابن تيمية عند المد التتري الثاني على العالم الإسلامي، وكان التتار حينئذ يدَّعون الإسلام، وامتنع المسلمون عن قتالهم، فخرج ابن تيمية للناس يذُبّ عن منهج الإسلام النقي الذي يرفض التحاكم إلى غير القرآن كقانون الياسق الذي كان يتحاكم إليه التتار، مع ملاحظة أن تلك اللحظة التاريخية ارتبطت أيضًا بصدام بين المسلمين والتتار وبين علماء أهل السنة والحكام.

وفي انبعاث السلفية عصر دعوة ابن عبد الوهاب ارتبط ظهور السلفية بالشوائب التي شابت الإسلام بالبدع والخرافات والممارسات الشركية، فجاءت السلفية لتجلي وجه الإسلام الناصع مرة أخرى مع وجود الصدام المسلح أيضًا سواء مع المناوئين للدعوة من داخل الجزيرة أو خارجها.

ونجيء للحظة الراهنة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فلم تكن نظرة الغرب لتلك الأحداث أن مجرد مجموعة من الشباب العرب المسلمين الغاضبين قد هاجموا بعض المنشآت الاقتصادية السياسية في الولايات المتحدة طليعة الغرب وزعيمته ونموذجها المبهر للعالم كله، ولكن الرؤية لتلك الأحداث كانت أعمق من هذا بكثير، بل كانت ما اعتبروه انتفاضة إسلامية على مسيرة حضارة غربية مظفرة تسود العالم، وتنتشر قيمها في كل بقاع الأرض، وظنّت أنها حسمت منذ فترة طويلة صراعها مع المسلمين، أو بدا لها ذلك.

وإذا كان السياسيون والعسكريون قد شرعوا في إعداد الاستراتيجيات للرد العسكري والسياسي على تلك الهجمات، فإن المفكرين الاستراتيجيين والباحثين الغربيين، وخاصة في الولايات المتحدة أخذوا يفنّدون خلفيات وجذور الفكر الذي استقى منه هؤلاء المهاجمون قيمهم وأفكارهم ليصوغوا استراتيجيات جديدة للمواجهة الفكرية مع العالم الإسلامي لتتبلور فيما بعد في شكل سياسات يحاول التنفيذيون تطبيقها في الواقع، وكان أكثر هذه الاستراتيجيات خطورة ما اصطُلح عليه في الأدبيات

الأمريكية بإعادة بناء الإسلام [1].

أي أن الصعود السلفي الحالي في العالم الإسلام يرتبط بمحاولة فرض فهم جديد للإسلام مثل الإسلام الليبرالي والإسلام الفرنسي والإسلام الأمريكي، كما أنه أيضًا مرتبط بتصعيد الحرب العسكرية على بلاد المسلمين.

أما المستوى الثاني في فهم السلفية فهو الحديث عن تطبيقاتها المعاصرة على أرض الواقع فيجيء الاختلاف عند توصيف الواقع وكيفية التعامل مع هذا الوصف.

ونتيجة لهذا الاختلاف ظهرت السلفيات المتعددة، فهناك السلفية الجهادية، وهي التي ترى أن الجانب العسكري مقدم للتعامل مع الواقع، واستحضرت النصوص الشرعية التي تثبت به نظرتها هذه، وكذلك الحال عند الحديث عن السلفية العلمية والسلفية الإصلاحية وحتى السلفية الجامية التي يُنظر إليها على أنها موالية للحكومات، فإن شرعيتها والأدلة عليها تستخرجها بنفس الطريقة والأسلوب التي تتلقاها السلفيات الأخرى، ولكنها تنظر إلى النصوص التي توجب طاعة ولي الأمر وتغلّبها وهكذا.

ولكن السلفيين في عدة بلدان تجنبوا العمل السياسي لأسباب عديدة مختلفة، والواقع أن خبرتهم في هذا المجال محدودة، وبالرغم من أن هناك تجارب سلفية في الكويت والبحرين، ولكن التجربة السياسية أصلاً في هذه البلدان ضعيفة، كما أن مفهوم الدولة لا ينطبق على هذه المناطق فنفترض أنها لا تصلح معيارًا جديًا ودليلاً على فشل أو نجاح هذه التجارب السياسية.

وفي أعقاب نجاح الثورات العربية في بعض الدول سارعت العديد من التيارات السلفية فيها إلى محاولة دخول إلى العمل السياسي الذي بدت آفاقه مفتوحة، ولكن هناك عدة إشكاليات تعوق في نظرنا بين هذه التيارات وبين جني ثمار هذا العمل :

أولاً: إشكاليات مفاهيمية منهاجية:

هذه المفاهيم تتعلق بأفكار التيارات السلفية وعلاقتها بالسياسة.

(١) يرجع في تفصيل ذلك لدراسة (حملة للترويج لإسلام جديد) - التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان - العدد الثامن.

بين فقه الاستضعاف وفقه التمكين:

لم يحظ هذا الفقه بالاهتمام والتأصيل قبل سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٨م؛ لعدم الحاجة إليه في تلك الأزمنة إلا قليلاً، وتلمح في كتابات ابن تيمية إشارات لهذا الفقه عندما يقول: (فالعالم في البيان والبلاغ قد يؤخر البيان والبلاغ في بعض الأشياء إلى وقت التمكن، كما سكت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء أو النهي عنها حتى علا الإسلام وظهر، ولا يكون ذلك من باب إقرار المحرمات وترك الأمر بالواجبات...) [1].

والمثير أنه حتى بعد سقوط الخلافة لم يجر الاهتمام بفقه الاستضعاف والتمكين بطريقة جدية من قبل العلماء في بيان معنى المصطلحين، والفروق بينهما وحدودهما وأحكام كل حالة منهما والحد الأدنى للاستضعاف، وهكذا.

لذلك يحدث الخلط بينهما، ففي مرحلة الاستضعاف قد يظن المرء أنه في مرحلة قوة وتمكن، فيشرع في أفعال وأقوال تعارض ذلك المفهوم، مما يعرض البيئة السياسية إلى النفور من هذا الشخص، أو الاتجاه (غزوة الصناديق وهدم الأضرحة)، ولذلك فإن الفرق بين هذين الفقهين يحتاج لمزيد من الدراسة والبحث والتأصيل.

التفرقة بين الثوابت والمتغيرات:

إن أكبر ثوابت الأمة في المجال السياسي هو التحاكم إلى الشرع، وجعل مرجعية الإسلام هي الأصل، ولكن يجب علينا العلم بأن مساحة الاجتهادات والمتغيرات في السياسة واسعة، وأن ما جاء به الوحي في تفاصيل النظام الإسلامي قليل، وأن أغلبه يندرج تحت المقاصد والقواعد العامة ، كقول تيار ما مثلاً: إن نظامَ الحُكم الإسلامي لا يُحَدِّد مُدّةً مُعَيّنةً للخَليفة، فهذا لم يرد فيه نص ووحي فلماذا التشديد فيه واعتباره من الثوابت؟

ولكن هناك فرق بين ما يردد البعض في وسائل الإعلام أن هذه المسائل السياسية كالاستفتاء أو الانتخابات لا علاقة لها بالدين، وأن نقول: إن هذه المسائل داخلة

(١) مجموع الفتاوى (٢٠ /٥٩).

في المباح شرعًا، فأفعال الإنســان وأقواله وتوجهاته يجب أن يكون مصدرها الدين والشــرع؛ مصداقًا لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام:١٦٢).

مفهوم العالم الشرعي في زمننا المعاصر:

ضرب علماء الأمة في القرون السابقة المثل الأعلى للعالم الفقيه المتبحر في مسائل الشريعة، الخبير بتحقيق مناطات المسائل، وخاصة ما يتعلق منها بالمجال السياسي، أما في هذه الأزمان ومع تعقد المناطات وتحريرها وتحقيقها، فقد أصبح من سمات العصر التخصص في المســائل والفروع، وأضحت السياسة لها معاهدها ومراكزها البحثية التي تضع أمام صانع القرار السياسي العديد من الخيارات والاجتهادات مما لا يستطيع فيها العالم الشرعي في زماننا الإلمام بها، والتبحر في مسائلها.

ولذا لزم على علماء الشــرع اللجوء إلى المختصين بهذه المســائل، وخاصة مع ملاحظة أن العلماء في هذا الزمان تم إبعادهم عن المطبخ السياســي وصناع القرار السياسي، وللأسف فإن بعض علمائنا يعتبرون أن الإلمام بالسياسة لا يحتاج إلى مثل هذه التخصصات، فإن الأمور يمكن استيعابها بسماع نشرة في قناة فضائية أو قراءة صحيفة، ولا تحتاج إلى التعمق فيها واستشارة المتخصصين، بالرغم من أن السياسة أصبحت علمًا له علماؤه.

ثانيًا: إشكاليات استراتيجية:

الاســتراتيجية في بعض استخداماتها هي تعبير عن التوجه العام، أو المسار الذي يربط بين الأهداف العامة المرتبط منها بالغايات، وبين النقطة التي نقف عندها، أي هي انتقال بين واقع حالي وواقع مأمول، وكل ذلك مبني على تشخيص حقيقي للواقع يستفيد من الفرص، ويعزز مواطن القوة، ويحارب التهديدات، ويعالج مواطن الضعف كذلك تتوافر فيه رؤيــة وغاية نهائية ووضعية تميز الوحدة عن غيرها بمجموعة من الأهداف والغايات تحقق هذه الرؤية.

فدراسة الاستراتيجية هي في حقيقتها تتطلب معرفة النقطة التي أنت فيها، والنقطة التي تريد أن تتحرك إليها، ثم المسارات التي يمكن أن تسلكها للوصول بين النقطتين، مع إدراك المعوقات والمحفزات للوصول إلى المراد أو الهدف والبيئة التي تجري فيها هذه العناصر، مع عدم إغفال الفكر والفلسفة والنظرية التي وراء تحديد هذه العناصر.

فالحركة الاستراتيجية تقتضي دراسة أطراف الصراع وعناصر القوة والضعف فيها، وترتيب الأهداف للوصول إلى الغاية المنشودة وتحديد مسارات العمل.

وحين تكون الحركة عبارة عن تكتيكات لحظية وردود أفعال وتخطيط يعتمد على حل المشاكل اليومية والآنية يمكن أن نعتبر أن ذلك نوع من الفشل الاستراتيجي.

إشكاليات سلوكية:

لا يصح للتيارات السلفية أن يكون لها في إحدى البلدان نواة خمسة أو ستة أحزاب تحت التأسيس!!! فما بالنا بتنسيق هذه التيارات مع جماعات إسلامية أخرى كالإخوان المسلمين وغيرهم؟

هذه الإشكالية ذات شقين :

- **قلبي**: يتعلق بالإخلاص والتجرد من الهوى وحب الزعامة، وإحساس الفصائل الأكبر بأن الجماعات الصغيرة يجب أن تنضوي تحتها.

- **علمي**: يتعلق بفقه الخلاف، ومحاولة إيجاد مظلة استراتيجية تنطلق فيها التيارات السلفية للعمل السياسي تحت راية واحدة، مع بقاء جماعاتها الدعوية تمضي في عملها مستقلة.

إن الحركات السلفية في العالم العربي تمر بمنعطف خطير في هذه المرحلة الحرجة الدقيقة والتحدي الأكبر لها هو التكيف مع الواقع المحيط وكسر جدار الشرنقة التي كانت تعيش فيها، أو أرغمت على الحياة فيها مع الاحتفاظ بثوابت السلفية وضوابطها.



الفصل الثالث

خلاصة ورشة... السلفيون وخيارات العمل السياسي

في إطار استجلاء الخيارات السياسية للتيارات السلفية قام المركز العربي للدراسات الإنسانية بعقد ورشة عمل بتاريخ ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٢هـ، ١٥ مارس ٢٠١١م، أي بعد فترة وجيزة من سقوط النظام المصري، وشارك بها عدد من الباحثين وهم :

- الدكتور هشام حبلص الباحث الشرعي والسياسي.
- الأستاذ طلعت رميح الباحث والكاتب السياسي.
- الأستاذ حسام تمام الباحث في شئون الحركات الإسلامية.

وأدار الورشة المهندس حسن الرشيدي مدير عام المركز، وحضرها باحثو المركز:

الدكتور أحمد محمود السيد، مدير وحدة العالم الإسلامي بالمركز.

الأستاذ مصطفى شفيق علام مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز.

الأستاذ أحمد عمرو مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز.

(وخلصت الورشة إلى ثلاثة خيارات أمام التيارات السلفية:

أولاً: رؤية تكوين حزب سياسي، والتعلم من خلال الممارسة لاكتساب الخبرات السياسية.

ثانيًا: رؤية عدم المشاركة في العمل السياسي الآن لضعف وافتقاد الرؤية السياسية.

ثالثًا: رؤية المشاركة السياسية لكن بعد فترة انتقالية يتم فيها استكمال أدواتها السياسية).

الفصل الثالث

خلاصة ورشة... السلفيون وخيارات العمل السياسي

مقدمة مدير المركز:

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

لم يكن أحد يتوقع ما حدث، فهو ليس مجرد حدث فقط، إنها ثورة، هذا ما جرى في ٢٥ يناير، ثورة لم يتوقعها حتى من أشعلوا شرارتها، على الرغم من الإرهاصات التي كانت تدفع إلى وقوعها، وتعددت مواقف القوى السياسية والمجتمعية من هذه الثورة:

فمنهم من شارك رمزيًا في البدايات، ثم عاد ونزل بثقله.

ومنهم من شارك ودعم الثوار في منتصف الطريق.

وآخرون شاركوا عندما أدركوا أنها على وشك النجاح.

ومنهم من امتنع نهائيًا عن المشاركة، ثم عاد ليستثمر نتائجها ويغيرها لصالحه.

ولما تعاظم دور التيار السلفي وانتشاره في المجتمع المصري في الفترة الأخيرة، رصد البعض الموقف السلفي من هذه الثورة، ونحن نرى أنه من غير العلمي أن نقول: إن موقف التيار السلفي كان مؤيدًا أو معارضًا للثورة، فالتيار السلفي ينقسم إلى كتل وفئات ومدارس أو مجموعات تنتشر أفقيًا ورأسيًا إلى جانب بعض المواقف الفردية لرموز التيار السلفي من غير المنضمين إلى مدرسة أو كتلة سلفية بعينها.

وفي الإجمال تنقسم مواقف التيار السلفي من الحدث إلى عدة مواقف رئيسة: منهم المؤيد للثورة، ومنهم المعارض للثورة، ومنهم من وقف موقفًا صامتًا لا يؤيد

ولا يعارض، ومنهم من كانت مواقفه ملتبسة.

وفي النهاية وبعد الثورة انتهت قصة الثورة، انتهت المشاركة والتأييد أو المعارضة لها، كثير من قطاعات التيار السلفي حاولت أن تستثمر ما بعد الثورة، سواء شاركت أو لم تشارك، كان هذا الاستثمار يحاول أخذ صيغة أو صورة نزول العمل السياسي أو ساحة العمل السياسي، واللافت للانتباه في هذه النقطة أن غالبية القوى السلفية كانت تستنكف أو لا تحاول أن تؤطر للعمل السياسي قبل هذه الثورة، ثم عندما دهمتها أحداث الثورة وظهرت نتائجها سارعت إلى محاولة اللحاق بالركب السياسي.

ومن منطلق مسئولية المركز في ترشيد التيار الإسلامي في عملية الإصلاح المجتمعي كانت هذه الورشة بعنوان: السلفيون وخيارات العمل السياسي.

أهم النقاط التي انتهت إليها الورشة:

البيئة السياسية أصبحت منفتحة ملائمة لقبول المشاركة السياسية لكافة قطاعات وتيارات المجتمع، ومن ضمنها التيارات السلفية بالطبع.

انقسم المشاركون حول طبيعة المشاركة السلفية في الحياة السياسية إلى ثلاثة آراء:

أولاً: معارض لفكرة تكوين أحزاب؛ نتيجة ضعف وانعدام الرؤية السياسية للتيار السلفي.

ثانيًا: ضرورة انتهاز الفرصة بالنزول إلى الساحة السياسية سريعًا، والاستفادة من الأجواء المتاحة، والتعلم عن طريق الممارسة بالصواب والخطأ، مع ضرورة الفصل بين الدعوي والسياسي.

ثالثًا: أن هناك حاجة لفترة انتقالية للتيارات السلفية، كي تبحث فيه خيارتها السياسية الشرعية عن طريق إجراء مزيد من المناقشات والأبحاث لاستكمال أدواتها السياسية، قبل الدخول في معترك السياسة.

أولاً: رؤية تكوين حزب سياسي والتعلم من خلال الممارسة لاكتساب الخبرات السياسية:

خلص بعض المشاركين في الورشة إلى ضرورة دخول التيار السلفي إلى الساحة

السياسية عبر تكوين أحزاب. وعلل ذلك بعدد من الاعتبارات:

- أن هناك حالة من الانفتاح السياسي، ولم يعد أحد يقوم بدور الرقابة والتضييق ويمسك برقبة المجتمع والدولة، فهناك فرصة خلال الستة أو السبعة أشهر القادمة كي يتقدم التيار السلفي ويأخذ مكاسب ويصبح أكثر فاعلية بصورة مباشرة، ويكون صاحب مساهمات في التحول الجاري الذي قد يؤثر على الفترة المصرية القادمة.

- وجود نخب - إذا جاز التوصيف - سلفية، والمقصود بالنخب هنا من يفهمون ويتعاملون مع السياسة والإعلام، فالناظر إلى التفاعلات السابقة لما قبل ٢٥ يناير ثم ما حدث في ٢٥ يناير ثم انفتاح آفاق الحركة بالنسبة للدعوة السلفية بعد ٢٥ يناير، يرى أن هناك مؤشرات وإرهاصات من النخب الجديدة في الحركة السلفية تتمكن من تخطي حالة السيولة وحالة عدم بلورة مفاهيم محددة كانت موجودة من قبل. فإذا قارنا أوضاع التيار السلفي بأوضاعه منذ سنوات قليلة مضت، يمكن القول بأن هناك اتجاهًا صاعدًا واضحًا في وجود نخب قادرة على التفاعل والعطاء في المجالات السياسية والثقافية، وإن لم يكونوا هم الظاهرة الأوسع؛ لكنهم الآن أصبحوا موجودين.

- الدخول بحزب سياسي في الفترة المقبلة سيكسب الحركة السلفية القدرة على الوعي السياسي من خلال الاستفادة من الاحتكاك المباشر، والاستفادة من الأخطاء التي من الممكن أن تقع فيها، وهذه طبيعة كل جديد مبتدئ في مجال لم يباشره من قبل.

وحذّر المشاركون في الوقت نفسه من تسييس الحالة السلفية كلها، وأشاروا إلى أن المطلوب هو أن تفرز الحركة السلفية تيارًا برمزيات سياسية للمشاركة السياسية، وأن تظل الدعوة السلفية في إطارها الدعوي مع التركيز على فكرة الهمّ العام، أو قضايا العمل العام التي تهم الأمة جمعاء.

فالحزب هو أداة سياسية له مشروعية كبيرة في التعامل مع واقع ومتغيرات وأطروحات تخص حركات جماهيرية ووضع جماهيري، وتحركات وظروف سياسية قد يقبل فيها الحزب ما لا تقبله حركات الدعوة وهذا أمر طبيعي.

ففي حالة الإخوان يوجد ثلاثة نماذج في العلاقة بين الجماعة وبين الحزب:

- فهناك النموذج اليمني، وتقريبًا هو نفسه النموذج الجزائري؛ حيث التطابق بين التنظيم وبين الحزب، مقرات الحزب هي نفسها مقار أمانات الجماعة.

- وهناك نموذج وسط يمثله النموذج الأردني، وهو نموذج الجماعة الشمولية، فيها الدعوة والعمل الاجتماعي وكل شيء، ولها ذراع سياسي، وهو حزب (العمل الإسلامي).

- وعلى النقيض من النموذج الأول هناك النموذج المغربي، وهو حركة التوحيد والإصلاح، والتي فصلت نفسها كحركة دعوية، فهي تعرف نفسها كحركة دعوية إصلاحية مشاركة في إقامة الدين، ولكن هذه الحركة تفوّض الوظيفة السياسية لحزب سياسي، وهناك حرية حركة للحزب السياسي يمكنه من خلالها أن يختلف جزئيًّا في بعض الأمور مع الجماعة، فظهر إلى العلن حزب سياسي وهو حزب (العدالة والتنمية)، وهو يتبنى الفصل على مستوى الخطاب، وعلى مستوى الرموز، وعلى مستوى الاستراتيجية، بينه وبين جماعة التوحيد والإصلاح، فآليات التقييم والمؤسسات في الحزب مستقلة عن الجماعة، وفي مستوى الخطاب السياسي هو منفصل أو مختلف أيضًا عن خطاب الحركة، فالخطاب السياسي خطاب تدبير يعني الحديث فيه عن الميزانية عن العلاقات الخارجية، الأمور التي هي محل تدبير سياسي يُختلف أو يُتفق عليها.

بينما الحركة تستقل بقضايا الهوية وقضايا الدين والمسار؛ إذ تعتبرها قضايا الأمة التي ليست محل خلاف، والتي يمكن التعبئة عليها في الشارع كله دون خلاف سياسي.

ثانيًا: رؤية عدم المشاركة في العمل السياسي الآن لضعف وافتقاد الرؤية السياسية:

في الوقت الذي حبّذ فيه البعض دخول التيار السلفي للحلبة السياسية العامة عن طريق إنشاء أحزاب، رأى آخرون أن السلفيين غير قادرين في الوقت الحالي

على تأســيس حزب سياســي؛ وذلك لأنهم يفتقدون المتطلبات الأساسية للحزب، **والتي منها:**

١- عدم وجود فتاوى لتأصيل مناط الصراع الحالي الدائر في الساحة السياسية، مثل الحديث عن المواطنة، والجزية...إلى آخره، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى أن يكون الحزب السلفي حزبًا دينيًا قائمًا على ثوابت لا يعترف بها العمل السياسي المعاصر، مما يؤدي إلى سرعة وسهولة حل الحزب لمخالفته لأسس الدولة الدستورية، ولنا في تجربــة أربكان التركية مثال؛ حيث تم حل حــزب الرفاه في تركيا؛ حتى إن المحكمة الأوروبية نفسها أقرت حل هذا الحزب؛ لأنه يناقض أسس ديمقراطية، وحزب (العدالة والتنمية) نفســه حُوكم وجُمع له آلاف الصفحات مــن المخالفات التي لم تخرج عن كونها مخالفــات، وعوقب بأن حُرم من نصف الدعم الحكومي المخصص للأحزاب. ومثل ذلك سيؤول بالسلفيين إلى مزيد من العزلة والتهميش.

٢- عدم وجود نخبة سياســية أو ثقافية سلفية تلائم المجتمع المعاصر ومتغيراته على الصعيد العلماني أو حتى الإســلامي، فلا بد أن يكون للحزب نخبة سياسية، ولا بد أن يكون له برنامج عملي.

٣- ضعف واضمحلال السياسة الثقافية، وذلك لأسباب عدة، مثل الواقع الرافض للسياســة، وعدم وعي الســلفيين بأهمية التثقيف والتعليم السياسي، ومنها الواقع السياســي العام في مصر قبل ٢٥ يناير، مــا أدى إلى ظهور بعض التصريحات التي أُخذت على التيار الســلفي، وقد أوردت جريدة الشــروق فــي عدد ٥ مارس ٢٠١١م مثالاً لذلك عن بعض مشايخ السلفية، والذي صرح أن من أسباب عدم المشاركة في المظاهرات أن بها اختلاطًا، فضلاً عن أن الديمقراطية حرام.

٤- ضعــف التمويــل، حيث إن التيــار لا يمتلك موارد كافيــة للإنفاق على حزب سياســي، وينصب معظم الإنفاق - للأموال التي لدى التيار الســلفي - على الجوانب الدعوية والاجتماعية.

٥- العزلة والانعزال نتيجة للثقافة السلفية العامة التي ترفض المشاركة السياسية بصورتها العلمانية. وقد صرح العديد من قادة السلفيين أن لديهم ثوابت لا يمكن التنازل

عنها، وهذه الثوابت لا يمكن أن تسمح لهم بالعمل الحزبي بالشروط الدستورية.

٦- ضعف التواصل الإعلامي السياسي - وليس الإعلامي الوعظي أو الديني - الذي يستهدف المجتمع الواسع، فهو غير وارد، وهذا ما يتناقض مع مقتضيات العمل الحزبي.

٧- عدم وجود التنظيم، بل إن ثقافة السلفيين تضاد التنظيم. التنظيم بمعنى وجود هيكل إداري وتنظيمي واضح، وعضوية واضحة محددة، ومعايير يمكن من خلالها قبول العضو أو فصله.

ثالثًا: رؤية المشاركة السياسية للسلفية لكن بعد فترة انتقالية يتم فيها استكمال أدواتها السياسية:

إلى جانب الرؤيتين السابقتين كانت هناك رؤية أخرى ترى أنه لا بد من وجود فترة انتقالية كافية قبل دخول التيار السلفي مباشرة إلى العمل السياسي، تمامًا مثل الفترة الانتقالية التي يعيشها النظام السياسي والدولة المصرية الآن ككل.

فالشاهد أن أحداث ٢٥ يناير قد زلزلت التيار السلفي، فضلًا عما أثارته من انتقادات شديدة لدى القاعدة السلفية، وهو ما دعا مشايخ الدعوة إلى مراجعة مواقفهم، ولكن نتائج المراجعة مازالت مضطربة وغير واضحة، فالأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يمكن للتيار السلفي أن يضع رؤية سياسية. فهناك خيارات أمام التيار السلفي بين الحزب السياسي أو جماعة الضغط، والفرق بينهما أن جماعة الضغط لا تسعى إلى السلطة، ولا هي التي تدير الحكومة، هي تفرض على الحكومة أو على السلطة المطالب، وتحاول الوصول إليها، لكن دون أن تتحمل هي المسئولية، في حالة وجود خيارات مطروحة أمام جماعات الضغط.

نستطيع أن نقول: إن تعريف جماعات الضغط يستند إلى ثلاثة مقومات أساسية:

- أنها تعبر عن جماعة من الأشخاص.
- هناك مصالح مشتركة تربط بين هؤلاء الأشخاص بعضهم البعض، بغض النظر عن ارتباطاتهم الأيديولوجية؛ حيث يحتمل أن تكون مختلفة، وقد تكون متجانسة.

– أنها لا تستهدف الوصول إلى مراكز السلطة والاستيلاء عليها، وكل ما تستهدفه هو التأثير في قرارات السلطة وسياساتها، لتوجيهها في اتجاه ما ينسجم مع مصالحها.

واستند في رؤيته تلك إلى عدد من المعطيات منها:

ـ قلة الخبرة السياسـية لدى التيار السلفي إلى درجة انعدامها أحيانًا، إضافة إلى عدم وجود استراتيجية واضحة لرؤيته السياسية بشكل أساسي.

ـ التيار السـلفي يحتاج إلى زمن لإجراءات وأعمال وتفكير ونقاشـات ومشاركات خـلال تلك المرحلة الانتقالية، فالأمر يحتاج إلـى ممهدات للقدرة على اتخاذ قرار، فهناك حاجة ماسـة إلى إجراء أبحاث فضلاً عن إنشـاء مؤسسـات ومراكز بحثية تناقش تفصيلات هذا المشروع السياسي.

ـ النقطة الثالثة الإرث التاريخي الكبير من الأطروحات الفكرية السلفية التي كانت ترى عدم المشاركة السياسـية، إلى جانب وجود بعض الرموز التي كانت ترى وجهة النظر هذه ما زالت في السـاحة، مما سـيصعب عملية الدخول المباشر في العملية السياسية.

الباب الثاني

العمل الحزبي
كخيار أساسي للتيار السلفي

الباب الثاني

العمل الحزبي كخيار أساسي للتيار السلفي

يأتي الباب الثاني للحديث تفصيلاً عن خيار المشاركة السياسية عن طريق حزب سياسي، وتنوعت فصول الباب الثلاثة في تناول تلك القضية، فجاء الفصل الأول كالإطار النظري للباب؛ حيث توسع في الحديث عن الجانب النظري والأكاديمي للتعريف بالحزب السياسي ووظائفه ومرتكزاته وأنواعه.

أما الفصل الثاني فقد أكّد على ضرورة المشاركة السياسية للتيارات السلفية عن طريق تكوين أحزاب، وعدّد في ذلك الفوائد التي تنبني على تلك المشاركة، وأشار إلى أن وجود عوائق أو منزلقات في ذلك الخيار لا يعني استبعاده، بل يجب تحديد تلك المنزلقات ووضع آلية في التعامل معها.

أما الفصل الثالث فقد أشار إلى أن الحالة السلفية الآن ليست في مرحلة اختيار، بل هو أمر اضطراري، أن تشارك الآن في صنع المشهد السياسي بتكوين أحزاب، وإن كان يرى أن في حالة وجود أجواء حرية نزيهة، فإن الأفضل للتيارات السلفية أن تركز جهودها على الجانب الدعوي.

الفصل الأول

السلفيون كحزب سياسي

مصطفى شفيق علام

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدارسات الإنسانية

(وقف الباحث في تلك الورقة البحثية على مفهوم الحزب ومكوناته وأهم مرتكزاته، ثم عرج على موقف التيارات السلفية من قضية العمل السياسي، وأورد في ختام ورقته آليات المشـــاركة الحزبية للتيار السلفي، ســـواء بالمشاركة مع الاندماج المرحلي مع أقرب الأحزاب اتساقًا مع أطروحات التيار السلفي لحين اكتساب المهارات السياسية، أو الاندماج الدائم).

الفصل الأول

السلفيون كحزب سياسي

تشهد الساحة السلفية في مصر حراكًا سياسيًا غير مسبوق، لاسيما في أعقاب ثورة ٢٥ يناير التي أسقطت النظام المصري، وأجبرت رأسه على التنحي عن الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١م، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهمة الحكم لفترة انتقالية لحين تسليم السلطة للمدنيين عبر انتخابات برلمانية ورئاسية بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية اللازمة.

ومنذ ذلك الحين لم يهدأ الجدل السياسي بين السلفيين بشأن موقفهم من تطورات الأوضاع في البلاد، وكذلك مستقبل حركتهم في ظل التطورات المتوقعة للمشهد السياسي في مصر ونزوعه باتجاه التعددية، وإقرار مبدأ الحريات العامة، وإزالة القيود عن العمل السياسي العام بكافة صوره وأشكاله.

ومن أهم وأبرز الخيارات المطروحة بقوة أمام التيار السلفي هو تشكيل أحزاب سياسية تعبر عن رؤيتهم لقضايا الدولة والحكم، لاسيما مع سعي بعض رموزهم بالفعل لتدشين كيانات حزبية للتواؤم مع مقتضيات المرحلة الراهنة.

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى تقديم رؤية أولية بشأن الخيار الحزبي للتيار السلفي كأحد خيارات العمل العام؛ وذلك بهدف المساهمة في صياغة رؤية استراتيجية للسلفيين تمكّنهم من مواكبة تسارع الأحداث وإزالة وصمة الانزواء والسكونية في تعاطيهم مع المجال السياسي على مدى عقود خلت؛ وذلك من خلال التعاطي **مع ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في:**

- ماهية الحزب السياسي: تعريفه ومرتكزاته ووظائفه.

- واتجاهات العمل السياسي والحزبي من وجهة نظر السلفيين من حيث القبول والرفض، وعلى ضوء المحورين السابقين نضع سيناريوهات الخيارات المتاحة أمام التيار السلفي للعمل الحزبي وفقًا لما نراه بشأن الإمكانات المتاحة والرؤية الاستراتيجية لدور التيار السلفي في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، مستخدمين في

ذلك أداة العصف الذهنـــي Brainstorming باعتبار أن هذا الطرح يعد جديدًا؛ لكونه يختص بالمســـتقبل، ومن ثَم فليس هناك من المراجـــع المكتبية التقليدية ما يصلح للاستناد إليه كمصدر في هذا الإطار..

المحور الأول: الحزب السياسي.. التعريف والوظائف:

يهدف هذا المحـــور إلى تقديم إطار نظري مفاهيمي لماهية الحزب السياســـي وفكرته وجوهره لتســـهيل الجانب المعرفي لهذا المســـلك أمام السلفيين؛ الذين قد يغيب عنهم بعض من هذه المفاهيم الأساســـية لنظرية الأحزاب السياسية في النظم السياسية المعاصرة.

ومـــن نافلة القول أن نؤكد على أن الصورة الحالية للتعددية السياســـية والأحزاب نشأت في الغرب، وتطورت إلى أن وصلت إلى الحالة التي هي عليها الآن؛ فالأحزاب السياســـية هي في الأصل ابتداع أوروبي، ولذلك فإن من الضروري تعريف الأحزاب وتطورها وفقًا للمنظور الغربي الذي نشأ المفهوم في حاضنته الثقافية والأيديولوجية، وكذلك الحال بالنسبة لدور الأحزاب ووظائفها في النظم السياسية المعاصرة.

تعريف الحزب السياسي:

ثمـــة تعريفات عدة لمفهوم الحزب السياســـي، وفقًا لكبار الفلاســـفة والمنظّرين الغربيين، فقد عرف العالم البريطاني إدموند بيرك Edmund Burke الحزب السياسي بأنـــه «مجموعة من الأفراد اتحدت بجهودهـــا الذاتية لترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه بين المجتمع».

وعرّفـــه هارولـــد لاســـويل Harold Lasswell بأنه «المنظمـــة المختصة بتقديم المرشحين والقضايا السياسية تحت اسمها في الانتخابات».

أما جيمس كولمـــان J.S.Colman فقد عرّف الأحزاب السياســـية بأنها اتحادات وجمعيات منظّمة بصفة رســـمية، ولها هدف واضح ومعلـــن يتمثل في حصولها، أو احتفاظها بالقيادة أو الإدارة الشـــرعية على الأشخاص أو السياسة الحكومية لدولة ذات ســـيادة حالية أو مرتقبة، سواء حصلت على هذه القيادة بمفردها، أو عن طريق

ائتلاف، أو عن طريق المنافسة الانتخابية مع غيرها من الاتحادات أو الجمعيات المماثلة.

ويعتبر Cross William الأحزاب السياسية من أهم مرتكزات الديمقراطية؛ حيث يمكن بواسطتها اختيار رئيس الوزراء والوزراء والمناصب السيادية والسلطات التشريعية، وتقرير القضايا المصيرية للبلاد.

ويعتبر بوردو Gorges Burdeau الحزب السياسي بأنه «تنظيم يضم مجموعة من الأفراد بنفس الرؤية السياسية، وتعمل على وضع أفكاره، إما موضوع التنفيذ، وذلك بالعمل في آنٍ واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة».

وبشكل عام يمكن القول: إن الحزب السياسي هو «جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم، ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية، ولها غايات قريبة وبعيدة تهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء على السلطة - إذا كانت في المعارضة- وإلى إحداث تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحياتي يتسق مع قناعتها واتجاهاتها -إذا ما كانت في السلطة-» وعليه فإن ثمة أربعة مرتكزات إجرائية تحدد مفهوم الحزب السياسي المعاصر، **وهي**:

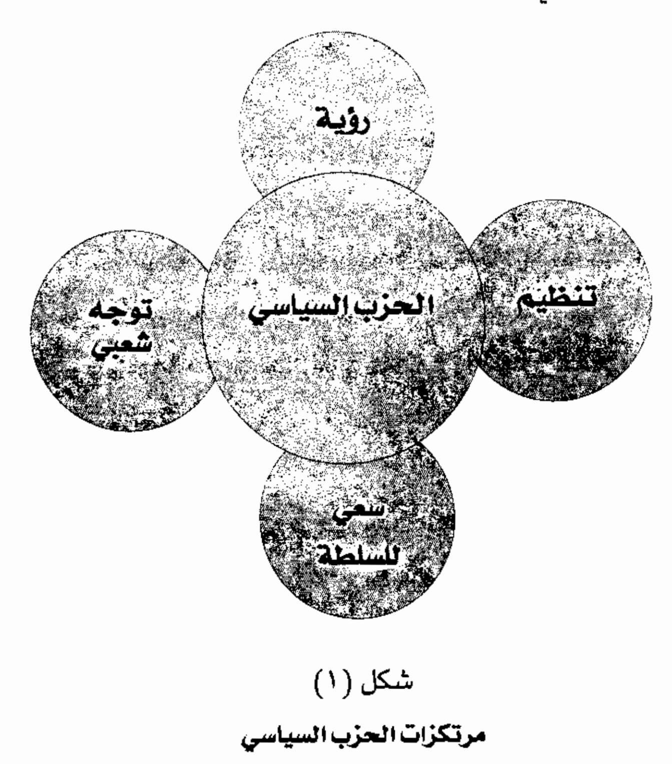
١- **الرؤية**: ضرورة توفر رؤية سياسية موحدة، أي وجود أيديولوجيا مشتركة تترجم عادة في برنامج الحزب السياسي الذي يعرض على المواطنين لاختياره عبر الانتخابات.

٢- **التنظيم**: وجود تنظيم يتمتع بالعمومية والاستمرار، على أن يمتد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منظمة داخلية وبين الوحدات المحلية والقومية.

٣- **التوجه الشعبي**: اهتمام الحزب السياسي بالتأييد الشعبي واستقطاب الأنصار، سيما في أوقات الحملات الانتخابية والتصويت والتظاهرات المهمة.

٤- **السعي للسلطة**: السعي الحثيث للوصول للسلطة كهدف رئيس أو المشاركة فيها

عبر إقامة تحالفات حزبية في محاولة للتأثير على قرارات وأولويات السلطة الحاكمة، من خلال وجود الحزب في صف المعارضة.



شكل (١)

مرتكزات الحزب السياسي

ويمكن أن نضيف إلى المكونات الإجرائية للحزب السياسي بعض العناصر الأخرى، لعل أهمها: وجود اسم وشعار خاص للحزب يميزه عن بقية الأحزاب، وكذلك عنوان رئيس للحزب ومقرات فرعية أخرى. إضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية التي يسعى الحزب لتحقيقها. إلى جانب لائحة بشروط الانتساب للحزب، وأخرى تحدّد المالية العامة للحزب، وإجراءات صرفها، وأوجه الإنفاق في أنشطة الحزب.

أنواع الأحزاب السياسية:

ويمكن التمييز بين الأحزاب وفقًا لاعتبارات معيارية عدة، لعل أهمها: طبيعة النشأة والتكوين، والطبيعة العضوية للحزب، والرؤية السياسية، وفقًا للتفصيل التالي:

١- طبيعة النشأة والتكوين:

ووفقًا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من الأحزاب؛ هما:

الأصل الانتخابي البرلماني أو ما يُعرف بالأحزاب داخلية النشأة، وهي تلك التي نشأت من خلال الاتصال الفعّال بين الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية داخل البرلمانات، ومن ثَم فقد أدى استمرار هذا الاتصال والتفاعل بين تلك الكتل إلى ظهور الأحزاب السياسية.

الأصل غير الانتخابي أو البرلماني، أو ما يُعرف بالأحزاب خارجية النشأة؛ حيث لم تخرج هذه الأحزاب من رحم البرلمانات؛ حيث إن ظهور هذا النوع من الأحزاب ارتبط أساسًا بقيام مجموعة من الجمعيات والنقابات والاتحادات التي قامت بتأسيسها خارج الحاضنة البرلمانية.

٢- الطبيعة العضوية للحزب:

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من الأحزاب؛ هما:

أحزاب الكوادر أو الصفوة: وتضم في الغالب أبناء طبقات نخبوية مقصودة، ولا تبدي اهتمامًا بالجماهير؛ لأنها تهتم بفئة قليلة معينة، وتعتمد أحزاب النخبة على المكانة الاجتماعية المرموقة لأعضائها، وتتسم بنوع من الهشاشة الداخلية وعدم التزام الأعضاء بمبادئها، وترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكّنها من كسب الأصوات، وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم.

وأحزاب الجماهير: وتستقطب الجماهير لتحقيق غايات سياسية واجتماعية ومالية؛ بغية تثقيف الجماهير وتوعيتها سياسيًا، وإعداد نخبة منها لتولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة.

٣- الرؤية السياسية:

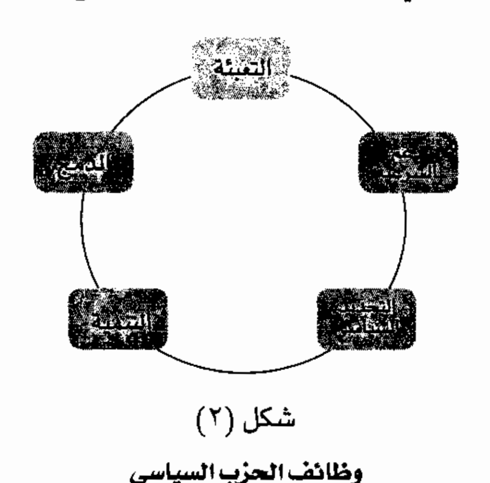
ووفقًا لهذا المعيار يمكن التمييز بين طائفتين من الأحزاب؛ هما:

أحزاب البرامج والتي تتسم بوجود برنامج واضح وشامل للحزب يهدف إلى تطبيقه وإنزاله على أرض الواقع في حال إذا ما وصل الحزب للسلطة.

وأحــزاب الأفــراد، وتقوم هذه الطائفة من الأحــزاب على زعامات فردية دون برامج واضحة، بل ترتبط رؤيتها برؤية الزعيم الفرد، ومن ثَم قد تتحلل هذه الأحزاب إذا ما اختفت قياداتها قسرًا بالموت أو اختيارًا باعتزال العمل السياسي مثلاً.

وظائف الحزب السياسي:

ثمــة خمس وظائف أساســية تعارفت الأدبيات السياســية على اضطلاع الحزب السياســي بها، سواء كان في الســلطة أو المعارضة، وهي: التعبئة السياسية، ودعم الشرعية، والتجنيد السياسي، والوظيفة التنموية، والاندماج القومي.



شكل (٢)

وظائف الحزب السياسي

١- وظيفة التعبئة:

وتعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي في الدولة من قبل المواطنين، وتعتبر وظيفة التعبئــة، بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياســي للمواطنين، وليس العكس. وتلعب الأحزاب السياســية في هذا الإطار دور الوسيط بين النظام الحاكم والمحكومين.

٢- وظيفة دعم الشرعية:

تعــرف الشــرعية بأنها مدى تقبــل غالبية أفــراد المجتمع للنظام الســي،

وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة. ويعتبر الإنجاز والفاعلية والدين والكاريزما والتقاليد والأيديولوجية، ضمن المصادر الرئيسة للشرعية في النظم السياسية المختلفة. وتُعد الأحزاب من المؤسسات الرئيسة في دعم شرعية النظم الحاكمة في الدولة المعاصرة.

٣- وظيفة التجنيد السياسي:

يُعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، وتعد الأحزاب أحد أهم وسائل وأدوات التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها، بل وبالنسبة إلى العامة أيضًا. فمن خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي، وبين الأحزاب بعضها البعض، والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء، ومن ثَم تتم عملية التجنيد السياسي بشكل غير مباشر.

٤- الوظيفة التنموية:

تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية التعددية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي، وتداول السلطة في بين القوى السياسية المختلفة.

٥- الوظيفة الاندماجية:

وتنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة، لاسيما في البلدان متعددة العرقيات؛ حيث تبرز المشكلات العرقية والدينية والنوعية، وغيرها في تلك البلدان بصورة أكبر عن غيرها من الدول الأخرى.

المحور الثاني.. العمل الحزبي من المنظور السلفي.. بين القبول والرفض

لعله من المرجح وفقًا لظواهر الأمور أن ثورة ٢٥ يناير لن تخرج النموذج الإسلامي الذي ينشده السلفيون بشكل خاص والإسلاميون بشكل عام، ولكن من المؤكد أن تلك الثورة قد أتاحت أمام السلفيين فرصة – قد لا تعوض- للعمل والحركة، ومن ثَم يجب استغلال هذه الفرصة بأحسن ما يمكن من جهود وأعمال تتجاوز نمطية الوعظ والدرس إلى أنماط من البناء والإعداد للمستقبل القريب والبعيد، وهذا ما يحتّم إعادة النظر بشأن العمل الحزبي كخيار من خيارات العمل السياسي العام للسلفيين في المرحلة القادمة.

ثمة ثلاثة اتجاهات رئيسة تجمع رؤية التيار السلفي للعمل السياسي بشكل عام والحزبي بشكل خاص:

الأول، وهو الغالب عدديًا، يرى أن الحركة السلفية ينبغي أن تعمل في إطار العمل الديني- المجتمعي فقط، وترفض العمل السياسي بكافة أدواته، ولهم في ذلك تأويلات شرعية عدة، لعل أهمها أن المشهد السياسي المعاصر في كل بقاع الأرض قائم على رؤى ومناهج فيها الكثير من المفاسد الفكرية والسلوكية التي لا تتفق مع المنهج السلفي، وعلى وجه الخصوص مع المنهج السياسي السلفي القائم على إخضاع جوانب السياسة للنصوص الشرعية والقواعد الإيمانية [(١)].

النظام الديمقراطي -على سبيل المثال- يقوم على تحكيم الجماهير وسيادة الشعوب، ويقوم كذلك على السماح بالأحزاب التي لها عقائد وأفكار علمانية، ويحتكمون إلى الأكثرية – وهي مذمومة شرعًا عند المخالفة للنص الشرعي-، وهذه الرؤية تصطدم مع طبيعة المنهج السلفي، ومن المعلوم استفاضةً وفقًا للرؤية السلفية مخالفة تلك الأحزاب للنصوص الشرعية، سواء ما كان منها في منهجية التعامل فيما بينها أو في مرجعية النزاع الذي ينشب بينها؛ مثل الرجوع إلى القوانين الوضعية أو إلى الأكثرية الغوغائية ولا يلتفتون إلى موافقة الشرع وضوابطه التي يجب أن تتوفر

(١) انظر في ذلك فتوى الشيخ الألباني بشأن العمل بالسياسة على هذا الرابط:

http://www.khenissi.com/news.php?action=view&id=928

في الشـــخص الذي يتولى مســـئولية من المسئوليات ســـواء كانت في الحكم، أو في الفتوى، أو في أي مجال من المجالات.

ومن ثَم فلو أراد السلفيون الدخول في مجال العمل السياسي والحزبي، فإن النظم والقوانين التي ترتب هذا العمل ســـتـلـزمهم بأمور تتنافى مع اعتقادهم السلفي، مثل إلزامهم بالرضا بحكم الأكثرية كيف ما كانت، وتلزمهم بالاعتراف بالأحزاب والتسليم بوجودها وشـــرعيتها، مع أن العلم الضروري الشـــرعي من المنظور السلفي حاصل بتحريـــم الاختلاف والتفرق إلـــى أحزاب وفئات وفرق يعـــادي بعضها بعضًا، ويعمل بعضها ضد بعض، وكذلك ســـتُـلزمهم تلك القوانين بعدم تكفير من يســـتحق التكفير شـــرعًا أيًا كان. والتكفير وفقًا للمعتقد السلفي حكم شرعي لا يجوز إلغاؤه أو التنازل عنه، وكذلك ســـتـلـزمهم بالرضا بنتائج الانتخابات، وقد ينتـــج عنها أن يتولى من لا يســـتحق الولاية الشرعية: لكونه مرتدًا أو فاسقًا أو خائنًا لدينه يوالي أعداء الله من اليهود والنصارى، أو لكونه يعطّل شريعة الله ويجمد العمل بها، ولو كان يرفعها شعارًا ودعاية أو لغير ذلك من الأمور[1].

والثانـي، ويليـــه من الناحيـــة العددية، يرى أن العمل السياســـي يجوز من الناحية الشـــرعية، ولكنه مؤجل إلى مرحلة مستقبلية لم يحدد ملامحها وشروطها، وإن كان من الواضح أنها ترتبط بالتمكين والاســـتطاعة ووجود تغيرات ما في بنية الســـاحة السياســـية وأطرها المنظمة والحاكمة؛ حيث يختار السلفيون من أنصار هذا الاتجاه الإعراض عن المشـــاركة في اللعبة السياســـية بصبغتها الراهنة؛ لأن معطيات هذه اللعبة في ضوء موازين القوى المعاصرة عالميًا وإقليميًا وداخليًا لا تسمح بالمشاركة إلا بالتنازل عن عقائد ومبادئ وقيم لا يرضى -وفقًا لرؤيتهم- أحدٌ من أهل السنة أن يضحّي بها في ســـبيل الحصول على كسب وقتي، أو وضع سياسي، أو إثبات الوجود على الساحة.

فهذه المبادئ طبقًا لمنظورهم أغلى وأثمن من أن تبَاع لإثبات موقف أو لإســـماع

---

(١) انظر حوار مجلة الصدى مع الشيخ عبد المجيد الريمي الهتاري على هذا الرابط:

http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?selected_article_no=2147

صوت بطريقة عالية، ثم لا يترتب على هذه المواقف في دنيا الواقع شــيء يذكر من الإصلاح المنشود والتطبيق الموعود لشرع الله تعالى(١).

والثالث: وهو اتجاه منبثق عن الثانــي، لكنه أقل عددًا، يرى أن واقع مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير قد تغير، ومن ثَم فقط أسقط التذرع بعدم التمكين والاستطاعة، وعدم ملائمــة المناخ وفقًا لما يراه أنصار الاتجاه الثاني، وعليه فيرى أصحاب هذه الاتجاه ضرورة المضي قدمًا في إنشــاء حزب سياسي يعبّر عن التيار السلفي، ويتبنى رؤيته في كافة القضايا السياســية والاقتصادية والمجتمعيــة، وغيرها من قضايا المجال العام(٢).

لاســيما مع اعتراف أصحاب الاتجاه الثاني ســالف البيان أن الفرصة الآن باتت أكبر بكثير جدًا مما سبق في المرحلة الماضية، فلم يعد هناك تزوير في الانتخابات، كما أنه يوجد احترام لكل إنســان أن يعرض ما يريــد دون أن تفرض علينا إملاءات معينة، ومن ثَم فإن جزءًا من موازين القوى الحاكمة للعبة السياســية قد تغير داخل مصر وفي المنطقة العربية كلها(٣).

ولن نسترســل كثيــرًا في الاعتبارات الشــرعية والأدلة الفقهيــة التي بنى عليها أصحــاب الاتجاه الأول موقفهم باعتبارها من الأمــور المعروفة من جهة، ومن جهة أخرى ربما يأسًــا من تغير موقف أصحاب هذا الاتجاه بهذا الشــأن الذين يرون أن الدافع وراء العمل السياسي بكافة صوره ما هو إلا الرغبة في الدنيا والمزاحمة على المنصب، وهو مطمع دنيوي إنما يناســب المجتمعات الغربية الجاهلية، في المقابل فــإن الديمقراطية المعاصرة تعتبر العمل السياســي بحد ذاته حقًا من حقوق أفراد

---

(١) ياسر برهامي، «المشاركة السياسية وموازين القوى»، موقع فرسان الحق، على هذا الرابط:
http://www.forsanelhaq.com/showthread.php?t=138835

وانظر حوار الشيخ ياسر برهامي، موقع إسلام أون لاين، على هذا الرابط:
http://www.salafvoice.com/article.php?a=2534

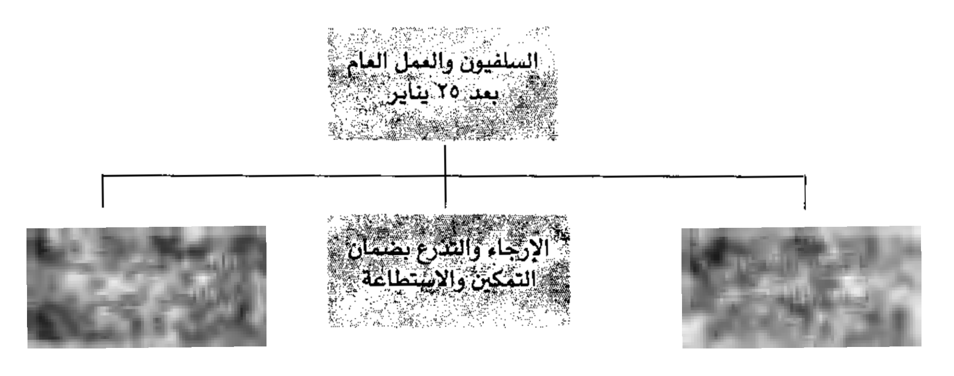
(٢) انظر حوار الشيخ محمد حسان، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١١/٤/٥، على هذا الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=615807&issueno=11816

(٣) ياسر برهامي، «لماذا تغير موقف السلفيين من المشاركة السياسية؟»، موقع صوت السلف، ٢٠١١/٤/٢ على هذا الرابط:

http://www.salafvoice.com/article.php?a=5260&back=

ذلك المجتمع، وتعتبر الوصول للحكم غاية وليس وسيلة لغيره، وفقًا لتصورهم.

أما أصحـــاب الاتجاهين الثاني والثالث، وهم الأقرب لتلقي التوجه بشـــأن العمل الحزبي بقبول حسن، فإن ما ينبغي التباحث حوله في هذا الإطار ليس مدى إمكانية ممارســـة العمل الحزبي بقدر ما هي كيفية أن تكون هذه الممارســـة فعّالة وناضجة وواعية؛ وذلك لأن العمل الحزبي يحتاج لجهود إدارية جبارة، وإلى خطوات تأسيســـية ممنهجة تتشـــاور فيها القيادات مع القواعد فـــي مؤتمرات جماهيرية مفتوحة، وإلى وضع نظام أساسي متماسك شامل، وإلى انتقاء للكوادر وتدريبها، وإلى صياغة خطاب سياســـي يصلح للعامة، وإلى وجود كفاءات في مختلـــف مجالات الحياة، وإلى وجود برنامـــج عمل في جميـــع مجالات الحياة، وإلى قنوات اتصـــال إعلامية، وقدرة على التعامل مع جماعات الضغط وقدرة على المناورة وممارسة الضغط المضاد.



شكل (٣)

اتجاهات السلفيين بشأن العمل السياسي

باختصار:

إن ما يحتاجه السلفيون في هذه المرحلة هو النظر بشأن كيف يكونون فاعلين في المجال السياســـي العام، فكيف يخرجون عن صمتهم وانعزالهم التقليدي عن الحياة العامة، وكيف يندمجون في المجتمع دون أن يذوبوا أو يُسْتَوْعَبُوا فيما يرونه محظورًا أو غير مرغوب فيه وفقًا لرؤيتهم.

ومن ثَم، فإن الأمر لن يكون ســهلاً، فلطالما ارتضى السلفيون بالعزلة السياسية، ولطالمــا ارتكنوا إلى نظرة مريبة لكل ما يحمل اســمًا أو نهجًا سياســيًا بداية من العلوم السياســية -التي ربما لا يرونها علمًا بالمعنى الشرعي للعلم عندهم- وليس انتهاءً بالممارسة السياسية من قبيل المشاركة الانتخابية والحياة الحزبية والمجالس النيابية، وغيرها من الأطر المنظّمة للعمل السياسي في الدول المعاصرة.

وعليه فإن الحاجة باتت ملحة لتغيير جذري في بنية العقلية الســلفية إذا ما أراد التيار الســلفي أن يكون له دور سياســي في المرحلة الراهنة، والقضية هنا ليســت قضية قرار بقدر ما هي قضية رؤية، فبدون رؤية واضحة للعمل لن يكون هناك تقدم إلا مراوحة في المكان بقضايا ومسائل فرعية هامشية لن تقدم ولن تؤخر.

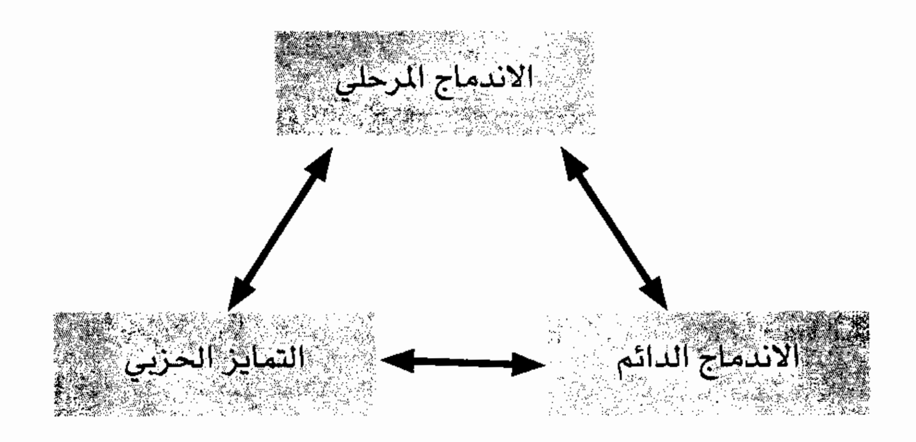
إن ما يحتاج إليه الســلفيون أن يقدموا مشروعهم الواضح للإصلاح في المجتمع، وإذا كانوا يطالبون بالتغيير فعليهم أن يقدموا مشــروعهم ورؤيتهم، خاصة وأن جميع الأحزاب والتيارات السياســية تسعى لتقديم مشــاريعها في المرحلة القادمة، فأين المشروع السياسي السلفي للإصلاح والتغيير؟

المحور الثالث: خيارات العمل الحزبي.. تمايز أم اندماج:

إذا ما اتفق الســلفيون على ممارســة العمل السياسي العام بصورته الحزبية، فإن أمامهم خيارين اثنين:

الأول هو إنشــاء حزب سياسي ســلفي، والثاني الانضواء تحت لواء أحد الأحزاب السياسية القائمة أو المزمع إنشاؤها، مما يرونه أقرب لرؤيتهم السياسية والشرعية، ولكل خيار من الخيارين مقومات وأسس وأهداف لعلها ترجح أي البديلين يكون الأنسب للمرحلة والأقرب للقبول والأكثر نفعًا من الناحيتين التكتيكية والاستراتيجية.

وفي هذا المحور ســنتناول بالتحليل هذين الخيارين مع وضع رؤيتنا بشــأن أيهما أكثر ملائمة وجدوى من ناحية البيئة السياسية والواقع السلفي.



شكل (٤)

العمل الحزبي.. من التكتيكي إلى الاستراتيجي

خيار التمايز.. الحزب السلفي المستقل:

وفقًا لما تم تناوله وبيانه في المحور الأول من هذه الورقة، فإن هناك أربعة مرتكزات إجرائية رئيسة ينبغي أن تتوفر في الحزب السلفي المنشود ليصبح حزبًا بالمنظور السياسي المتعارف عليه في العلوم السياسية، وهذه المرتكزات الأربعة هي: الرؤية، والتنظيم، والتوجه الشعبي، والسعي للجماهير.

وكل عنصر من العناصر الأربعة يتعلق به عدد من الإشكاليات والمعضلات التي يجب على أصحاب التوجه السلفي الراغبين في خوض غمار العمل الحزبي أن يكون لهم تصور بشأنها.

ففيما يتعلق برؤية الحزب السلفي، هناك إشكاليات عدة، لعل أبرزها: الدولة القومية، الدولة المدنية، الدستور، المجالس التشريعية، الأقباط، المواطنة، الحريات العامة،... إلخ.

وفيما يتعلق بتنظيم الحزب السلفي، فهناك إشكاليات من قبيل: عضوية غير المسلمين، عضوية المسلمين من أصحاب التوجهات المضادة، أو حتى من عامة

الشـــعب، وكذلك الانتشـــار الأفقي وشـــمول التنظيم كافة أنحـــاء القطر المصري، وإشكاليات التمويل لضمانات الاستمرار.

أما التوجه الشـــعبي، فيتعلق به عدة إشكاليات أهمها: الخروج من النمط النخبوي للعقلية الســـلفية، الجذب الجماهيري، إزالة رواســـب الجمود الســـلفي في الذهنية الشـــعبية، إدارة الخلاف مع المعارضين، كسب أنصار من غير ذوي الاتجاه السلفي، بل ومن غير المسلمين.

وأخيرًا، الســـعي نحو السلطة، وهذا يســـتلزم أن يجيب الحزب السلفي المنشود على عدد من الأســـئلة المهمة لعل أبرزها: هل يسعى السلفيون للوصول إلى السلطة ابتداءً؟ وإذا ما كان لديهم هذا الطموح، فهل لديهم برنامج شامل وواضح لإدارة شؤون الدولة؟ وهل يملكون من المرونة والحنكة السياســـية للإجابة على جميع التساؤلات سواء المستطلِعة أو المشككة في نواياهم؟

وفي حال إذا ما استطاع السلفيون تجاوز الإشكاليات التي تثيرها مرتكزات الحزب الأربعة ســـالفة الذكر، فإنهم سيؤدون الوظائف الحزبية الرئيسة التي يضطلع بها أي حزب سياسي، سواء كان في السلطة أم في المعارضة، وهي: التعبئة، ودعم الشرعية، والتجنيد السياسي، والوظيفة التنموية، والوظيفة الاندماجية، الأمر الذي يتطلب من التيار الســـلفي ابتداءً أن يكون مؤيدًا للنظام السياســـي السائد في الدولة، محترمًا لأطره المؤسسية والدستورية الحاكمة حتى يكون الحزب السلفي المنشود قادرًا على ممارسة هذه الوظائف بالكفاءة اللازمة والفاعلية المطلوبة.

خيار الاندماج.. بين المرحلية والديمومة:

وفي هذا الخيار لن يتجشم السلفيون عناء تحقيق المرتكزات الأربعة اللازمة لقيام حزبهم السياســـي، ولا عناء الاضطلاع بالوظائف الخمس التي من المفترض أن تقوم بها كافة الأحزاب السياســـية أيًا كان موقعها وموقفها من السلطة. ويأتي هذا الخيار في إطارين اثنين: أحدهما تكتيكي مرحلي، والآخر استراتيجي دائم.

الاندماج المرحلي:

حيث يرتأي قادة التيار السلفي -وفقًا لهذا الخيار- أن البون لا يزال شاسعًا بين العقلية والإمكانيات السياسية السلفية، وبين اللعبة السياسية، وأطرها المنظمة، وبيئتها الحاضنة، ومن ثَم يرون أن الانضواء تحت راية أقرب الأحزاب قبولاً وتوافقًا معها هو الحل الأنسب مرحليًا لتحقيق أهداف عدة:

أهمها ممارسة العمل السياسي، والبعد عن الانكفاء والانعزالية، وإزالة الصورة النمطية السائدة عن الشخص السلفي باعتباره جامدًا وغير قابل للتطور، وكذلك تدريب كوادر سلفية على أبجديات العمل الحزبي والممارسة السياسية تكون نواة لتكوين حزب سياسي سلفي مستقل في مرحلة لاحقة يتم تحديدها وفقًا للتقدم المحرز من قبل الكوادر والقواعد المشاركة في الحزب التوافقي الذي يتدرب فيه السلفيون على العمل السياسي.

الاندماج الدائم:

وفي هذا الخيار يكون التوجه السلفي نحو الانضواء تحت لواء أحد الأحزاب السياسية المقبولة لديهم خيارًا استراتيجيًا، وليس مرحليًا أو تكتيكيًا؛ نظرًا لحسابات خاصة يجرونها تجعلهم على قناعة دائمة بعدم قدرتهم على خوض غمار العمل الحزبي بشكل مستقل، نظرًا لاعتبارات بنيوية عدة ذهنية وتنظيمية وبيئية، ومن ثَم يقررون الاستمرار في الانتماء السياسي لأقرب الأحزاب لوجهات نظرهم السياسية، وفي هذا الإطار قد يرون الاقتصار على حزب واحد أو عدد من الأحزاب لإكسابها صبغة سلفية، بمعنى محاولة نشر توجهاتهم السياسية داخل أكبر عدد ممكن من الأحزاب، طالما لا تتعارض مع مبادئهم وقناعاتهم الشرعية، أو تندرج تحت إطار الاجتهاد المستساغ.

وختامًا، واستنادًا لما سبق بيانه في المحور التنظيري والشرعي والواقعي، واتساقًا مع الخيارات المتاحة أمام التيار السلفي بشأن العمل السياسي من خلال القناة الحزبية، فإنني أرى أن خيار الاندماج في أطر حزبية قائمة أكثر حنكة واستعدادًا لخوض العمل السياسي قد يكون الأكثر ملائمة للسلفيين، والأنسب لمقتضيات

المرحلة الراهنة من خيار التمايز أو الاســتقلال بحزب سلفي خاص، لاسيما مرحليًا وفي حدود المســتقبل المنظور، وربما يتغير هذا الطرح إذا ما أبلى الســلفيون بلاءً حســنًا في تعلمهم لدروب السياســة، وإتقانهم لفنّها على المدى الطويل، فعندها قد تتغير القناعة بشأن الاندماج، وتتجه صوب التمايز والانفصال، وهذا ما ستسفر عنه السنوات العشر القادمة وفقًا لتقديري المتواضع.

الفصل الثاني

السلفيون وضرورة تكوين أحزاب سياسية

د. طارق الزمر

عضو لجنة تأسيس حزب البناء والتنمية

(يـــرى الكاتب في هذه الورقة أن الســـاحة أصبحت متاحة أمام الســـلفيين الآن للدخول في العملية السياسية، وأن العوائق التي كانت تحول دون التواجد في الساحة السياســـية قديمًا قـــد زالت، وأنه لا بد من اغتنام الفرصـــة المتاحة بتكوين أحزاب سياســـية، ولا يعلل الإحجام عن تلك المشاركة بضعف الخبرة: لأن الخبرة لن تتأتى دون ممارســـة، لذا من الضروري أن تسعى كافة التيارات الإسلامية، ومنها السلفية، لتكوين أحزاب سياسية).

الفصل الثاني

السلفيون وضرورة تكوين أحزاب سياسية

من المثير للانتباه أن تحجم بعض الفصائل والتيارات الإسلامية عن المشاركة السياسية التي طالما تذرعت باستبعادها عنها، أو أن تبحث في جدوى المشاركة بعد أن فُتحت الساحة أمامها على مصراعيها.

وحتى يمكن تصور الدور الأنسب للتيار السلفي في هذه المرحلة الجديدة التي تمر بها مصر. ولاسيما إذا كنا بصدد تصور دور هذا التيار في الساحة السياسية الجديدة. **فلا بد من التعامل مع الموضوعات الآتية:**

- أهم مكونات الساحة السياسية الجديدة، أو نقاط الضعف فيها، والتي توجب المشاركة الحزبية لتدعيم عناصر القوة والإيجابية.
- أهم عوامل استقرار الساحة السياسية الجديدة.
- أهمية وضرورة المشاركة في العمل السياسي الحزبي.

أولاً: أهم مكونات الساحة السياسية الجديدة، أو نقاط الضعف فيها :

١- احتفاظ الوضع السياسي الحالي ببعض عناصر الفساد والاستبداد السياسي السابق، والتي تكرست مع الزمن وطول التعود.

٢- اضطراب واضح في عناصر قيادة الموقف الحالي، سواء على مستوى التعامل مع مكونات الموقف الداخلي أو التعامل مع الخارج.

٣- بقاء بعض عناصر الغموض تجاه الخارج المؤثر، ولاسيما الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل.

٤- التدخل الأمريكي والأوروبي للتأثير على المشهد السياسي من خلال دعم أحزاب علمانية تتبنى أجندة غربية تناهض وتقاوم التيار الإسلامي بصفة عامة، والسلفي على وجه الخصوص.

٥- خوف علماني شديد من انكشاف موقف الأحزاب والحركات غير الإسلامية يدفع تجاه العمل على تأجيل الحياة السياسية النظيفة، وربما الدفع نحو تدميرها حتى لا يستحوذ عليها التيار الإسلامي!!

٦- محاولات استفزاز متطرفي العلمانية للقوى الإسلامية الشابة للإيقاع بها في دوامة التطرف والإرهاب، ووجود إمكانيات التجاوب الشبابي الإسلامي مع هذا الاستفزاز، في ظل عدم استكمال نضج بعض التيارات المحسوبة على التيار السلفي، وعدم تحول القدرات الإسلامية إلى مؤسسات تستوعب الجهود وترشد الطاقات.

٧- ميل بعض العناصر المتنفذة داخل الكنيسة وأقباط المهجر لتوظيف الصراع الطائفي في تحقيق مكاسب خاصة، ولو على حساب الوطن.

ثانيًا: أهم عوامل الحفاظ على استقرار الساحة السياسية الجديدة:

وهي عوامل تتوزع على عدة مستويات، وفي عدة اتجاهات، منها ما يتعلق بالنظام، ومنها ما يتعلق بالقوى الرئيسة المسئولة، وعلى رأسها القوى والحركات الإسلامية، وأهمها:

- مدى القدرة على تدعيم المشاركة السياسية.
- مدى القدرة على توسيع مجال الحريات العامة.
- إمكانيات بناء دولة القانون.
- القدرة على طمأنة وتبديد مخاوف القدر الأكبر من المهتمين والمعنيين بالشأن السياسي المصري في الداخل أو الخارج، ولاسيما تجاه الإسلاميين.

ثالثًا: أهمية وضرورة وأهداف المشاركة السياسية والحزبية للتيار السلفي:

كل ما سبق يعد مدخلاً رئيسًا لأهمية وضرورة المشاركة السياسية الإسلامية عمومًا، والمشاركة السلفية الحزبية على وجه الخصوص؛ وذلك لتحقيق مصالح عامة للوطن والدولة، ومصالح خاصة بالمجتمع والأمة، فضلاً عن مصالح تطوير وتنمية أهم الحركات الإسلامية بما يصبّ في المصالح سالفة الذكر، **وهو ما يمكن تصوره كالآتي:**

- اكتساب الشرعية القانونية التي أصبحت هاجسًا ملحًا في ظل حرمان كل الحركات الإسلامية منها خلال العقود الماضية.

- العمل على تطوير الأداء والخطاب السلفي الذي أصبح ضرورة في ظل حرص الأجيال على نمط حياة ونهج حركي بعيدًا عن التعاطي الواقعي مع الأحداث والمستجدات.. وهو ما لا يمكن تصوره دون ممارسة عملية واحتكاك دوري ومسئوليات محددة في هذا المجال.

- العمل على تفادي حالة العزلة والتهميش التي ستؤدي إلى تشدد التيار السلفي، واستنكاره لكل أشكال الممارسة السياسية، وربما تعويقه لهذا المجال المهم.

- طرح نموذج صحي جديد للمشاركة السياسية، لا يقع في الأخطاء الشرعية التي طالما استنكرها دعاة وقادة التيار السلفي.

- التأسيس لمشروعية وجدوى العمل من خلال المؤسسات القائمة التي طالما أسَّسَ بعض المحسوبين على التيار السلفي لعدم مشروعيتها، أو أغفل أهمية التعامل معها.

- العمل على تقوية وتدعيم المشهد السياسي الجديد إلى جوار الإخوان المسلمين، وذلك في إطار الإدراك الشامل لأهمية تطويره؛ كي يسهم بقوة في بناء «دولة القانون» التي تكفل «الحريات العامة» والتي يحتاج إليها الوطن بشدة كما يحتاج إليها التيار الإسلامي أكثر من غيره.. كما أنها في الحقيقة تُعَد المدخل الرئيس لإنجاز المشروع الإسلامي المعاصر.

- إيجاد منبر سياسي للتخاطب من خلاله والتحاور مع القوى السياسية المحلية والدولية لمواجهة حملة تبشيع وتشويه الحركات السلفية.. وفي هذا الإطار، فإن مجرد القبول بالمشاركة السياسية والحزبية على وجه التحديد سيكون من أهم سبل دفع الاتهام الموجّه للحركات الإسلامية بالميل إلى العنف أو احتقار الآخر أو العمل على احتكار الساحة السياسية.

- تأسيس الأحزاب الإسلامية يُعد أحد أهم الضمانات تجاه احتمالات الانقلاب على الأوضاع الحالية، والتي لا تزال تتميز بالهشاشة إلى حد بعيد.

- استثمار قوة الدفع الكبيرة التي يتمتع بها الشباب السلفي في هذه المرحلة نحو المشاركة الحزبية.

- توظيف القدرات الهائلة والمساحة الواسعة التي يحتلها التيار السلفي في التمكين ولو جزئيًا والحضور ولو نسبيًا.

استثمار العمل الحزبي في تنظيم التيار الذي يحتل المساحة الأوسع على الساحة الإسلامية، والذي يتميز بافتقاد التنظيم على مدى مساحات طويلة من تاريخه.

رابعًا: ضوابط وحدود ومستلزمات المشاركة:

في ضوء ما سبق، فإن القدر المطلوب إشراكه في هذا المجال في هذه المرحلة يجب أن يكون من بين أفضل من يمثل هذا التيار في المجال السياسي، ويدفع به نحو الأمام.. وهو تصور يفرض نفسه في إطار الإدراك الصحيح لمكونات الساحة السلفية التي تتميز بالتكوين العلمي الشرعي والخطاب الوعظي الذي لا يتوافق مع طبيعة الحركة السياسية، أو لا يمكنه تحقيق التواصل الفاعل مع الساحة السياسية الحالية.

كما أن القدر المطلوب واللازم لتحقيق أهداف المشاركة الحالية لا ينبغي أن يتجاوز ١٥٪ من كوادر التيار السلفي.. وهي تلك الكوادر المستعدة والراغبة والمؤهّلة والصالحة لخوض هذه التجربة، والتي يمكنها أن تمثل قيادة ومظلة للتيار توجّه مساراته، وتؤمّن مسيرته، وتعبر بها نحو مناخ أفضل.

ضرورة أن يظل باقي التيار السلفي يقوم بأعماله العلمية والدعوية والتربوية والاجتماعية حتى يمكن الحفاظ على التيار السلفي، والحرص على ثوابته التي قد تتضرر من جراء المشاركة السياسية.

ضرورة التنسيق مع الإخوان على أساس الحفاظ على صورة التيار الإسلامي بصفة عامة، وعدم إظهاره في صورة صراعية لن تفيد سوى القوى العلمانية المتربصة.

ضرورة أن يسلم التيار بأنه سيظل فيما لا يقل عن خمس سنوات يمارس العمل السياسي على سبيل الاستكشاف، والتدريب حتى يتأهل لممارسة جادة وشاملة في

مراحل تالية.. ومن ثَم فيجب ألا يطمح في أكثر من ذلك حتى لا يصاب بالإحباط إذا ما أتت النتائج بأقل من ذلك.

ضـــرورة الإعداد الجيد لخوض العمل في هذا المجـــال ابتداء من تحقيق تواصل جيد بين شـــيوخ ودعاة التيـــار، وتبصيرهم بأهم مكونات المرحلـــة، وضرورة العمل الحزبي.. ومرورًا بإعداد ما يمكن أن يســـمى بالقاموس السياسي للحركات السلفية والدليل الإعلامي.. وانتهاء بالشروع في دورات تدريب الكوادر السياسية.

لا بـــد من امتلاك التيار لمنهجية واضحة للتعامـــل مع الألغام المنصوبة والهجوم الإعلامـــي المتوقع، والذي لن ينتظر الأخطاء، بل ســـيعتبر أن مجرد وصول الاتجاه الســـلفي للساحة السياسية هو إشـــارة البدء لحرب لا هوادة فيها.. وأعني بامتلاك منهجية للتعامل مع ذلك أنه يجب عدم الاستســـلام لهذه الحرب، أو الخوف منها، أو التعامل معها على سبيل الدفاع.

وفـــي الختام فإني آمـــل أن تُكلّل جهود العاملين لنصرة الإســـلام في هذه المرحلة المهمـــة بالنجاح، ولا يســـعني إلا أن أُذَكّر الجميع بأن شـــكر النعمـــة على زوال نظام الفرعون إنما يســـتلزم شكرًا متواصلاً لا بالقول فقط، وإنما يمتد ليشمل العمل أيضًا، قال تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [إبراهيم: ٦].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الثالث

السلفيون والمشاركة السياسية بين الاختيار والاضطرار

أبو فهر أحمد سالم ·

المدير العلمي لقناة دليل الفضائية

والمشرف العام على موقع رابطة النهضة والإصلاح

(يرى الكاتب في هذا الفصل أنه ليس أمام التيار السلفي إلا تكوين أحزاب سياسية، ليس من باب الوصول والمشاركة في الحكم، بل حتى يصبح في مأمن من المحاولات والضربات الإجهاضية التي ستطاله إن لم يكن له ثقل سياسيّ يحميه).

الفصل الثالث

السلفيون والمشاركة السياسية بين الاختيار والاضطرار

عزفت السلفية إجمالاً [١] عن المشاركة السياسية قبل الثورة، وتنوعت تعليلاتهم لهذا بين النموذج القطبي الذي يرفض أي نوع من أنواع المشاركة في الأنظمة الجاهلية، وبين النموذج السكندري الذي ربط منعه للمشاركة بكفرية النظام الديمقراطي من جهة، وباستدعاء المشاركة إلى تنازلات عن الثوابت من جهة ثانية، وإلى صورية العملية السياسية المصرية وكرتونيتها من جهة ثالثة.

وبعد الثورة شهد الموقف السلفي تحولاً كبيراً يمكن رصده من خلال النقاط التالية:

أ- أسست جماعة أنصار السنة المحمدية ما يسمى بمجلس شورى العلماء برئاسة د. عبد الله شاكر الجنيدي رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية، وعضوية كل من الشيخ محمد بن حسين يعقوب، والشيخ محمد حسان، والشيخ د. جمال المراكبي، والشيخ مصطفى العدوي، والشيخ أبو بكر الحنبلي، والشيخ وحيد عبد السلام بالي، والشيخ جمال عبد الرحمن، وأصدر المجلس بيانه الأول الذي جاء فيه:

١- التأكيد على أن الطريق الصحيح لتطبيق الشريعة الإسلامية هو تربية المسلمين على عقائد الإسلام وأحكامه وآدابه من خلال الوسائل الشرعية المتاحة.

٢- مناشدة المسلمين أن لا يتأخروا عن التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية يوم السبت الموافق ١٤ من ربيع الآخر لعام ١٤٣٢ هجريًا الموافق ٢٠١١/٣/١٩ ميلادية؛ لأن إيجابياتها أكثر من سلبياتها.

٣- أنه لا مانع شرعًا من المشاركات السياسية في مجلسي الشعب والشورى والمحليات؛ لأنها وسيلة من وسائل التمكين للدعوة، ونشرها بين فئات المجتمع.

---

(١) بعض مشايخ السلفيين كان يفتي بجواز الترشح والانتخاب لمن تغلب مصلحة ترشحه على مفسدتها، ولمن يُرجى من انتخابه مصلحة للمسلمين، ومنهم الشيخ مصطفى العدوي، وإن كان يبقى النموذج الغالب المسيطر هو رفض المشاركة.

٤- دعا البيان العلماء والدعاة أن لا يترشحوا بأنفسهم حتى لا ينشغلوا عن الدعوة إلى الله، وإنما يقدمون من يتبنى قضايا الإسلام ومصلحة الأمة.

٥- طالب البيان المسلمين أن يصوّتوا في انتخابات الرئاسة لمن يرونه أكثر تبنيًا لقضايا الشريعة الإسلامية ومصالح الأمة.

٦- التحذير من المساس بالمادة الثانية من الدستور بالتغيير أو التبديل في أي صياغة مقبلة للدستور.

ب- أصدرت الدعوة السلفية بالإسكندرية بيانًا قالت فيه: إنها انتهت إلى اختيار المشاركة الإيجابية في العملية السياسية، وأوكلت إلى شبابها تأسيس حزب النور.

ج- قام اللواء عادل عبد المقصود -شقيق الداعية السلفي الشيخ محمد عبد المقصود- بالدعوة لتأسيس حزب الفضيلة.

هذه هي أبرز معالم التحول السلفي، بينما لا يزال التيار المدخلي، وبعض أفراد الدعوة السلفية رافضين لهذه المشاركة لعلة أو أكثر من العلل السابقة، واعتصم الشيخ أبو إسحاق الحويني بالصمت، وإن كنت لا تعدم له تلميحات رافضة للتحزب بالمعنى العام.

في الوقت نفسه اختلف الباحثون الذين لا يرفضون المشاركة السياسية من حيث المبدأ حول أهلية السلفيين لخوض المعترك السياسي، ومدى مناسبة هذه الخطوة لهم، وحول ما هي الصورة المناسبة لخوض المعترك السياسي بما يتناسب مع خصوصية الحالة السلفية، **ولم يخرج اختلافهم عن ثلاثة أقوال:**

القول الأول: ضرورة دخول السلفيين إلى الساحة السياسية عبر تكوين أحزاب؛ استغلالاً لانفتاح الأفق السياسي، مع وجوب فصل الدعوي عن السياسي، وإيجاد آلية لتقليل الأخطاء، والتعلم منها، وإكساب الكوادر السلفية المهارات اللازمة للعملية السياسية.

القول الثاني: يحبذ عدم مشاركة السلفيين الآن في العمل السياسي؛ لعدم قدرتهم وأهليتهم، وافتقادهم للمتطلبات الثقافية والمهارية والإعلامية والمادية لخوض المعترك السياسي.

القول الثالث: يدعو إلى المشـــاركة السياســـية الحزبية، ولكن بعد مرحلة انتقالية تعمل فيها الكوادر الســـلفية على اكتساب الخبرات اللازمة للعملية السياسية، وعلى توسيع قاعدتها الشعبية السياسية، وعلى اســـتكمال المؤهلات الثقافية والإعلامية والماديـــة لخوض معترك السياســـة، وخلال هذه المرحلـــة الانتقالية تكتفي الدعوة السلفية بأداء دور جماعات الضغط.

وقبل بيان القول الذي نختاره نبين أولاً الفرق بين الحزب السياسي وبين جماعات الضغط :

أولاً : الأحزاب السياسية[1]: Political Parties

هـــي التنظيمات السياســـية المنظمـــة والدائمة التي يكون هدفهـــا الوصول إلى مقاليد الحكم عبر صناديق الانتخابات، ولها برامج سياســـية معينة ومعروفة، وتتمتع بالخصائص التالية:

- تنظيم دائم يُعد أمله في الحياة السياسية أعلى من أمل قادته في وقت ما.
- تنظيم محلي وطيد يقيم صلات منتظمة ومتنوعة.
- إرادة واعية لقادته لأخذ الســـلطة وممارستها، بمفردهم أو ائتلافًا مع الغير، ولا يكتفون بالتأثير على من بيده السلطة.
- البحث عن الدعم الشعبي.

ووظيفة الأحزاب السياســـية : هي ترشـــيح ممثل عنها وعـــن منظومتها الفكرية وأهدافها السياســـية، ثم الســـعي للحصول على أصوات تأييد لمرشحيها، ثم تفسير عـــدد الأصوات التي حصلـــت عليها على أنها تعبير عن ثقـــة جماعية، ثم الحصول على أســـهم في السلطة تناسب عدد الأصوات التي حصلت عليها، قياسًا إلى مجموع الأصوات العام.

---

(١) انظر : «الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية» (ص/٢٤)، و«معجم علم السياسة» (ص/١٢)، و«علم السياسة» لجان ماري دانكان (ص/٢١١).

ثانيًا: جماعات الضغط:[1] Groups Pressure

هي جماعة من الأشـــخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة؛ بحيث تفرض على أعضائها نمطًا معينًا في السلوك الجماعي، وقد يجتمعون على أســـاس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم؛ يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم، وتضغط للتأثير على السياسات العامة على الصعيد السياسي، وهم يختارون أن يعملوا في السياســـة خارج نطاق الأحزاب والحركات السياســـية للفروق العديدة الموجودة بين الحزب والمنظمة أو المؤسســـة المدنيـــة، ابتداءً من هيكلية التنظيـــم وحجمه، مرورًا بآليات العمل، فانتهـــاءً بالقاعدة الجماهيرية التي يحتاجها الحزب لأجل تحقيق أهدافه.

- تحاول التأثير على السياسات والقرارات الحكومية، دون محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية للدولة وممارسة أساليب القوة الرسمية من خلالها.

- تقـــوم جماعات الضغـــط بالتأثير في الحكومة طوال الفتـــرات بين الانتخابات العامة، بينما يكون الفرد في هذه الفترات عاجزًا عن إحداث أي تأثير يقابله.

- تملك هذه الجماعات -بحكم تخصصها وتمرسها بمهامها- وسائل الوقوف على البيانـــات والاتصال بالجهات الموثوق بها، وأهـــل الخبرة في مختلف ألوان المعرفة، ومن ثَم يســـهل على الحكومة دراسة مشـــروعات القوانين المقترحة، وأحسن الطرق لتنفيذها، يضاف إلى ذلك أن الجماعات أكثر تأثرًا بالقرارات الحكومية من الأفراد، وأقدر منهم على استثارة المعارضة السريعة الفعّالة تجاه القرارات الحكومية المجحفة بحقوق الأفراد والضارة بالمصلحة العامة.

تكتيكات جماعات الضغط لأجل تحقيق أهدافها:

(١) المساواة المستترة.

يستخدم هذا التكتيك **لسببين**:

١- الخوف من أن تؤدي العلانية إلى تفاقم التناقض.

---

(١) انظر: «الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية» (ص/١٥٠)، و«معجم علم السياسة» (ص/٣٣٢)، و«علم السياسة» لجان ماري دانكان (ص/٣١٥).

٢- الطبيعة السرية للنشاط الضاغط الخاص.

(٢) الدعاية والمعلومات:

توجـــه جماعات الضغط حملات دعائية إلى الجماهير، على اعتبار أن إقناعها أو إثارة اهتمامها بفكرة سوف يدفعها إلى التأثير على جهاز صنع القرار.

(٣) المساندة الانتخابية:

مساعدة مرشح على الفوز بعد أن تم إبرام اتفاق مسبق معه سيتم تنفيذه بعد فوز المرشح على حساب آخر.

(٥) خلق علاقات خاصة مع الأحزاب السياسية، وخلق كتل تشريعية داخل حزب أو أكثر.

(٦) **التمثيل المباشر:** يكون من خلال التمثيل المباشر في البرلمان.

ونلاحظ من هذه التكتيـــكات أن الجماعة حتى تكون فاعلة، أي تملك القدرة على تحقيق أهدافها، عليها أن تملك اقتصادًا فاعلاً، حتى في الفقرة السادسة في التمثيل المباشـــر في البرلمان، التي تعتبر من بيـــن إحدى المآخذ على الديمقراطية التي لا تعتبر في أحيان كثيرة مســـاوية في الوصول إلى الســـلطة بين عامة الشعب بقدر ما هي مساواة بين مالكي الاقتصاد بسبب كلفة الحملة الانتخابية، والتعبئة الجماهيرية، وفقرة الدعاية والإعلان تعطي الأفضلية لمن يمول أكثر. وبذلك فاســـتمرارية غالبية جماعات الضغط بفاعلية تعتمد على قوة الجماعة الاقتصادية.

ترجيحنا في المسألة محل البحث :

الذي أراه هو التفريق بين حالة الاختيار الحر التي تكون فيها الســـلفية في مجتمع نزيـــه ديمقراطيًا، وفي دولة قانون تقل فيها مســـاحة الالتفـــاف على القوانين للحد الأدنى؛ بحيث إن الســـلفية تكون في حالة أمان من أن يتم تصفيتها معنويًا بمعاملتها علـــى أنها أقلية متطرفـــة، تمهيدًا للتعامل معها بقوانين اســـتثنائية، أو حتى قوانين تشريعية يمهّد لها حالة إقصائية للتيار السلفي.

فإذا كانت الســـلفية في مجتمع نزيه ديمقراطيًا، فإن الأنسب لها هو الاكتفاء ببناء مؤسســـات مدنية قوية، وتحصيل مصالحها الدعوية والدينية والمدنية عبر الضغط السياسي على من يهمه استثمار الأصوات التي تحركها السلفية.

ويرى الباحث أن أحد أهم أسباب استقرار المؤسسات العلمية والدعوية عبر تاريخ الإسلام وعلى الرغم من كثرة التقلبات السياسية والمحن الصليبية هو : استقلال المؤسسات العلمية والدعوية عن المعترك السياسي، وقدرتها على بناء مؤسسات لا تفتقر لدعم الدولة، إلا في أضيق الحدود، كمؤسسة الوقف، وكالمؤسسات التعليمية.

فاستقلالية المؤسسات مع عدم دخول العلماء والدعاة وحملة رسالة النبوة كطرف في الصراع السياسي هو ما ضمن متانة هذه البنى التحتية، رغم الخلل الواقع في مؤسسات الحكم والسلطة.

فالسلفيون في مجتمع ديمقراطي حر يجب أن يقتنعوا بأن غاية ما يؤملونه من الديمقراطية هو استقرار مؤسسات الدعوة المدنية، واتساع مساحة الحريات أمام حملة الرسالة، أما الغرق في المعترك الديمقراطي، وجعله وسيلة لبلوغ الحكم: فقد ثبت بالتجربة أنه طريق عَسِر غير مأمون بالمرة.

وإذا كان السلفيون لا يطلبون من الديمقراطية غير ما ذُكر ، فإنه يكفيهم فيها المشاركة المدنية كجماعة ضغط لها مطالب محدودة ومحسوبة، لا تأمل أكثر من تطوير مؤسساتها والحفاظ على حريتها.

ويتأكد هذا الخيار إذا استدعينا جميع الحجج التي يسوقها مانعو المشاركة السياسية، سواء المنع الشرعي أو المنع الذرائعي المرتكز على فقر أدوات السلفيين السياسية.

وعلى العكس من ذلك إذا كان السلفيون في مجتمع غير نزيه ديمقراطيًا، يسهل فيه في أي وقت ضرب التيار السلفي بصورة قانونية أو غير قانونية، بحيث يستفيد الجميع من نطاق الحريات عداهم، وبحيث تكون سطوة الغرب الخارجية والأقليات الداخلية أعظم من قدرة السلفيين على المواجهة بوضعهم الحالي.

ففي هذه الحالة فإن وجود غطاء قانوني واضح للتحرك السلفي، ووجود قناة ضغط وغُنْم سياسي شرعية يكون مطلبًا أساسيًا للسلفيين.

وبالتالي فمع اعترافنا بالصعوبات التي ذكرها أصحاب القول المانع، فإننا نميل إلى

أن مفسدة هذه الصعوبات، ومخاطر الدخول السياسي للسلفيين، أخف من مفسدة عزلة السلفيين في جيتو ليس لهم فيه حزب سياسي يقدم لهم الغطاء القانوني للدفاع عن أنفسهم تجاه عدوان الدولة أو سطوة الأقليات المالية والإعلامية.

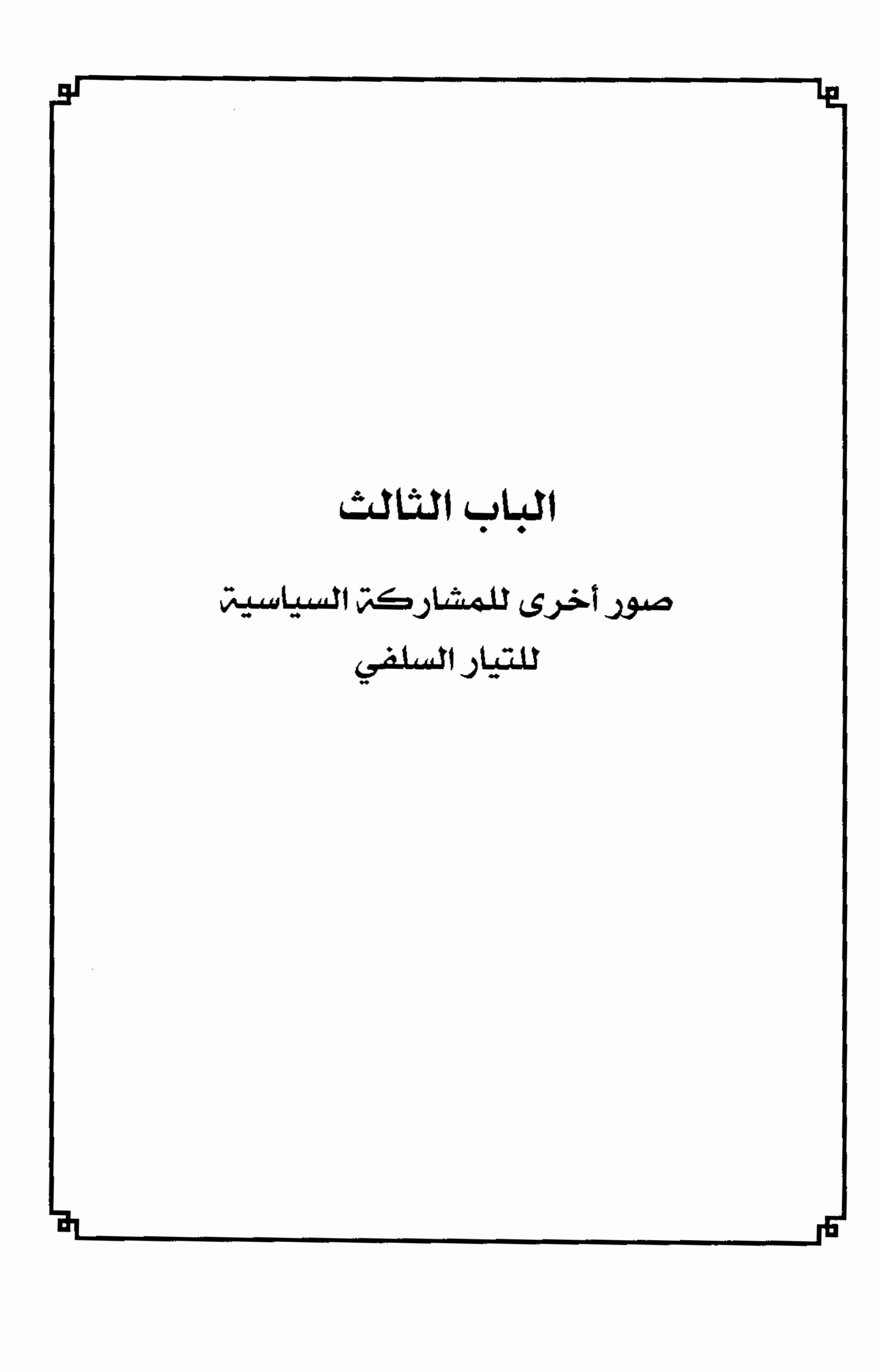
فوجود حزب سياسي للسلفيين يجبر الدولة ومؤسساتها والأقليات وآلياتها على نوع معين من التعامل مع السلفيين تقل فيه مخاطر التحيز نسبيًا، وتضعف فيه إمكانية عزلهم عن المجتمع؛ لصعوبة تجاهل تواجدهم السياسي ورصيدهم الشعبي.

كما أننا لا نميل إلى كفاية جماعات الضغط للنجاة من مخاطر تحيز الدولة ضد السلفيين؛ لأن جماعات الضغط بمعناها السياسي الحرفي ليس لها غطاء قانوني في مصر حتى الآن، ويستعصي فهم دورها وتأثيره على بعض المثقفين فضلاً عن العامة، ثم هي تحتاج لحرفية سياسية وقدرة على المداراة وتوازنات المصالح أكثر بكثير مما تحتاجه الأحزاب، وهذا ما لا يتناسب مع فقر أدوات السلفيين سياسيًا.

نعم : تبقى مخاطر خلط الدعوي بالسياسي، وتبقى مخاطر عجز الآلة الاجتهادية لبعض السلفيين عن التعامل مع توازنات السياسة، وتبقى مخاطر إمكانية القضاء على الحزب عن طريق تصريحات منسوبيه غير المحسوبة، وتبقى وتبقى..

لكن واجبنا هو أن نوضح للسلفيين ما نراه أنسب لهم، وأن نعاونهم بالنقد البناء، والنصح الصادق الأمين.

وفي أزمنة زوال خلافة النبوة لا يمكن الطمع في طريق غير مخوف، ولا الأمل في صواب لا خطأ فيه، أو خير لا شر فيه، أو صلاح لا فساد فيه، وإنما نتقي الله ما استطعنا، والله يتولى الصالحين.



الباب الثالث

صور أخرى للمشاركة السياسية للتيار السلفي

الباب الثالث

صور أخرى للمشاركة السياسية

للتيار السلفي

يتكون الباب الثالث من أربعة فصول، تتناول الأشـــكال الأخرى للمشاركة السياسية للتيارات الســـلفية غير تكويـــن الأحزاب، فجاء الفصـــل الأول متحدثًا عن جماعات الضغط كخيار متاح للتيار الســـلفي، وتحدث فيه الباحث عن مفهوم جماعة الضغط وآلياتها وأشـــكالها، ثم وضع خارطة طريق لكيفية استفادة التيارات السلفية من ذلك الخيار.

ثم جاء الفصل الثاني ليتحدث عن ضرورة تغيير بعض المفاهيم لدى التيار السلفي قبل الدخول في الممارســـة السياسية، تبعه الفصل الثالث والذي أشار إلى أنه ينبغي أن يبدأ التيار الســـلفي بالمشـــاركة الاجتماعية والتغلغل في وســـط الجماهير قبل الدخول في الأحزاب السياســـية، وأشار إلى البدء بالدخول في المحليات والنقابات، والجمعيات الخدمية قبل الدخول في الانتخابات البرلمانية.

ثم كان الفصل الأخير الذي أشـــار إلى عدد من الأطروحات والأفكار، منها الحزب الكامن على ســـبيل المثال، وهو الحزب الذي يســـتكمل شكله الإجرائي دون الدخول مباشـــرة في الصراع السياسي قبل استكمال أدوات فهم الحالة السياسية، كما أشار إلـــى مقترح آخر وهو دخول بعض المنتمين للتيار الســـلفي إلـــى عدد من الأحزاب الموجودة بالفعل لاكتساب الخبرة السياسية بصفة عامة.

والورقة مليئة بالاقتراحات والاجتهادات الجديدة بالنظر والدراسة.

الفصل الأول

السلفيون كجماعة ضغط

أحمد عمرو

مدير وحدة الحركات الإسلامية

بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

(تعرض هـــذه الورقة البحثية لمفهوم وتعريف جماعات الضغط وأنواعها وآلياتها، وتحاول الوقوف على الفروق الأساســية بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية، موضحة كيفية تحوّل التيار الســلفي إلى جماعة ضغط، وأشارت الورقة بشكل واضح إلى المكتسبات التي ستجنيها الحركة السلفية إذا مارست السياسة من بوابة جماعات الضغط وليس الأحزاب السياسية).

الفصل الأول
السلفيون كجماعة ضغط

في محاولة لملامسة الأسس والمقومات التي تقوم عليها جماعات الضغط، تأتي هذه الورقة البحثية لتقف على ماهية تلك الجماعات، وتوضح وظيفتها وحدودها على مستوى الحقل السياسي. وذلك في سعي للوقوف على أفضل الطرق والوسائل التي من خلالها تستطيع التيارات السلفية التأثير في الفعل السياسي.

وبعبارة أخرى، فإن الأسئلة المرجعية التي تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عنها هي كالتالي:

- ما المقصود تحديدًا بالجماعات والقوى الضاغطة؟
- ما الفرق بينها وبين الأحزاب السياسية؟
- ما أنواع وتصنيفات جماعات الضغط؟
- ما الوسائل والآليات التي تعتمدها؟
- كيفية قيام التيارات السلفية بممارسة أدوار جماعات الضغط السياسية؟

أولاً: التعريف والمفهوم :

يمكن الجزم، إلى حد ما، بأنه لا يوجد خلاف كبير حول تعريف مفهوم الجماعات والقوى الضاغطة، فكل التعاريف تقريبًا تُجمِع على اعتبارها مجموعة من جماعات المصالح التي تسعى إلى تحقيق أهداف معينة مرتبطة بمصالح السلطة السياسية، ولا يندرج الوصول إلى السلطة ضمن أهدافها، وقد سُمّيت بجماعات الضغط من منطلق الضغوطات التي تمارسها على السلطات لتحقيق أهدافها.

ومن التعريفات الشهيرة أيضًا لجماعات الضغط «أنها تمثّل مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية، ووجهات النظر السياسية، وهي مؤسسات طوعية».

والغالبية الفعّالة المؤثرة من هذه الجماعات هي تلك التي تتشكل من أفراد لديهم أهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها كالمنظمات غير الحكومية، وتجمُّع

الشـــركات التجارية (شـــركات الضغط) يعـــرف بعضهم جماعـــة الضغط على أنها «أية منظمة تســـعى إلى التأثير على سياســـة الحكومة، بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكـــم»، هذا التعريف يجعل مـــن الممكن أن تكون إحـــدى الجماعات هي الحاكم الفعلي في تسيير السياسات العامة في دولةٍ ما دون أن يعي الجميع ذلك.

أما جان دانيل «فيعرفها على أنها كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياســـات العامـــة علـــى الصعيد السياســـي»، بذلك تكـــون الجماعات الضاغطـــة هي فقط الجماعات التي تعمل على الســـاحة السياسية، وهم يختارون أن يعملوا في السياسة خارج نطاق الأحزاب والحركات السياســـية للفروقات العديدة الموجودة بين الحزب والمنظمة أو المؤسســـة، ابتـــداءً من هيكلية التنظيم وحجمه مـــرورًا بآليات العمل، فانتهاء بالقاعدة الجماهيرية التي يحتاجها الحزب لأجل تحقيق أهدافها.

ويعرفهـــا جيمس برايس: «على أنهـــا إغراء البرلمان للتصويت مع أو ضد مشـــروع قانـــون ما» أما ادكار لاني فيقول: «هم أفراد يعملون في ســـبيل التأثير على قرارات الحكومة».

نفهـــم من هذين التعريفيـــن أن جماعات الضغط تعمل علـــى التأثير على مصدر القرارات التي تتوزع على الســـلطتين التشريعية والتنفيذية الحاكمة في البلاد، والتي تحدد صلاحياتهما من قبل دســـاتيرهما، فيحدد اللوبـــي نقطة تركيزه اعتمادًا على مصدر اتخاذ القرار.

أخيـــرًا نود هنا أن نذكر تعريفًا للبروفســـور موودي يقـــول فيه: «جماعة الضغط هـــي أية جماعة منظّمة تحاول التأثير على السياســـات والقـــرارات الحكومية دون محاولتها السيطرة على المراكز الرســـمية للدولة، وممارسة أساليب القوة الرسمية من خلالها».

وفـي النهاية نسـتطيع أن نقـول: إن تعريف جماعـات الضغط يسـتند على ثلاثة مقومات أساسية:

أنها تعبّر عن جماعة من الأشخاص.

هناك مصالح مشتركة تربط بين هؤلاء الأشخاص بعضهم البعض، بغض النظر عن

ارتباطاتهم الأيديولوجية؛ حيث يحتمل أن تكون مختلفة وقد تكون متجانسة.

أنها لا تستهدف الوصول إلى مراكز السلطة والاستيلاء عليها، وكل ما تستهدفه هو التأثير في قرارات السلطة وسياساتها لتوجهها في اتجاه أو آخر بما ينسجم مع مصالحها.

من أشـــهر جماعات الضغط والمصالح هي جماعة اللوبـــي اليهودي في أمريكا، وجماعـــات الفلاحين، والجماعة الكاثوليكية، وجماعـــة رجال الأعمال والجماعات العمالية.

بقيت نقطة مهمة، يمكن أن تكون جماعة الضغط مسجلة رسميًا تحت هذا المسمى كما يحدث في أمريكا، ويمكن أن تقوم بمهام جماعة الضغط حسب تعريفها السابق، ولكنها مسجلة تحت اسم آخر، كاتحاد عمال مهنيين، أو جمعية حقوق إنسان، أو مركز أبحاث، أو مراكز للتأثير على الرأي العام.

وبناء على ذلك، فإن جمعيات حقوق الإنسان، بحكم مهامها، تشكّل جماعات ضغط من أجل نشـــر الحريات وحقوق الإنسان، ومراكز الأبحاث تمثل هي الأخرى جماعات ضغط، فهي لا تنتج دراساتها عبثًا، وإنما تقوم ببعض هذه الدراسات لجماعات ضغط مســـجلة وجماعات مصالح ضخمة ، كما أنها تقوم ببعض الدراسات لتحقيق أهداف محددة خاصة بمركز الدراسات ذاته.

إذن كل مـــن يضغط ويعمل من أجل التغيير الســـلمي فـــي مجتمعه والمجتمعات الأخرى بدون السعي للسلطة يشكّل جماعة ضغط وفقًا لهذا التوصيف.

تصنيفات جماعات الضغط:

توجد تصانيف كثيرة للجماعات الضاغطة تختلف باختلاف الباحثين، وكأمثلة نورد بعض تلك التصنيفات :

جماعات المصالح وجماعات الأفكار :

- **جماعـات المصالـح:** هي التي تدافع عن مصالح مادية أساسًـــا، مثل : جماعات التجار، وأصحاب الأعمال والنقابات والاتحادات المهنية.
- **جماعة الأفكار :** تسعى إلى فرض أفكار وقيم معينة، سواء أخلاقية أو سياسية، مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان.

- **جماعات الضغط الكلي وجماعات الضغط الجزئي:**

جماعات الضغط الكلي همها الأساسي ممارسة نشاط الضغط على السلطات العامة، وتوجد بصفة أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية (اللوبيات) .

* أما جماعات الضغط الجزئي فيكون الضغط فيها جزءًا من نشاطها العام مثل الاتحادات المهنية.

التصنيف حسب المجالات :

* جماعات الضغط السياسي (lobbies) : هي جماعات ذات مصالح سياسية بحتة تعمل على أن تكون لها علاقات دائمة مع رجال السلطة، وتمارس الضغط بشكل مستمر للحصول على المزيد من الامتيازات مثل اللوبي اليهودي في أمريكا.

* جماعات الضغط شبه السياسية : مثل نقابات العمال والاتحادات المهنية، تستعمل النشاط السياسي كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

* جماعات الضغط الإنسانية مثل الجمعيات الخيرية لا تنشط إلا بقصد الحصول على إعانات مالية وقوانين لصالحها.

* جماعات الضغط ذات الهدف : تدافع عن مبادئ على مستوى محلي أو دولي.

الفرق بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية :

تختلف الجماعات الضاغطة عن الأحزاب في أهدافها ووسائل تكوينها، فهي في أهدافها تسعى لتحقيق مصالح مرتبطة بتكويناتها الاجتماعية والطبقية، فإذا كانت جماعات مصلحة اقتصادية كنقابات العمال، فإنها تدافع عن الأجور ودعم صناديق الاكتتاب بوسائل مختلفة كإضراب عن العمل واحتلال المصانع، بينما تهدف الأحزاب بالأساس إلى الوصول إلى السلطة، وتكون وسائلها في ذلك كسب التأييد الشعبي والنجاح في الانتخابات، واستخدام الوسائل الأجدر للترويج لمبادئها.

والأحزاب السياسية حين تفشل في الانتخابات، تتحول إلى معارضة سياسية، بينما تبقى الجماعات والقوى الضاغطة ساعية لتحقيق مكاسب لأعضائها، سواء نجحت

في ذلك أو فشلت، ولعل الجماعات والقوى الضاغطة هي أكثر نشاطًا من بعض الأحزاب، لاسيما أحزاب الأطر التي لا تنشط إلا في أوقات الانتخابات، وقد تلتقي الجماعات والقوى الضاغطة مع الأحزاب السياسية في التنظيم والعضوية والتمويل، وربما يكون التأثير الضاغط على الحكومات لدى هذه الجماعات أقوى من تأثير الأحزاب إذا كانت مرتبطة مع بعضها، وهناك أحزاب سياسية لها جماعات وقوى ضاغطة متحالفة معها لتحقيق بعض الأهداف المعينة.

وقد تتحول بعض الجماعات والقوى الضاغطة إلى أحزاب سياسية كنقابة التضامن البولندية التي كان لها دور كبير في زعزعة النظام الاشتراكي الماركسي في بولندا قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم تحولت إلى حزب سياسي فاز في أول انتخابات بعد انهيار الحكم السابق، ووصل إلى الحكم.

بالإضافة إلى أن وسائل الجماعات والقوى الضاغطة التي تستخدمها قد لا تكون علنية أو شرعية، بينما الأحزاب تستخدم أساليب معلنة ومشروعة، ومن الناحية التنظيمية، فإن الجماعات الضاغطة قد لا تكون منظمة عكس الأحزاب السياسية التي لها هياكل تنظيمية، ولا تخضع هذه الجماعات للرقابة الشعبية، بينما تخضع الأحزاب السياسية لها.

العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية:

تتخذ جماعات الضغط مواقف متباينة من الأحزاب السياسية، وهذه المواقف تحدد كيفية تأثير جماعات الضغط على السلطات العامة، ويمكن التمييز بين خمسة مواقف تتخذها جماعات الضغط من الأحزاب:

١ـ الحياد حيال الأحزاب المختلفة، ونتيجة لذلك فإن جماعة الضغط تقيم علاقات مباشرة مع رجال السلطة دون وساطة من أي حزب، ولعل أحسن مثال على ذلك هو الاتحاد الوطني للفلاحين في إنجلترا وويلز.

٢ـ أما الموقف الثاني، فهو قريب من الموقف السابق، ويتمثل في مساندة رجال السلطة الذي يقدمون خدمات لجماعة الضغط بغض النظر عن انتمائهم الحزبي أو ميولهم الأيديولوجية، وهذا الموقف التي تتخذه كثير من جماعات الضغط الفرنسية

فـــي أثناء الانتخابات، كما أن هـــذا هو نفس موقف النقابـــات الأمريكية، فهي تتبع أســـلوب مكافأة الأصدقاء ومعاقبة الأعداء، وتكون الانتخابات هي الفرصة المتاحة أمام جماعات الضغط لمنح المكافأة أو توقيع العقوبة.

٣ـ الموقف الثالث يمكـــن أن تتخذه جماعة الضغط، وهو إقامة علاقات مع حزب من الأحزاب، ومناصرة الأحزاب بشـــكل عام، وهذا هـــو الموقف الذي يتخذه اتحاد الصناعات البريطانية؛ إذ يقيم علاقة ثابتة مع حزب المحافظين، بحيث يلتزم الحزب بمســـاندة الاتحاد، كما يتعهد الاتحاد باعتباره أحد جماعات الضغط بتأييد الحزب ومســـاعدته، في مثل هذه الحالات يستجيب الحزب لمطالب جماعة الضغط، وتقدم جماعة الضغط مساهمة مالية تعضد بها الحزب.

٤ـ الموقف الرابع الذي يمكـــن أن تتخذه جماعة الضغط: هو تكوين حزب للدفاع عن مصالحها، وأوضح مثال على هذا الموقف نشأة حزب العمال البريطاني، والحزب الاشتراكي النرويجي، والحزب الاشتراكي السويدي.

٥ـ الموقـــف الأخير هـــو الانضمام التام لحزب قائم، ويتيـــح هذا الموقف للحزب التغلغل في أوساط اقتصادية وصناعية وثقافية مختلفة.

موقع جماعات الضغط من القوى السياسية الأخرى :

يمكن التمييز بين نوعين من القوى السياســـية : القوى السياسية المنظمة، والقوى السياسية المنتشرة بلا تنظيم.

وتندرج جماعات الضغط تحت القوى السياسية المنظمة؛ ذلك أن القوى السياسية المنتشـــرة بلا تنظيم هي التي تُســـتخلص من عقلية الأفراد، دون أن يكون لها قاعدة قانونية محددة، أي دون أن تكون مؤسســـة، والتي غالبًا مـــا يكون تأثيرها محدودًا؛ لأنها ليســـت منظمة، ومـــن ثَم لا يمكنها أن تناضل للوصـــول إلى هدف محدد، أما القوى المنظمة مثل الأحزاب وجماعات الضغط والصحافة، فإنها تملك وسائل يمكن تنسيقها واستخدامها للتأثير وتحقيق الأهداف السياسية.

كما أن هناك علاقات بين القوى السياســـية المنظمة والقوى السياسية المنتشرة، فهذه الأخيرة هي محرك الحياة السياســـية، وتدرك القوى السياسية المنظمة تمامًا

أنها لا تستطيع إحراز نجاح إلا إذا لمست وعي المواطنين واستمالت الرأي العام.

وقد رتّب الفقيه الدستوري الفرنسي جورج بيردو القوى السياسية وحدد مكانة كل منهـــا من مركز النظام، الذي يتمثل في القادة والحكومة، وعلى الحدود الخارجية من مركـــز الجاذبية المجتمع ككل، تليها الجماعات الجزئية، بينما مكانة أقرب من مركز النظام القوى المنظمة، ثم تأتي الطبقة السياســـية، وفي وسط النظام أي في مركز الجاذبية يظهر القادة والحكومة.

وتعتبر جماعات الضغط إحدى القوى السياسية المنظمة، وبذلك فهي ليست بعيدة عن مركز الجاذبية أي أنها تعلب دورًا مهمًا في الحياة السياسية.

آليات جماعات الضغط :

يمكن تحديد أهم الوسائل التي تستخدمها الجماعات والقوى الضاغطة على النحو التالي :

الاتصال بالحكومة :

بقدر ازدياد تدخل الدولة فـــي الحياة الاقتصادية والاجتماعية بقدر ازدياد تدخل الجماعات الضاغطة لديها، وممارسة الضغط عليها ، ومن أشكال هذا الاتصال :

- عن طريق الصداقات والعلاقات الشخصية.
- الإغـــراءات المالية كالحفلات والولائم تكريمًا للحكام والموظفين الكبار، وانتهاز الفرصة لتقديم الهدايا والخدمات.

التأثير في النواب :

المجلس البرلماني هو الميدان الرئيس لنشاط الجماعات الضاغطة؛ لكون القوانين والتشـــريعات تصدر عنه؛ حيث تعمل الجماعات على اســـتصدار قانون لصالحها أو تعديل قانون أو استبعاد قانون معين، بل ربما تضغط لتغيير الدستور نفسه.

– الضغط على النواب قد يكون مباشرة بمطالبة النواب بتنفيذ وعودهم الانتخابية بإرســـال رســـائل إليهم قبل التصويت على قانون معين، قد تتضمـــن التهديد بعدم المساعدة والدعم الانتخابي...

- إرسال ممثلين عن الجماعة للتفاوض مع النواب وإقناعهم.

- حشـد وفود غفيرة من الأشخاص أمام أبوابهم، أو في مقرات عملهم لمطالبتهم بإقرار مطالبها.

- تزويـد النواب بالمعلومـات والمعطيات الوثائقية اللازمة حـول موضوع معين لإقناعهم بمطالبها وبوجهة نظرها.

- تزويدهم بالتقارير التي تُعرض علـى لجان البرلمان للدفاع عن قضاياها مقابل مكافآت..

- تمويل النواب في حملاتهم الانتخابية.

تعبئة الرأي العام :

مختلـف الأنظمة الحاكمة تهمها مسـاندة الرأي العام لهـا ، لذا تلجأ الجماعات الضاغطة إلى استخدام الرأي العام ضد السلطة بتعبئته خدمة لمصالحها.

- تلجأ لتعبئة الرأي العام بكل الوسـائل كإصدار النشرات، وعقد الندوات، وإلقاء المحاضرات، واسـتخدام الفضائيـات، وإصدار الجرائد والمجلات، وكل وسـائل الإعلام. وحث الرأي العام على كتابة الرسـائل والبرقيات إلى السـلطة ، والوزراء ، والنواب .. كوسيلة ضغط.

التهديد :

للتهديد أشـكال متعددة، منها التهديد بسـحب الثقة من أعضاء البرلمان، وعدم تأييد العضو الرافض في المستقبل، وقد يشمل التهديد خلق أزمات مالية واقتصادية للحكومات، كالتحريض على عدم دفع الضرائب، أو التهديد باستخدام القوة المتمثلة بالإضرابات عن العمل.

وباختصار نسـتطيع أن نقول: إن الجماعة الضاغطـة لكي تكون فاعلة، أي تملك القـدرة على تحقيق أهدافها عليهـا أن تملك اقتصادًا فاعلاً، فاسـتمرارية غالبية جماعات الضغط بفاعلية تعتمد على قـوة الجماعة الاقتصادية، كما لا بد أن تتمتع بفتح قنوات اتصاليـة قوية لتعبئة الرأي العام، مثل: القنـوات الفضائية، والصحف والمجلات، وغيرها من الوسائل التي تتيح التأثير في الرأي العام.

حقائق وأرقام :

جماعات الضغط مشـــروعة وقانونية في أمريكا والغرب، وتتفاوت قوتها وتأثيرها من دولة إلى أخرى، ولكنها فاعلة في التأثير على صانع القرار، ســـواء كان ســـلطة تشريعية أو سلطة تنفيذية.

وحســـب تقرير مركز النزاهة العامة في واشـــنطن، فهناك حوالي ٦٥٠٠ شـــركة مســـجلة كشركات ضغط سياســـي في أمريكا، ويعمل أكثر من مائة ألف شخص في وظيفـــة جماعة ضغطLobbyist ، وتوظف أكثر من ١٤ ألف خبير، وتنفق ســـنويًا في حـــدود ملياري دولار في أمريكا وحدها، ووظفت جماعـــات الضغط في أمريكا في الفترة ما بين ١٩٩٨-٢٠٠٤م ما عدده ١٤٥ عضو كونجرس سابق و٣٤ سيناتور سابق، و٤٢ رئيس وكالة فيدرالية ســـابق، وقدمت أكثر مـــن ٢٣٠٠٠ تذكرة طيران لأعضاء الكونجرس والعاملين في مكاتبهم في الفترة من ١ يناير ٢٠٠٠م إلى ٣٠ يونيه ٢٠٠٥م، وأنفقت شركات الأدوية في عام ٢٠٠٦ فقط ١٨٢ مليون دولار على جماعات الضغط من أجل الحفاظ على مصالحها.

وتكسب جماعات الضغط مشروعيتها من تعريفها بأنها إحدى الوسائل السلمية لنقل مطالب المواطنين والشركات إلى السلطة، وإعداد الدراسات بمهارة أعلى في مواضيع محددة، وأنها آلية لملء الفراغ في الفترات ما بين الانتخابات، فهي ليســـت كالأحزاب السياسية تسعى للحكم، وإنما للتأثير عليه بدون تحمل مسئولية الوظيفة العامة.

وهناك رابطة أمريكية لأعضاء جماعات الضغط مثل النقابات المهنية تمامًا. ورغم أن القانون الذي وقّعه الرئيس الأمريكي في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٧م لتقييد الفساد الذي نتج عن بعض ممارســـات جماعات الضغط إلا أنـــه عمليًا أصبحت هذه الجماعات جزءًا أساسيًا من فلسفة الديمقراطية الأمريكية.

كيفية ممارسة السلفيين للعمل السياسي من خلال جماعات الضغط:

الأهداف :

- التأكيد على أهمية الهوية الإسلامية بالنسبة لمصر.
- الســـعي إلى إحلال قوانين الشرعية الإســـلامية موضع التنفيذ، وإزاحة

القوانين الوضعية.

– السعي إلى عدم إصدار قوانين أو تشريعات تخالف الشريعة الإسلامية.

– دعم النواب أو الشخصيات الموجودة في الجهاز التنفيذي بالدولة، والذين لهم توجه أو ميول إسلامية.

آلية العمل :

– إيجاد كوادر متميزة ومدربين متخصصين على درجة عالية من الكفاءة السياسية والشرعية.

– تقديم تقرير لكل عضو من أعضاء المجالس النيابية على أن يكون مزودًا بالبيانات والوثائق الخاصة بالمواضيع التي تُعرض على البرلمان، والتي تعتلي سُلّم الاهتمام لدى التيار السلفي.

– التركيز على الأعضاء المؤثرين، وتعزيز ذلك بالمكالمات الهاتفية والزيارات والتودد إليهم.

– إيجاد قائمة بأسماء الأعضاء المؤيدين للأفكار الإسلامية؛ للعمل على إبرازهم إعلاميًا، أو تكريمهم في المؤتمرات والحفلات الخاصة.

– تقديم نشرات دورية للأعضاء عن كثير من القضايا السياسية، سواء الداخلية منها أو الخارجية بحيث تتمتع بحرفية شديدة، وتكون موضع ثقة الجميع.

تقديم البرامج الجاهزة والتي من أهمها :

– مشروع صياغة القوانين بحيث تكون موافقة للشريعة الإسلامية.

– برنامج الأقليات وكيفية التعامل مع الأقليات غير الإسلامية في المجتمعات المسلمة.

السعي لامتلاك مصادر القوة :

– إيجاد قوة اقتصادية تستطيع دعم المرشحين الموالين لها في الانتخابات.

– إيجاد قنوات اتصالية قوية تحظى بالحرفية والمهنية والمصداقية (قنوات فضائية، مجلات، جرائد).

– العمل على الحصول على قوة تصويتية عالية ونسبة مشاركة قوية.

الخلاصة:

وأخيرًا أرى أن جماعـــات الضغط تحوي عددًا من النقاط الإيجابية المتماهية مع طبيعة ومرتكزات التيارات السلفية، ومن ذلك:

١- تجنب الدخول في المعضلات الشـــرعية والقانونية التي يتطلبها إعلان الحزب، مثل الاعتراف بالدســـتور، وحق المواطنة، والموقف من المرأة، وغيرها من الشروط والمعايير.

٢- تتيح الجماعات الضاغطة قدرًا كبيرًا من المرونة في التعامل مع كافة الأحزاب والمستقلين، ولا تضع التيار في إطار واحد محدد قد يعيق حركته.

٣- تجنبه الدخول في معارك ونقاشـــات مع كافة الأحزاب الأخرى؛ إذ فكرة الحزب الأساسية تقوم على التنافسية.

٤- تجنبـــه محاولات الإجهاض، ففي حالة فوز الحزب الذي يمثل التيار باكتســـاح أو بروزه بقوة، هذا ســـيجلب عليه الأعداء، ومن الممكـــن أن يتعرض لحالة إجهاض سريع، أو تُحاك ضده المؤامرات، كما حدث مع جبهة الإنقاذ في الجزائر والرفاه في تركيا.

٥- تتيح له التركيز على تحقيق الأهداف الكلية بشـــكل أوضح؛ إذ الحزب منوط به كثير من الأهداف الجزئية والإجرائية كتوفير مقومات الحياة للناس العاديين (الملبس والمســـكن والوظيفة...)، بعكس الجماعات الضغط التي يكـــون تركيزها على فكرة محددة تسعى لتحقيقها على أرض الواقع.

الفصل الثاني

التيار السلفي وصعوبة المشاركة السياسية

د. هشام حبلص

باحث شرعي وسياسي

(يغوص هذا الفصل في تاريخ وأدبيات التيار السلفي خاصة تيار المدرسة السلفية السكندرية، ويرى أن عقلية التيار السلفي بثوابتها القديمة غير قادرة على التجاوب مع الظرف السياسي الحالي، وإن كان الكاتب غفل عن قضية منهجية وهي أن التيار السلفي ليس كتلة واحدة، وأن بعض كتل التيار السلفي لديها أدوات وثقافة العمل السياسي).

الفصل الثاني

التيار السلفي وصعوبة المشاركة السياسية

قبل أن ندلف للحديث عن حزب سياسي سلفي، أو مشاركة التيار السلفي في الحياة السياسية يحسن بنا ابتداءً أن نعرّف الحزب السياسي تعريفًا سريعًا مختصرًا.

الحزب السياسي هو جماعة لها معتقد مشترك، تم ترجمة هذا المعتقد إلى أيديولوجية وبرنامج عمل قابل للتنفيذ، ويهدف إلى الوصول إلى السلطة، والحزب هو أحد القطاعات الأربعة المكونة لفضاء الدولة، وهي:

- الحكومة بسلطاتها الثلاث.
- الأحزاب.
- جماعات المصالح (النقابات).
- المجتمع المدني.

والأحزاب تتميز بالآتي:

- لها هيكل هيراركي، ويتكون من النخبة السياسية (اللجان والأمانات)، والمنتسبين والمحبذين والقاعدة الجماهيرية.
- لها برنامج سياسي عقدي له ضوابط، ولا يتعدى حدود الدستور والقوانين المنظمة للبلاد.
- إن كان الحزب في الحكم فهو يمثل القطاع الحكومي من قطاعات الدولة، وإن كان في المعارضة فهو يمثّل الرقيب والمحاسب للحكومة وأعمالها، ويراعي سلامة تصرفات القطاع الحكومي الدستورية القانونية.
- الحزب هو الحاضنة الأساسية للتنشئة السياسية في المجتمعات الحرة الديمقراطية، والداعم للثقافة السياسية في المجتمع.
- وأما القطاعات الأخرى فلها أدوار مساعدة أو مناهضة للحزب، ولكنها تثري البيئة السياسية في الدول الحرة.

تتكون الأحزاب من:

١- **برنامج حزبي** يلبي متطلبات الشـــعب، ويحقق المصالح القومية والحيوية للبلد، ويتميـــز عن غيره من الأحزاب، ولا بد أن يملك الحـــزب آليات وقدرات تحقيق هذا البرنامج، وقبل ذلك آليات التعريف والإقناع بهذا البرنامج.

٢- **ويتكون الحزب من** (نخبة سياسية، نخبة ثقافية، نخبة مجتمعية، خبراء ومفكرين)، قاعـــدة منتمية إلى الحزب على مســـتوى الجمهورية؛ تتميز بالتنوع في التخصصات، والعرق والدين والجنس والســـن، وقادرة على صنع قاعدة جماهيرية واسعة، ومتنوعة أيضًا في الاندماج والتواصل مع الجماهير، والقدرة على التواصل والتعامل مع جماهير الناخبين والأحزاب الأخرى.

٣- **التمويل**: ومن مميزات التمويل الجيد أن يكون تمويلاً صغيرًا من قاعدة واســـعة حتى لا تؤثر في سياســـات وقـــرارات الحزب « تضمن له الاســـتقلالية في القرار»، أما تمويل رجال الأعمال والأغنيـــاء فلا ينفك عن التأثير على القرارات لصالح كبار الممولين.

٤- **أصول الحزب** من المقرات وأثاثات وتجهيزات.

٥- **آلة إعلامية** (صحيفة، وقناة فضائية) قادرة على عرض برنامج الحزب، والتعبئة لصالح الحزب.

٦- **مراكز بحوث** أو القدرة على الاستعانة بالمراكز البحثية.

الضوابط الشرعية للعمل السياسي من وجهة نظر السلفيين:

لكي نســـتطيع تكوين تصور عن الضوابط الشرعية للعمل السياسي من وجهة نظر السلفيين لا بد لنا من الاطلاع على آرائهم، وقد أصدرت الدعوة السلفية بالإسكندرية مجلـــة لم تســـتمر طويلاً ، وهي مجلة (صوت الدعوة)، وفـــي العدد الثالث الذي تم إصدارة في شـــهر شـــوال من العام ١٤١٣هـ، ويلاحظ أن ترويسة المجلة ليس عليها التاريخ الميلادي.

وكان ملف العدد عن « السلفية ومناهج التغيير »، **ويمكن أن نلخص رأيهم في الآتي:**

أولاً : تصور السلفيين عن ماهية العمل السياسي :

- التشريع حق خالص من حقوق الله عز وجل.

- القوانين الوضعية مخالفة للشريعة الإسلامية، وكل ما يخالف الشريعة فهو باطل.

- الحكم بغير ما أنزل الله سبب يوجب غضب الله ومقته وعقابه.

- النظام قسمان : إداري، وشرعي، أما الإداري فهذا لا مانع منه، ولا مخالفة فيه إذا كان لا يخالف الشرع، وأما الشرعي المخالف لتشريع خالق السموات والأرض فتحكيمه لا يجوز.

- فارق أساسي وكبير بين الحكم الإسلامي والحكم العلماني الديمقراطي.

- الشورى في الإسلام تختلف عن الشورى في النظام الديمقراطي، «في الإسلام يُستشار الصالحون القائمون على حدود الله، المتقون له. وأين هذا من استشارة المحاربين لدين الله ممن يشرّع مع الله في النظام الديمقراطي ؟!!

- لا يجوز شرعًا عرض الشريعة على الأفراد ليقولوا أتطبق أم لا تطبق.

- المجالس التشريعية التي تسن قوانين مخالفة للشرع، هي مجالس كفرية.

- الأحزاب السياسية التي تقوم على مبادئ العلمانية والديمقراطية والاشتراكية، وغيرها من المبادئ التي تخالف أصل الإيمان والإسلام من: فصل الدين عن الدولة وأنظمة المجتمع، والمساواة بين الملل كلها، واحترام الكفر والردة وقبولها، وكل ما كان من العصبية الجاهلية والولاء للكافرين والمنافقين مما يستوجب على كل مسلم رده، وهجره، والتبرؤ منه.

- العبودية لله وحده، والبراءة من عبادة الطاغوت والتحاكم إليه من مقتضى شهادة « لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله».

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة عظيمة.

ثانيًا : وأما عن حكم دخول هذه المجالس والمشاركة فيها ؛ فإن الحكم يختلف باختلاف الداخل المشارك (وهو ما يخصنا):

الداخل والمشارك في المجالس النيابية والتشريعية بغرض تطبيق شرع الله، وبشرط

إعلان البراءة من الأصل الذي قامت عليه المجالس من التشريع لغير الله، فهذا من المسائل الاجتهادية المعاصرة وهو مختلف فيه بين العلماء المعاصرين على قولين:

القول الأول: أن المشاركة في ذلك بغرض تطبيق الشرع طاعةٌ إذا كانت المصلحة في ذلك.

القول الثاني: أن المشاركة في ذلك لا تجوز، وهذه المشاركة من باب الذنوب والمعاصي وليست من باب الكفر والردة؛ لأن المشارك حقّق البراءة اعتقادًا ولم يطبقها عملاً.

موقف السلفيين:

«ترى الدعوة السلفية عدم المشاركة في هذه المجالس المسماة بالتشريعية، سواء بالترشح أو الانتخاب أو المساعدة لأي من الاتجاهات المشاركة فيها؛ وذلك لغلبة الظن بحصول مفاسد أكبر بناء على الممارسات السابقة، وإن كنا نقر بأن الخلاف بين أهل العلم في هذه المسألة خلاف معتبر». (مجلة صوت الدعوة، العدد الثالث ١٤١٢هـ).

وبناء على هذه المقدمة يمكننا أن نستنتج الضوابط الشرعية للعمل السياسي من وجهة نظر السلفيين؛ لقد سرد السلفيون المخالفات التي في البرلمانات المعاصرة، وقارنوها بالأسس الشرعية، ثم جعلوا موقف الدعوة عدم المشاركة وعدم مساعدة من يشارك، ومن ذلك يمكننا أن نستنتج أن الدعوة السلفية، خاصة مدرسة الإسكندرية، ترى أنه ما لم تتوافر الضمانات الشرعية الإسلامية في العمل السياسي، فلن تعمل فيه، وما لم تضمن أن يحدث تغيير إلى الإسلام قبل ممارستها للعمل السياسي، فلن تعمل.

ونسيت الدعوة السلفية وظيفتها الأساسية، وهي التغيير إلى الإسلام.

موقف السلفيين من العملية السياسية المعاصرة:

يرى السلفيون - إلى وقت قريب - أن العمل السياسي هو نفاق سياسي، لذلك نحن نشتغل بالسياسة الشرعية (من كلام الدكتور ياسر برهامي)، في حين لم يذكروا

ماهية السياسة الشرعية!!

وقد أوردت الشروق في عدد ٥ مارس ٢٠١١م عن الشيخ أحمد فريد أن من أسباب عدم المشاركة في المظاهرات أن بها اختلاطًا، وكان الصليب يُرفع بجوار المصحف، فضلاً عن أن الديمقراطية حرام.

وقــد صرّح العديد من قادة التيار الســلفي أن لديهم ثوابت لا يمكن التنازل عنها، وهذه الثوابت لا يمكن أن تسمح لهم بالعمل الحزبي بالشروط الدستورية.

والحاصل أن اســتقراء أقوال الســلفيين في الضوابط الشرعية للعمل السياسي تتراوح بين النظرة السطحية والتعميم، والنظرة المثالية، وسرد المخالفات الشرعية في المجالس النيابية المعاصرة، وأنها نفاق سياسي لا يمكنهم المشاركة فيه.

تصور السلفيين للممارسة السياسية العملية:

والذي نراه أن البيئة السياسية بها العديد من المخالفات منها (الاختلاط – الكفر – الاستجوابات البرلمانية العلمانية والمدنية، والتخلف عن صلاة الجماعة، والنفاق السياســي، وغلبة الطمع والمصالح الشخصية، الرشاوى والانتهازية داخل المجالس النيابية)، وأن بيئةً بهذه المواصفات لا تحتملها الشــخصية السلفية، والتي تحمل بين جنباتها المثالية غير الواقعية؛ وبالتالي تتجه نحو الانعزال في المساجد للحفاظ على مثاليتها، في حين تمارس مظاهر إسلامية عديدة تتناقض مع كون الواقع الحالي واقع استضعاف لها وليس واقع تمكين، وتستخدم خطابًا تراثي المفردات، ومضمونًا يحمل ســمات الجمود والتقليد؛ وهو ما يدعم العزلة والانعزال عن الواقع المعاصر، وعدم إمكانية التواصل من خلاله.

وأما التواصل الإعلامي فهو للمجموعات الســلفية المنتمية للتيار الســلفي، أما التواصل الإعلامي الذي يســتهدف المجتمع الواسع فهو غير وارد، وهذا ما يتناقض مع مقتضيات العمل الحزبي والإعلام الحزبي.

ملاحظاتنا حول خصائص الحزب السلفي:

إذا كان هــذا الحزب حزبًا دينيًــا قائمًا على ثوابت لا تعترف بالعمل السياســي

المعاصر، فهذا ما سـيؤدي إلى سرعة وسـهولة حل الحزب لمخالفته لأسس الدولة المدنية والمواطنة (ولنا في تجربة أربكان التركية خير مثال) ، وذلك يؤول بالسلفيين إلى مزيد من العزلة والتهميش.

قدرة السلفيين على تكوين حزب:

فيما قبل ٢٥ يناير: كان يمكننا القول: إن السلفيين غير قادرين على تأسيس حزب؛ وذلك لأنهم يفتقدون المتطلبات الأساسية للحزب، **والتي منها** :

- عدم وجود نخبة سياسـية أو ثقافية تلائم المجتمـع المعاصر ومتغيراته على الصعيد العلماني أو حتى الإسلامي.
- ضعف واضمحلال السياسـة الثقافية؛ وذلك لأسباب عدة، مثل الواقع الرافض للسياسـة، وعدم وعي السـلفيين بأهمية التثقيف والتعليم السياسي، ومنها الواقع السياسي العام في مصر قبل ٢٥ يناير.
- انعـدام التمويل؛ حيث إن الدعوة السـلفية لا تملك مـوارد للإنفاق على العمل الإسلامي، وإن كانت تقوم بتوزيع أموال الزكوات وغيرها على الفقراء.
- العزلة والانعزال نتيجة للثقافة السـلفية العامة التي ترفض المشاركة السياسية بصورتها العلمانية.
- عدم وجود التنظيم، بل إن ثقافة السلفيين تضاد التنظيم.

العمل السلفي بعد ٢٥ يناير:

لـم يكن لدى السـلفيين أي تصور للعمل الحزبي قبل ٢٥ ينايـر، بل كان موقفهم الرافض للمشاركة في العملية السياسية كما أوضحنا، واستقر الأمر على ذلك إلى ما بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير.

واليوم أصبحت المشـاركة السياسية موضع بحث وتشاور (وهو ما ورد في البيان بعنوان: نعم للتعديلات الدستورية) حيث جاء في البيان « .. وأما بالنسبة إلى باقي أوجه المشاركة السياسية فلا تزال مطروحة للبحث والمشاورة بين أهل العلم والدعاة».

والشـاهد أن أحداث ٢٥ يناير قد زلزلت السلفيين، وأفقدتهم توازنهم، فضلاً عما

أثارته من انتقادات شـــديد لدى القاعدة الســـلفية، وهو ما دعا مشايخ الدعوة إلى مراجعـــة مواقفهم، ولكـــن نتائج المراجعة مازالت مضطربـــة وغير واضحة، فالأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يمكننا أن نستطلع الرؤية السلفية الجديدة.

وأما من بادر إلى القول بالمشـــاركة السياسية «مثل الشيخ محمد يسري، والشيخ محمد عبد المقصود، وكثير من الســـلفية الجهادية، والجماعة الإســـلامية» فهؤلاء لديهـــم تصور بالعمل من خلال أحـــزاب متعددة ولها برامج تتراوح بين الوســـطية، واليمين واليســـار الديني في إطار الدستور، بشروط الدولة المدنية، وهذا ما صرح به الكثير منهم.

وكما يبدو ظاهرًا أن ســـقف الترخص لدى الســـلفيين أصبح أعلى مما سبق، وأن التنازل عما كان يُعتبر ثوابت في الفكر الســـلفي أصبح مقبولاً أو على الأقل مطروحًا للمناقشة، وأن القبول بالديمقراطية أعلى من التيار السلفي العلمي.

الفصل الثالث

المشاركة الاجتماعية...قبل الممارسة السياسية

هشام مصطفى

مؤسس حزب الإصلاح والنهضة

(أصّل الكاتب في هذا الفصل إلى رؤية عامة للتيار السلفي، تتمثل في ثلاث دوائر: دائرة العمل الدعوي التبليغي، ودائرة العمل الاجتماعي، وأخيرًا دائرة العمل السياسي. وأشـــار إلى أنه لا يمكن الانتقال مباشـــرة للعمل السياسي دون الولوج أولاً إلى حقل العمل الاجتماعي الذي سيوفر أرضية مناسبة للعمل السياسي، واحتكاكًا مباشرًا مع الجماهير، وهي العملية الضرورية التي لا بد أن تسبق العمل السياسي).

الفصل الثالث

المشاركة الاجتماعية.. قبل الممارسة السياسية

أول شـــيء أريد أن أؤكد عليه أن واقع الحياة الذي يتكون في مصر الآن في غاية الخطورة، فلم يمر على مصر قبل ذلك، منذ أيام الحملة الفرنســية وحتى الآن حالة بمثل تلك الخطورة.

فمنذ دخول العلمانية مصر زمن رفاعة الطهطاوي وبعد رجوعه من فرنسا، وحتى الآن، فالدولـــة المصرية تعتبر دولة علمدينية، يتأرجـــح الميزان فيها ما بين الفكرة الإسلامية تارة، وتارة لتأثير العلمانيين على الواقع، وأنا أتصور أننا في الواقع الحالي بعد الثورة ندشن لعقد اجتماعي جديد يترسم بشكل معين.

فالناس في الاســتفتاء الفائت اســتفتوا على الهوية، فاختاروا الإسلام الذي هو من الممكن أن يفهمه البعض ـ خطأ ـ أنه دعم للحركات الإســلامية الموجودة بشكل مباشر، وكذلك دعم كل ممارساتها وكافة الأشكال الدعوية وغير الدعوية التي تقدمها للمجتمع.

وأنـــا أرى –وتلك وجهـــة نظري– أن هذا فيه قدر من التجـــاوز للحقيقة، فالناس اســتفتت على الإسلام، والحركات الإسلامية كان لها دور كبير في حشد الناس على قضية واضحة ومحددة، ولكن لم تحشـــد الجماهير على خيارات الحركة الإسلامية، ولكن حُشدت الناس على أصل الإسلام ككل.

عندما نريد أن نتكلم على الواقع السلفي في ظل الواقع الموجود الآن، فسنتحدث عن مجموعة من الأمور.

أولاً: السلفية وأعني بها الفكر أو المنهج.

وأرى أنها تتمثل في شــيئين: أصول الاعتقاد وأصول النظر والاســتدلال، وتعتبر هذه ثوابت السلفية عمومًا.

ثانيًا: النقطة الأخرى، الممارسات والاختيارات الفقهية للتيار السلفي.

وهذا يسمى خيارات المدرسة السلفية، سواء الموجودة في السعودية، أو في مصر، أو الموجودة في العالم الإسلامي ككل، وهذه خيارات فقهية تبناها السلفيون.

والذي أراه أن الفقه الإسلامي أوسع منها، لكن الصورة الموجودة والتي يمكن أن تمثل خطورة، أن هناك من يحاول أن يلحق تلك الخيارات - والتي استقرت فترات طويلة في أذهان الناس، والتي تعطي الشكل السلفي نمطًا محددًا - بقضية الثوابت.

ثالثًا: النقطة الثالثة الخيارات العملية للتعامل مع الواقع.

فهناك قضية مهمة جدًا، وهي قضية الممارسات العملية لقضية الخيارات السلفية، كون السلفية تبنت مدرسة معينة فيما يتعلق بتوصيف الواقع، وكيفية التغيير، بناء على رؤية الواقع خلال مرحلة معينة، فأدى ذلك إلى مجموعة من الممارسات ومجموعة من الخيارات العملية للتعامل مع الواقع.

فلا بد من تفكيك هذه الأمور الثلاثة. ولا بد من معرفة في أي مساحة نتحدث، هل نتحدث عن المنهج السلفي الذي هو أصول الاعتقاد وأصول النظر والاستدلال؟ أم نتحدث في الخيارات الفقهية السلفية؟ أم نتحدث في الممارسات العملية؛ وهي رؤية السلفيين للتغيير الواقع للصورة الإسلامية بشكل معين؟ هذه الصورة ستعطيك أن الواقع السابق قبل الثورة كان يتمحور في رؤية معينة من خلال التكوينات الثلاثة.

هذه الرؤية كونت رؤية تربوية معينة، وكنا نركز فيها على شكل ثوابت، كنا نركز فيها على شكل من المفاصلة مع الأنظمة، وتكون من خلال ذلك نظرة معينة للواقع، نظرة معينة للسياسة، ونظرة معينة للإعلام، وكثير من مناحي الحياة كانت مرتبطة بشكل أساسي بالصورة التي ترتبط لتعريفك بالثلاثة أشياء التي قلناها قبل ذلك.

الصورة النفسية التي كانت موجودة، وأنت تركز على قضية الثوابت، هي قضية المفاصلة، فقد تكوّن لدينا صورة ذهنية تتمحور حول ركيزة أنه لا يوجد التقاء مع الجاهلية في منتصف الطريق، وأن القضية قضية تركيز لا تكاثر ، وأنه ليس لدينا مشكلة في العدد والانتشار.

الآن نحن نطرح طرحًا جديدًا بدون أن نحل تلك الإشـــكاليات سالفة الذكر، ونريد أن نتجاوز تلك المعضلات، وكأن هذه صورة أوتوماتيكية، فكيف لنا أن نتجاوز ميراث ثلاثين سنة أو ميراث أربعين سنة ، نريد أن نتجاوز أو نقفز على هذه الصورة بصورة مباشرة!!

هـــذا الكلام قد يؤدي إلى كثير من المشـــاكل والاضطرابات، فلا بد من حل لتلك الإشـــكاليات أولاً قبل الحديث عن كيفية الدخول في السياســـة، ومعرفة المسارات الصحيحة لتلك المشاركة.

فلو قررنا أن نتقدم لكي ندخل في الممارســة السياســية بشكل مباشر، فلا بد أن نفصل بين ثلاث دوائر؛ كل دائرة تحتاج إلى شكل من التطور:

١ـ فلـــو تحدثنا عن الإطار الدعوي، وإطار تبليغ الإســـلام الصحيح لعموم الناس، فهذا لن يسعني فيه أن أدخل في المناورات السياسية؛ لأن هذا سيكون تغييرًا للدين أو كتمًا للحق، أو تغييرًا للأصول التي تعلمناها، فهذا إطار نتحرك فيه.

٢ـ وعندمـــا نتحرك في الوضع الاجتماعي، هل نتحرك فيه بالمفهوم الإســـلامي العام عبر الخيارات الفقهية الواســـعة، ونوجّه الناس إلى القضايا الإسلامية الكبرى؟ أم نتشعب بهم في طرق وعلامات كثيرة من فصلات ونقاط ؟!!

لا بد للحركات الإســـلامية وهي تتحرك في جانب التنمية في الاقتصاد أن تهدف مـــن وراء ذلك إلى تأصيل أن التنمية المجتمعية لا تتم إلا من خلال تطبيق الشـــرع بصورة حقيقية، وتُري الناس أنهم على العكس مما يُشاع عنهم فهم غير متشددين، بل هم يقدمون الإســـلام بصورة صحيحة، وهم أكثر الناس الذين يستطيعون أن يخدموا الناس في جانب الإطار الاجتماعي.

٣ـ إذا دخلت في الإطار السياســـي، لا بد أن أحل كل الإشكاليات التي تحدثت عنها قبل ذلك؛ لأن الإطار السياسي هذا واقع اشتباك، والدخول فيه له تبعاته، هذا وتصوري أن كثيرًا من الإسلاميين أو الذين مارسوا الحركة الإسلامية لا يستطيعون الدخول فيه؛ لأن هنـــاك فرقًا كبيرًا جدًا بين أحكام الأفراد التي نقرؤها في كتب الأفراد في وجهة نظري، وأحكام الأمم والجماعات التي قررها العلماء قبل ذلك في قضايا تفصيلية.

لا بد من اكتشـــاف تاريخنـــا، لنعرف كيف تصرف العلماء فـــي عدد من القضايا

السياســية التاريخية، على ســبيل المثال: عندما دخل التتار بلاد المسلمين، ما هي الأحلاف التي تمت؟ هل كان يسع المسلمين وقتها أن يتحالفوا مع الصليبيين؟ هل من الممكن أن يسع المسلمين في وقت من الأوقات أن يتحالفوا مع صنف من الصليبيين أو عدو ضد عدو آخر، كل ذلك بحسب طبيعة وتركيبة الدولة.

مثــال آخر نقول: جهاد نور الدين محمود لتوحيد الدولة الإســلامية كان فيه نوع من أنواع الاجتهاد الفقهي بشكل معين، فجهاد نور الدين محمود لتوحيد الدولة شهد قتال مسلمين ضد مسلمين.

فــلا بد أن يكون لدينا تصورات عن شــكل التعامل مع الأقليــات الموجودة، مثل الطائفة الشــيعية على ســبيل المثال، والتي لها امتدادات خارجية، ويمكنها التأثير على الواقع داخليًا وخارجيًا.

وهنا يثور ســؤال إلى أيّ مدى يمكننا تقبل قضية إدخال الطوائف التي لها امتداد خارجي في الدولة مع اعتبار عامل الأمر الشرعي في كافة الخيارات؟

هنــاك أوضاع لا يمكن قراءتها إلا بعد أن نرى كيــف نزلت في الواقع التاريخي، وكيــف تعامل معها العلماء في ذلــك الوقت، وما النتيجة التي توصلوا إليه من خلال تطبيق مبدأ السياسة الشرعية.

وأخيرًا أرى أن الشــريعة مبناها على مقاصد ومآلات وتوازن المصالح والمفاسد، ومعظم الذين يمارســون العمل لا يفهمون هذا الأمر بشــكل كامل. كما فعل صلاح الدين عندما أعطى ريتشــارد جزءًا من أرض المسلمين كي لا يدخل بيت المقدس مــرة ثانية، هذا الفعل في ســياقه التاريخي كان به قدر كبير من الذكاء السياســي كبير.

مقصدي أن التيار السلفي لا يستطيع أن يدخل في السياسة قبل أن يقوم بحلحلة تلــك القضايا. وأقول من وجهة نظري: إن الســلفيين مؤهلون للعمل في المســاحة الأولى وبقوة في العمل الدعوي.

أما العمل السياســي فلــه مقوّمات؛ فمن الممكن مــن الآن أن أنتقل للدخول في العمل الاجتماعي، وهو الممهّد للعمل السياسي، وسيكون أقرب للمساحة الأولى؛ لأنه

بالنسبة لك أيها السلفي من الممكن أن توجد في الأماكن التي تقدم فيها خدمات للناس، وهو عمل أقرب للمحليات منها للبرلمانات، وعند التعادن والاحتكاك المباشر مع الناس ستكتسب أرضًا جديدة، وسيكون لك شكل معيّن، هذه المساحة أو الأرض الجديدة ستكون بعد ذلك درعًا يحميك من السهام التي يمكن أن توجه لك من أماكن أخرى.

من وجهة نظري من أراد أن يدخل في المساحة السياسية سيدخل أولاً في المساحات التي بها احتكاك أقرب للعمل الاجتماعي.

ورؤيتي للمشاركة السياسية: أن تكون هناك مشاركة محدودة ليست باسم الأحزاب السلفية، أنا ضد إنشاء ما يسمى بالأحزاب «السلفية»، أنا أرى أنها ليس لها مبرر؛ لأن جميع المطالب الإسلامية واضحة، فهي لا تحتاج إلى مزيد من التفاصيل، قد يكون هناك تفاصيل دقيقة في الواقع تتعلق بإطار الدعوة أو تتعلق بالجزء الاجتماعي يظهر فيها الفارق بين السلفي وغيره، وهذا مهم، وأنه من حق السلفيين أن يعبّروا عن أنفسهم بالواقع العملي، وعن أفكارهم بشكل صحيح، وأن ما يدينون به لله عز وجل يطبقوه في أرض الواقع.

لكن أرى أن الإطار السياسي عمومًا، عبر التاريخ الإسلامي، هو إطار واسع وفضفاض يسع السلفي وغير السلفي، لو فرضنا أنك في سدة حكم بهذه السياسة، فأنت ستتعامل مع أقليات من الشيعة ومع صوفية لهم شكل معين، ومع أقباط، ويحكمك في التعامل معهم المصلحة والسياسة الشرعية، بل في بعض الأحيان يمكن أن تلين لهم، بل يمكن أن تعطيهم بعض الصلاحيات المبنية على منطلق سياسي - ليس من المنطلق الشرعي فقط - ؛ لأنه قد يكون هناك وقت من الأوقات يوجد قلق وقلاقل من الأقباط بشكل معين لارتباطهم بالخارج، فقد تكون من المصلحة والسياسة الشرعية أن تهادنهم قليلاً.

طبعًا الأمر يختلف لو أننا قسنا الأمور بأيام الخلافة الراشدة، فأنا هنا سأتعامل معهم بوضع معين كي لا تحدث مشاكل كبيرة بالنسبة لنا. هذه خلاصة الكلام.

الفصل الرابع

العمل السياسي للتيار السلفي

دكتور هشام عقدة

من علماء ومشايخ التيار السلفي

(يفصل الكاتب في تلك الورقة عددًا من الخيارات الجديدة أمام التيار السلفي للمشاركة السياسية؛ منها مشاركة عناصر منه في الأحزاب الأخرى التي تتسق مع طرحه أو قريبًا منه، كما اقترح ما اصطلح على تسميته الحزب الكامن، والذي لا يطمح للدخول في معترك السياسة في الوقت الحالي، بل هو عبارة عن حجز مقعد لحين التمرس على قواعد اللعبة السياسية، وأشار إلى أنه يجب في حال تكوين أحزاب سلفية أن توسع دائرة المشاركة داخلها، وألا تقتصر على أعضائها المنتسبين إليها فقط).

الفصل الرابع

العمل السياسي للتيار السلفي

يظهر لي من خلال استعراض الخيارات المتاحة للمشاركة السلفية في الحياة السياسية ما يلي:

لا ينبغي حصر الخيارات المتاحة أمام التيار السلفي في القريب العاجل في المشاركة بتكوين حزب أو عدم المشاركة في الحياة السياسية، فهنالك صورة مناسبة لوضع ذلك التيار تتمثل في مشاركة العناصر الناضجة فيه سياسيًا والمتهيئة لهذا النوع من العمل في أحزاب ملائمة دون اشتراط وجود حزب خاص بالسلفيين، وعلى أن يكون المشاركون في مواقع مؤثرة أو في اللجنة التنفيذية العليا، بل وفي المكتب السياسي إن أتيح لهم ذلك، فوجودهم إلى جانب غيرهم دون أن ينفردوا تتحقق به مصالح وإيجابيات، ويزول به قصور وسلبيات.

إن وجود بعض السلفيين في عدد من الأحزاب أمر مكمل لدورهم كجماعة ضغط، وجزء من الفترة الانتقالية حتى يتطور الاتجاه السلفي سياسيًا؛ إذ لا يُتصور جدوى فترة انتقالية دون شيء من المشاركة الميدانية، بل لا جديد في ذلك، فقد شبعنا تهيؤًا بالدراسة والكتابة والرصد فحسب!

في حالة اعتماد هذا التصور الذي أطرحه، فلا بأس من حزب كامن إلى جانبه (كالذي يسمونه كرتونيًا) يدخره السلفيون لأوقات حاجتهم قبل أن تفوت الفرصة، ودون ضجة إعلامية أو وجود محسوس، ولا تعجبوا من ذلك فحزب الأحرار لا يزال موجودًا ومحتفظًا بوضعه القانوني!

من المتوقع إصرار قطاعات من السلفيين على تكوين أحزاب لهم، وفي هذه الحالة فلا بد من خطين متوازيين من أجل ترشيد هذه الأحزاب وتقليل سلبياتها:

أولاً: الدفع ببعض العناصر الناضجة إلى داخل هذه الأحزاب ولو بأعداد قليلة على أن يكون لهم أدوار أو مواقع مؤثرة.

ثانيًا: قيام فريق أو مكتب للتنسيق بين هذه الأحزاب من جهة، وبينها وبين الأحزاب التـــي يتوقع أن تكـــون أكبر وأكثر تآلفًا مع الحياة السياســـية من جهة أخرى كحزب الإخوان المسلمين على سبيل المثال.

وهذان الخطـــان بدأ وجودهما بالفعل قبل أن تنفرج الزاوية إذا ما امتد الضلعان، بالإضافة إلى الإلحاح في النصيحة للماضين في تكوين هذه الأحزاب (الســـلفية) أن يوسّـــعوا دائرة اختيار أفراد مكتبهم ولجانهم دون الانحصار في مجموعتهم الخاصة حتى يعوّضوا ســـلبية نقص الخبرات بالنســـبة للمجموعة المعينة، بل إن تسنى لهم التركيز والاجتماع في حزب واحد للتيار السلفي لكان أولى لضمان جمع عناصر قوية لاسيما وهم في أول تجربة لخوض مشاركة فعّالة في الحياة السياسية.



الخاتمة

وبعدُ، فإذا كنا قد استعرضنا في الأبواب السابقة آراء العلماء والدعاة والباحثين حول طبيعة وشكل الممارسة السياسية للتيارات السلفية في المرحلة المقبلة، والتي شهدت كثيرًا من التنوع والاختلاف في وجهات النظر حول قضية المشاركة السياسية، إلا أنه يمكننا أن نوجز عددًا من التوصيات... منها:

الأمر الأول: أنه لا بد للتيار السلفي من خوض غمار العمل السياسي؛ للحصول على الخبرة السياسية المناسبة، وإعداد الكوادر التي تصلح لهذا العمل. فالعمل السياسي أصبح ضرورة ملحة في هذا الوقت؛ بصرف النظر عن شكل وطريقة تلك المشاركة السياسية. إلا أنه يمكننا أن نوجز عددًا من التوصيات «أجمع عليها معظم المشاركين في تلك الحوارات والندوات والمقالات» منها :

النقطة الثانية: أن قضية العمل على تثبيت دولة القانون والمؤسسات، والعمل على فتح آفاق الحرية السياسية من القضايا المحورية المهمة في تلك المرحلة، والتي يجب أن يتبناها التيار السلفي بشكل واضح؛ باعتبارها مقدمة وتمهيدًا لتطبيق التصور الإسلامي للنظام السياسي الذي يطرح الشريعة الإسلامية شكلاً وموضوعًا وروحًا في الأفق السياسي المحدد للدولة.

الأمر الثالث: أنه ينبغي على التيار السلفي أن يؤسّس لخطاب إعلامي سياسي واضح يعبّر عن أهدافه دون اصطدام لمسايرة المرحلة التي تمر بها الساحة الداخلية المليئة بالمتربصين.

الأمر الرابع: أن المرحلة الجديدة هي مرحلة تأسيس لنظام جديد، ويجري الآن إنشاء قواعد اللعبة السياسية، ولا بد للإسلاميين من المشاركة في وضع هذه القواعد، وعدم ترك الساحة للعلمانيين والليبراليين ليحددوا هم قواعد اللعبة وحدهم.

الأمر الخامس: أنه يمكن تجنب مزالق العمل السياسي بتحديد تلك المزالق، ثم العمل على إيجاد حلول علمية وعملية لها. والعمل على إعداد كوادر سياسية مدربة للظهور كواجهة مؤثرة وفعّالة.

الأمر السادس: ملاحظة أن الفاعلين في السياسة المصرية الداخلية ليست الأحزاب والإعلام العلماني فقط، بل هناك أطراف خارجية تراقب وترصد التحولات داخل

المجتمع المصري، ولها أدواتها القوية في تشكيل الحالة السياسية في مصر؛ لذا يجب أن يقدم التيار السلفي نفسه في حال دخوله اللعبة السياسية للداخل والخارج معًا.

الأمر السابع: أن العمل السياسي للتيار السلفي في هذه المرحلة ضروري لشرعنة الوجود في الساحة الجماهيرية ابتداءً من الدعوي والاجتماعي وحتى السياسي، فالعمل السياسي في تلك المرحلة يوجد شرعية قانونية للتيار السلفي، وكذلك يحميه في المستقبل من محاولات عزله وتهميش دوره في المجتمع.

الأمر الثامن: أنه ومع تباين الرؤى حول المشاركة السياسية؛ فإنه لا مانع من ممارسة العمل السياسي بعدة طرق في آنٍ واحد، والاستفادة منها جميعًا، وليس الاقتصار على شكل أو مسار واحد للمشاركة، فيمكن العمل من خلال حزب سياسي، وكذلك الاستفادة من آليات ووسائل جماعات الضغط، ولا يمنع هذا من ذاك.

الأمر التاسع: تدعيم التيار السلفي بمجموعة من مراكز الأبحاث والدراسات، والتي تُعنَى بدراسة الواقع السياسي، وتقدم الحلول العلمية والعملية لمسايرة العمل السياسي بشرط أن تكون مؤسسات بحثية تقوم على عمل بحثي علمي متقن، حتى يخرج التيار السلفي من الارتجالية والعشوائية والعاطفية التي تصبغ كثيرًا من الأعمال في الساحة الإسلامية بشكل عام.

الأمر العاشر: من المهم معرفة أن العمل السياسي الحزبي ليس بديلاً عن العمل الدعوي الشرعي، بل هو الأساس للعمل الحزبي، ولا بد أن يوازن التيار السلفي بين العمل الدعوي والعمل الحزبي السياسي، وأن لا يؤدي الاندفاع في العمل السياسي إلى تقلص المشاريع الدعوية.

وختامًا، فبعد هذه الوصايا العشر للخيارات السياسية للتيارات السلفية، فإنا ننوّه أن ما ورد من آراء واجتهادات في تلك الدراسة إنما يعبّر عن آراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز العربي للدراسات الإنسانية؛ وإننا أردنا عرض كل الاتجاهات والآراء واستخلاص ما يمثل الإجماع فيها للتنويه بتوصياته.

الفهرس



مطابع الأهرام ٦ أكتوبر - التجارية - مصر